

جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير
قسم العلوم الإقتصادية



الموضوع

الأزمة المالية الحالية وتأثيرها
على إقتصاديات الدول الأوروبية
اليونان – ايطاليا – اسبانيا – البرتغال

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص

نقود ومؤسسات مالية

تحت إشراف :

د/ بضيف عبد المالك

من إعداد الطالبات :

- فريال مكاحلية

- وداد تونسي

دفعة

2012/2011



"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ

فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "



نشكر الله عز وجل على نعمه وفضائله وعلى منه وتوفيقه لنا،

الحمد لله على نعمة الإسلام والعلم

وكفى بهما نعمة وبعد:

إلى كل قلب تدق له الأحرف والكلمات

إلى كل الساعين في طريق العلم والمجد

إلى أستاذنا المشرف الدكتور : " بضياف عبد المالك " تحية وتقدير و عرفان لما بذله من
مجهودات

ورفع الراية معنا لمواجهة الحواجز،

يا أستاذنا الغالي أطباق من ملؤها حروف الذهب بمعاني الفخر والاعتزاز،

جعلك الله نبراسا للعلم وشعاعا للفكر وأعانك على محن الدنيا

أغناك الله بعلمك

بارك الله لك وفيك

وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة 08 ماي 1945

وداد – فريال

إهداء

اللهم انفعني بما علمتني ، و علمني بما ينفعني وزدني علما ، الحمد لله على ما نحن عليه .
أهدي هذا العمل للذي بفضلته وصلت إلى هذا المستوى ، حتى أهدي ثمرة نجاحي إلى من قال فيهما عز وجل
" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا " .
إلى من رعاني في صغري بالعطف والحنان، وفي كبري بالعطاء و الأمان، إلى من علمني أن الحياة جد و
اجتهاد، وعقيدة و جهاد، إلى من حاز شرف الأبوة إلى أبي العزيز حفظه الله ورعاه وأطال في عمره
" أبي العزيز: لخضر " .
إلى من حملتني بين العظام وأرضعتني حتى العظام، و علمتني فصيح اللسان، إلى أول ما نطق به لساني،
إلى منهج العطف مبعث الأمان، إلى القلب النابض بالحنان، إلى الحنونة الغالية لتراني أصل إلى هذا
الموصل، إلى أعلى شيء لي في الدنيا "أمي الحبيبة : نجاة" .
إلى سندي في الحياة ، وأجمل ما أهداني الله وأروع ما أنجباه والداي ، إلى أخي العزيز الطيب القلب ، "أخي
الوحيد في هذه الدنيا: " رمزي " .
إلى كل أخوالي وزوجاتهم، و خالاتي وأبنائهم كبيرًا وصغيرًا و أزواجهم و إلى خالتي الصغرى ليلي التي
أتمنى لها الزوج الصالح صاحبة القلب الطيب .
إلى الروح الطاهرة ، و أعز عم أهديه عملي هذا ، رحمه الله و أسكن الله فسيح جنانه و إلى أبنائه (أسماء
، أنور، أكرم) و زوجته الأقرب إلى قلوبنا .
إلى كل صديقاتي و زملاء الدراسة إلى كل من يعرفني خاصة : إيمان 'بطة'، مينة و بالأخص و التي لها
معزة خاصة : عفاف و كذلك صديقاتها (بسمة، مريم) و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل .
إلى كل من علمني حرفا، أو جملة، و الذين سلموني مشعل النور و العلم، إلى كل أساتذتي، في جميع
الأطوار.

إلى كل من عرفتهم، و يعرفون اسمي، أهديهم عملي هذا المتواضع، و ثمرة جهدي ، و بالأخص الأخ العزيز
الذي تعب و أجهد نفسه في هذا العمل من كتابة و تعديل و تصحيح إلى " عماد " . إلى رفيقة دربي في
الدراسة و المذكرة إلى أختي

الغالية فريال التي أتمنى لها التوفيق في حياتها العملية مع مزيد من النجاحات إن شاء الله

وداد

إهداء

لا يطيب الكلام إلا بذكر الله ولا يصف المقام إلا بالصلاة والسلام على منير الأنام
ولا تستصاغ الدنيا إلا بالوالدين الكريمين الذين قال فيهما المولى عز وجل: "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"
أهدي ثمرة جهدي إلى

من قلبي ينبض بحبهما وروحي تعشقهما إلى والدي الغاليين
إلى الذي اسمه غالي وشأنه عالي إلى رمز العطاء والتفاني إلى الذي أفاضني بحبه وغمرني بعطفه
إلى من حثني بكلماته على العلم والعمل ووجهني على خطاه بثبات إلى الذي أعتز بحمل اسمه أدام الله عليه الصحة والعافية.
" إليك أنت أبي العزيز "

إلى القلب الذي برحمته رعاني إلى الوجه الذي يبتسم كلما رأيته إلى مثال الصبر والإيمان إلى التي حملتني على كاهلهما
فأق الجبال إلى من علمتني أول الكلمات وأهدتني شعار الحياة نفسا طويلا وصبرا جميلا وعلما نافعا
إلى التي أهدتها الحياة التعب والحرمان فأهدتني
الدفاء والحنان إلى التي خصها الله بالشرف الرفيع والعز المنيع إلى أمي ثم أمي ثم أمي.
"حفظها الله وأطال في عمرها"

إلى من تراح لهن العين ويأنس لهن القلب إلى من قاسمتني أفراحي وأحزاني إلى أخواتي:
مها ، هاجر ، هادية ، إكمال

والى أحلى ما في هذه الدنيا أختي "منتهى"

إلى قرة عيني وبهجة فؤادي

إلى سندي في الحياة أخوي

"حاتم و نصيب "

إلى روعي جدي الغالي "الشريف" إلى روعي جدتي الغالية "مبروكة"

إلى جدتي الغالية "بدرة" أطلب من الله أن يطيل عمرها

إلى كافة الأهل

إلى من كانت نعم رفيق وخير جليس في هذه الدنيا إلى من قاسمتني هذه الحياة إلى أختي وتوأم روعي "كوثر"
إلى جميع صديقاتي اللاتي غفل اللسان عن ذكرهن لكن القلب لم ولن ينسهن معي في إقامة "عمر بلحساب" و في كليتنا

إلى زميلتي في هذا العمل "وداد" التي أطلب من الله أن يوفقها إلى كل تتمناه و ترضاه في هذه الدنيا

إلى كل من ساعد في إنجاز هذا العمل خاصة "عماد"

إلى كل من عرفني وأحبني وأغفلت ذكرهم

فريال

الملخص:

تعتبر أزمة الرهن العقاري 2008 من أكبر الأزمات التي عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، فقد تسببت في زعزعة الثقة في الأسواق المالية تعدته إلى الاقتصاد الحقيقي، وأثبتت هشاشة النظام الرأسمالي عندما أدت الى أزمة ديون خانقة في الاتحاد الأوروبي أجبرته على إعادة النظر في هيكله منظومته المالية التي وثقت عملية تكامله بادئ الأمر، والتشديد في شروط الانضمام إليه، بعدما كان النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي. فأزمة الديون السيادية من أكبر التحديات التي تواجه استقرار الأورو و تهدد مكانته العالمية، وتدفع بالاقتصاد الأوروبي إلى انكماش وركود كبير .

الكلمات المفتاحية:

الأزمة المالية العالمية، التكامل الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، الوحدة النقدية، الديون السيادية، التصنيف الائتماني، عجز الموازنات.

Summary :

The mortgage crisis 2008 from the biggest crises that hit the economies of developed countries and developing countries alike, has caused a shake confidence in the financial markets Tadt to the real economy, and demonstrated the fragility of the capitalist system when it led to the debt crisis suffocating in the European Union forced him to reconsider in the structure of its system of financial and documented the process of integration first, and to emphasize a valuable conditions of accession to it, after it had been the optimal model for economic integration. crisis of sovereign debt of the biggest challenges facing the stability of the Euro and threaten its international status, and pay European economy to shrink and deep recession.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	أهم المؤشرات المتضررة في بورصة نيويورك الو.م.أ	(01)
28	نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها	(02)
77	النسب المحققة لعجز الموازنة للدول الأعضاء عند انضمامها	(03)
78	يمثل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء عند انضمامها	(04)
79	معدلات التضخم للدول الأعضاء عند انضمامها	(05)
80	أسعار الفائدة في الأجل الطويل للدول الأعضاء عند انضمامها	(06)
110	نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في 2010م	(07)
113	النمو الفعلي والمتوقع للناتج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان (2009- 2015م)	(08)
113	نسبة الديون الحكومية والميزان الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو في عام 2010	(09)
120	ناتج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمارات ميزان الحسابات الجارية لإيطاليا (2007-2011)	(10)
131	المساعدات المالية لدول أزمة الديون الأوروبية	(11)

قائمة الملاحق

الصفحة	الملاحق	رقم الملاحق
154	التصنيفات الائتمانية لوكالة ستاندرد اند بورز.	(01)
155	التصنيفات الائتمانية لوكالة موديز .	(02)
156	التصنيفات الائتمانية لوكالة فيتش.	(03)
157	ديون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .	(04)
158	ديون الدول الأعضاء في منطقة الأورو .	(05)
159	تصنيفات الجدارة الائتمانية للدول أعضاء منطقة اليورو.	(06)
160	اتفاقية لشبونة.	(07)

مقدمة عامة

مقدمة عامة

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية العديد من التغيرات التي كان لها أثارا مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية، و لعل من أهم هذه المتغيرات الاتجاه نحو الإقليمية، و في هذا الصدد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين و منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتجاهات قوية نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية مقوماتها الروابط التاريخية و الثقافية و الجغرافية المشتركة. و قد حققت بعض هذه التجمعات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم تجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي. و لعل من أهمها الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي و النقدي و الذي بدأ في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة في الخمسينات و الستينات متباينة الأهداف، أفضت في سنة 1999 إلى تحقيق الوحدة النقدية التي تعززت بإصدار الأورو في جانفي 2002 الذي زاد ثقة الأوروبيين في مسيرة التكامل المنتهجة.

و لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر الأورو ،حتى تلاشت هذه الثقة في مستقبل أوروبا المشرق. إذ كان الاعتقاد السائد أنها تطورت و اكتسبت كيانا اقتصاديا متميزا ينافس الاقتصاد الأمريكي ضخامة و ثقلا.

لكن الأزمة الراهنة وضعت التكامل الاقتصادي الأوروبي، فقد ورث الكساد العظيم الناجم عن أزمة الرهن العقاري 2008 أزمة ديون سيادية حادة في أوروبا ، انفجرت في اليونان لتكون هزة ارتدادية عنيفة من هزات الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 ، هذه الأخيرة التي انطلقت من الاقتصاد الأمريكي و امتدت بسرعة لتتخطى الأسواق و الحدود الأمريكية و تنتقل إلى سائر أرجاء العالم لتلقى بظلالها على الاقتصاد العالمي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مخلفة آثار جمة ضربت عمق المنظومة الرأسمالية و أحدثت انهيارات عنيفة مست معظم هياكل الاقتصاد العالمي و دول العالم.

و يمكن القول أن أزمة ديون اليونان الحالية هي أكبر تحديات الاتحاد الأوروبي و تحديد منطقة اليورو كما أدت إليه ضغوطها من تهديدات أدت إلى انتقال الأزمة إلى بعض بلدان المنطقة خاصة: البرتغال ، إيطاليا ، إسبانيا و إيرلندا، الأمر الذي يهدد استقرار منطقة اليورو و يندر بانتهيارها .

إشكالية الدراسة:

يشير تطور أزمة الديون الأوروبية و التي بدأت عام 2009 بأزمة الديون اليونانية ثم الأيرلندية وتعقدت بانتقالها إلى دول أخرى مثل إيطاليا، إسبانيا و البرتغال، والتي مازالت تعاني من أثارها إلى يومنا هذا أن مستقبل الاتحاد الأوروبي صار مرهونا بمدى قدرته على معالجة هذه الأزمة و إيجاد الآليات المناسبة للعمل على عدم انتقالها إلى دول الاتحاد الأخرى، خاصة الدول الأضعف فيه و المتواجدة جنوب القارة.

و عليه تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

ما هي أهم انعكاسات الأزمة المالية الحالية (الديون السيادية) على اقتصاديات الدول الأوروبية؟ وما هي الحلول المتبعة للخروج من هذه الأزمة؟
و لدراسة أكثر عمقا وشمولية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :
-كيف أثرت أزمة الرهن العقاري 2008 على الاقتصاد العالمي؟.
-كيف واجه الاتحاد الأوروبي هذه الأزمة؟.
- ما هي خلفيات تكامل هذا الاتحاد ؟ .
- ما هي معايير الانضمام إلى منطقة اليورو؟ و مدى التزام الدول الأعضاء بها؟
- كيف كانت أزمة 2008 سببا في تفجير أزمة الديون الأوروبية؟.
-لماذا كانت كلا من: اليونان ، ايطاليا ، اسبانيا و البرتغال هي الدول الأكثر تضررا ؟.
-ما هي الأسباب الحقيقية وراء هذه الأزمة؟.
-ما هي أهم التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمواجهة هذه الأزمة ؟.
كما حاولنا توجيه عناصر البحث بما يخدم الإجابة عن الأسئلة السابق بطرح الفرضيات التالية:
-أزمة أوروبا هزة ارتدادية لأزمة 2008.
-جاء تكامل الاتحاد الأوروبي للحد من الحروب و تقوية اقتصاد الدول الأعضاء فيه.
-وصل الاتحاد الأوروبي إلى التكامل التام الذي توجه بالاتحاد النقدي و المالي نتيجة ما فرضته المتغيرات الاقتصادية العالمية من تنافسية و أداء .
-تكمن أسباب فشل اليورو اليوم في عدم التزام دولة بمعايير معاهدة ماستريخت.
-الدول التي تعاني أزمة اليورو "اليونان،إيطاليا،إسبانيا والبرتغال" مهددة بالإفلاس و لن تستطيع تجاوز الأزمة .

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية البحث في هذه الأزمة من عدة اعتبارات أبرزها:

1-من الناحية الموضوعية: معرفة أسبابها ، تحديد نقاط قوة و ضعف الاتحاد الأوروبي و خاصة الاتحاد النقدي .باعتباره كان النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي في العالم فقد كثرت التساؤلات حول إمكانية نجاح التكامل في ظل الأزمات الحالية،و يمكن القول أن هذا البحث يسعى إلى قراءة الخطوط العريضة لسياسات الاتحاد الأوروبي ، و الخطط التي وضعها للخروج من الأزمات و تقييم عمق تكامله.

2- من الناحية الذاتية:

-إضافة بحث جديد للمكتبة في تخصص نقود و مؤسسات مالية، حاولنا من خلاله إلقاء الضوء على النظام المالي في الاتحاد النقدي الأوروبي،والدور الذي لعبه في هذه الأزمة.

منهج الدراسة :

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي لسرد تسلسل عملية تكامل الاتحاد الأوروبي، و الظروف التي أحاطت به و أسباب قيامه و ما آلت إليه الوحدة النقدية من ركود بسبب أزمة الديون بتحليل أسبابها و محاولة تقديم حلول لها و ذلك في شكل توصيات.

هيكل الدراسة :

لقد تم الاعتماد في جمع المادة العلمية لهذه الدراسة على مصادر مكتبية أولية و ثانوية تشمل رسائل علمية و ملتقيات و مجلات دورية و الانترنت فضلا عن الكتب المتصلة بموضوع الدراسة.

وللإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول: تناولناه كمدخل عام للأزمات المالية العالمية و ذلك في ثلاثة مباحث: المبحث الأول إطار مفاهيمي حول الأزمات المالية، المبحث الثاني خصصناه للأزمات السابقة لأزمة 2008. أما المبحث الثالث فقد خصصناه لأزمة 2008 أسبابها و تداعياتها على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني: تطرقنا إلى التكامل الاقتصادي الأوروبي في ثلاثة مباحث أيضا، المبحث الأول إطار مفاهيمي حول التكامل الاقتصادي، المبحث الثاني مراحل التكامل الاقتصادي الأوروبي، أما المبحث الثالث فخصص للتكامل النقدي الأوروبي .

الفصل الثالث: فقد خصص لتداعيات أزمة اليورو على كل من إسبانيا، و إيطاليا و اليونان و البرتغال، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول مبحث تمهيدي حول الأزمة حاولنا فيه التعرض إلى مفهوم الديون السيادية و وكالات تصنيف الديون، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه للحديث عن الأزمة في كل من اليونان و إيطاليا و تأثيراتها على اقتصادهما، أما المبحث الثالث فخصص للأزمة في البرتغال و إسبانيا.

الفصل الأول

تمهيد

عايش العالم في القرن العشرين العديد من الانهيارات الاقتصادية امتد تأثيرها إلى عدد كبير من اقتصاديات العالم فبعد يوم الاثنين الأسود 19 أكتوبر 1987 الذي اعتبره المحللون الاقتصاديون أقرب ما يكون إلى انهيار بورصة نيويورك و هو انهيار أقل ما يوصف بأنه تاريخي ، نظرا لهبوط مؤشرات البورصات بنسب كبيرة من قيمتها الحقيقية، عادت الكرة و ذلك في الذكرى العاشرة الإثمين الأسود في أكتوبر 1997 حدثت أزمة جديدة هذه المرة كانت في دول جنوب شرق آسيا التي اعتبرت أعنف أزمة مالية مرت بها المنطقة منذ أن بدأت مسيرتها نحو النجاح الاقتصادي، و كانت قد سبقها عدد من الدول دخلت تحت إطار الأزمة مثل المكسيك و الأرجنتين.

و مع كل هذه الانهيارات، كبر الخوف وانتشر الفرع و كثرت التساؤلات عن الأسباب و إمكانية العدوى، و عما يمكن أن يحمله الاقتصاد الرأسمالي من انهيارات جديدة لتلحقها أزمة الرهن العقاري التي أكدت فشل الرأسمالية من جديد و سنتناول في هذا الفصل الجوانب المختلفة للأزمات المالية و ذلك عبر ثلاث مباحث رئيسية، المبحث الأول أساسيات حول الأزمات المالية العالمية، و الثاني أزمة الرهن العقاري، و أما المبحث الثالث أثار أزمة الرهن العقاري على الاقتصاديات العالمية.

المبحث الأول: أساسيات حول الأزمات المالية العالمية:

إن الأزمات هي أحد المشاكل الرئيسية التي تعترض استقرار الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من اختلاف طبيعتها و وقت حدوثها إلا أن مفهومها يكاد يكون واحد، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال التعرف على المفهوم الحقيقي لها و خصائصها و كذا أسباب قيامها.

المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية:

على الرغم من اختلاف الزمان و المكان، إلا أن معظم الاقتصاديين كانت تعريفاتهم للأزمة المالية تصب في قالب واحد:

الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية:

يمكن الإحاطة بمفهوم الأزمة المالية من خلال المحاور التالية:

- يقصد بأزمة الأسواق المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول و التي من أبرز سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم ، و بالتالي التأثير السلبي على قطاع الإنتاج و العمالة، و ما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل و الثروات في ما بين الأسواق المالية الدولية.¹

- و قد عرفها الدكتور عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي على أنها: " تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي، و الانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة، من خلال التأثير على قرارات المستهلكين الأفراد و الشركات بشكل غير مباشر، من خلال تأثيره على أسعار باقي الأصول الأخرى و الموازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك.²

و على العموم يمكن أن نعرف الأزمة المالية على أنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، و الأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات و المعدات و الأبنية، و إما أصول مالية هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل الأسهم و حسابات الادخار مثلا أنها حقوق ملكية للأصول المالية، و هذه تسمى مشتقات مالية و منها العقود المستقبلية (للفظ أو العملات الأجنبية مثلا)، فإذا انهارت قيمة أصول ما

1. عرفات تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، مكان، ط1 1999 ص 38

2. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "العولمة المالية و إمكانيات التحكم في عدوى الأزمات المالية" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 32.

فجأة فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، و قد تأخذ هذه الأزمة شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

الفرع الثاني: أنواع الأزمات المالية:

يمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع للأزمات المالية نوجزها في ما يلي:1

أولاً: الأزمات المصرفية: و تتخذ شكلين:

1- **أزمة السيولة:** تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع، في ما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه، و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة و بالتالي تحدث الأزمة، و إذا امتدت إلى بنوك أخرى تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية.

2- **أزمة الائتمان:** تحدث عندما تتوافر الودائع لدى البنوك، و ترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، فتحدث أزمة في الإقراض.

ثانياً: أزمات أسواق المال " حالة الفقاعة":

يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة، أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره، و ليس شراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل، وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتنهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول لأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى.

ثالثاً: أزمات العملات:

و تحدث هذه الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر شكل كبير على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو

. Robert Boyer et autre, « les crises financières », la documentation française, Paris 2004 ,p15.1

كمخزون للقيمة، و يكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25% كما تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة "ميزان المدفوعات".

الفرع الثالث : أسباب الأزمات المالية

إن أكثر البلدان عرضة للأزمات المالية هي التي شهدت تحريراً في أسواقها المالية و مؤسساتها المصرفية، و أدت بدورها إلى أزمة العملات نظراً للعلاقة النسبية بين الأزمة المصرفية و أزمة العملات ، مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات للبلد المعني، و من أسباب الأزمات المالية ما يلي:

أولاً: أسباب اقتصادية: تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية للأزمات المالية في¹:

1-وجود تفاوت في حجم الإدخارات المتوافرة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة المعنية، والتي تمثلت في موافقة موازين مدفوعاتها، فبعضها دول ذات فائض خارجي مثل اليابان و ألمانيا، ودول أخرى ذات عجز ك.م.أ و فرنسا و إيطاليا، مما يعني صعوبة اتفاق هذه الدول بصدد وضع سياسات اقتصادية أو مالية تكفل معالجة الاختلافات.

2-أدى الانخفاض في قيمة الدولار سنة 1971 إلى إلحاق أضرار اقتصادية، فبالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي فقد أدى ذلك إلى ضعف القدرة التنافسية للصادرات الأوروبية في الأسواق الدولية، مما عرض هذه الدول إلى حالات عجز في ميزانها العام التجاري.

3-إضافة إلى ذلك فقد أدى القرار الأوروبي برفع سعر الخصم قبل الأزمة إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة، مما أدى إلى تحويل المستثمرين من المضاربة بالأسهم إلى حوافز السندات لما تحققت لهم من فوائد مرتفعة مقارنة بالأسهم التي تدهورت أسعارها في هذه الحالة، و تعرضت أسواقها إلى اضطرابات حادة وهكذا انخفض الطلب على بيع أسهمها و هذا ما قاد إلى حصول حالة انكماش.

ثانياً: أسباب نفسية: تتعلق أساساً بـ²:

1-بروز أزمة الثقة النفسية حول مستقبل الأسواق المالية.

2-استمرار عدم الثقة بتحسين أوضاع الموازنات العامة و بالتالي استمرار اضطرابات السلطات النقدية لرفع سعر الخصر لأكثر مما سبق.

المطلب الثاني: عدوى الأزمات المالية .

1. عرفات تقي الحسني ، مرجع سبق ذكره، ص 201.

2. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره ص 33.

إن أهم ما تتميز به الأزمات المالية هو صعوبة التنبؤ بحدوثها من جهة و سرعة انتقالها و انتشارها من جهة أخرى وهو ما يسمى عدوى الأزمات المالية.

الفرع الأول: عدوى الأزمات المالية:

في الواقع أن الأحداث المعاصرة التي شهدها العالم والتي أسهمت بدرجة كبيرة في تغيير نمط الحياة الاقتصادية الدولية واتجاهاتها، و بذلك أعتبر عقد التسعينات هو عقد نضوج هذه الظواهر و تفعيل محدداتها و نتائجها و نلمس فيها جيدا قوة رأس المال في السيطرة على الاقتصاد العالمي لدرجة اعتباره القلعة المتينة التي لا تؤثر فيها الأعاصير، و لكن حقيقة الأمر يختلف عن ذلك فمظاهر قوة رأس المال و سموخه و هشاشته ، كما برهنت العديد من الأمثلة من الانهيارات في الأعوام الأخيرة، فلقد شهد القرن العشرين عددا من الأزمات المالية التي شملت تأثيرها عددا من الأسواق في دول عديدة و في نفس الفترة شهد قوة اندماج بعض بلدان الدول النامية في حلقة الاقتصاد العالمي لأسباب كثيرة، منها ما هو خفي و منها ما هو ظاهر إلا أن هذا الاندماج أدى بها إلى التضرر لا سيما من نظام القيمة الثابتة للعملة و التحرر على مختلف الأصعدة وهي المقومات الأساسية لليبرالية التي اعتبرت قاعدة للعولمة.

و يود المحللون وصناع السياسة خاصة في الـو.م.أ الوقوف على معرفة السبب في أن بعض الأزمات المالية تبدو معدية، و كذا معرفة السبب في أن بعض أسواق المال المشتركة والبارزة تبدو عرضة للعدوى، في حين لا تتعرض أسواق أخرى لهذه العدوى، و عدم التحكم في هذه الأسواق و مراقبتها لعدة أسباب¹:

-السبب الأول: أن الفشل الذريع واسع الانتشار في أسواق المال مقاسا بمقاييس الانهيارات التي حدثت في العملة المكسيكية والتايلندية هو فشل يهدد بالخروج عن إطار سياسات موجهة نحو فتح الأسواق المحلية أمام المنافسة الخارجية و عدم التحكم فيها و مراقبتها.

-السبب الثاني: احتمال دور المقرض كملاد أخير يطبق في الـو.م.أ أو التقليل من احتمالته أو على الأقل يجد له مكانا فيها.

-السبب الثالث: إن بعض الشركاء في الاستثمار و التجارة الذين لهم أهميتهم و وضعهم المتميز في الـو.م.أ هم دول السوق الأوروبية المشتركة، ولذا فإن الاضطراب أو الخلل الذي يحدث في سوق المال يؤثر بشكل مباشر في المصالح الاقتصادية للـو.م.أ.

من خلال ما سبق لم نتضح لنا بعد الصورة الحقيقية للعدوى المالية حيث وجه بعض المسؤولين عن الأسواق المالية الناشئة اللوم إلى المضاربين الأجانب ذوي الآراء و الأهواء المتقلبة، نظرا لأنهم أحدثوا اضطرابا في سوق العملات و شجعوا تدفق رؤوس الأموال إلى

1 . نفسه، ص 54.

الخارج ، و تسببوا في انهيار أسواق الأسهم المحلية، و أوضح هؤلاء المسؤولين بأن المستثمرين نهجوا نهج المضاربين ، فتخلوا عن الاستثمارات السليمة و البناءة و هجروها إلى استثمارات مبنية على أسس اقتصادية مهلهلة وغير سليمة.

الفرع الثاني: تفسير انتقال الأزمات المالية:

يتضح مما سبق أن هناك ثلاثة عوامل تسمح بانتقال الأزمة المالية لدول أخرى في وقت واحد أو في وقت قريب منه نذكرها في¹:

أولاً: التشابه والتطابق: إن تجربة كل دولة يكون الدافع من ورائها عوامل تنسم بالخصوصية والحساسية المفرطة، فعلى سبيل المثال قد تحدث تنمية اقتصادية غير ملائمة للاستثمارات في دولة ما تشبه إلى حد ما أنواع أحداث تحدث في مكان آخر، وفي هذه الحالة لا يوجد اتجاه معين تسهم فيه المشاكل المالية في دولة ما في مشاكل دولة أخرى. فكل دولة تلقي بهومها على دولة أخرى و في كثير من الحالات تتسبب السياسات الرديئة في حدوث هذه الأزمات و يتعين أن تكون أزمات قابلة للتنبؤ بها و يمكن منعها.

ثانياً: التحركات في سعر الأصول: تحدث الأزمات المالية إثر الحركات في سعر الأصول و التي ترتبط ببعضها البعض بفعل صدمة خارجية عادية، و قد يكون للتطورات السياسية أو الاقتصادية الخارجية دور في تغيير الأوضاع الاقتصادية التي تشكل أساس تقييم المستثمر لأصوله المالية المحلية، و لسوء الحظ فإن صناعات السياسات المحلية يملكون قدرة محدودة لمنع حدوث مثل هذا النوع من الأزمات كما لا يمكن التنبؤ بها بسهولة.

ثالثاً: فقدان الثقة في الأصول المحلية: و تفسر الأزمات المالية متعددة الأقطار في هذه الحالة بالعدوى بمعنى فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية و الناشئة من حدوث أزمة مالية في دول أخرى، و التمييز الأساسي هنا هو أن المستثمرين يقللون من تقديراتهم للمخاطر و النتائج التي تنشأ عن بيع أصول مالية رغم الأسس الاقتصادية المحلية الثابتة.

المطلب الثالث: الأزمات المالية السابقة لأزمة 2008:

لقد عرف الاقتصاد العالمي عدة أزمات مالية طيلة القرن 19 و حتى يومنا هذا، فالبداية كانت بأزمة 1929 ليمر بعدها الاقتصاد العالمي منذ 1936 و حتى مطلع السبعينات بفترة

1. نفسه، ص 55.

الازدهار أو ما يعرف بفترة "ثلاثينات الرفاه"، ثم أزمة 1987 و التي اندلعت ببورصة وول ستريت وانتشرت بأسواق المال الأخرى لكنها لم تدم إلا أسابيع قليلة فقط و أخيرا أزمته 1994 و 1997، فالأولى حدثت بعدما أخذت قيم المؤشر ببورصة المكسيك تعرف انخفاضات كبرى و الثانية حدثت بأسواق مال دول جنوب شرق آسيا بعد ثلاثة سنوات من النمو السريع.

الفرع الأول: أزمته (1929-1987):

حدثت الأولى في يوم الخميس 24 أكتوبر ببورصة وول ستريت، حيث تم عرض 13 مليون سهم بالسوق دون أن يقابلها أي طلب من قبل المشترين، وفقد مؤشر داوجونز يومها 22.6% من قيمته، كما بلغت الخسائر ببورصة نيويورك خلال الفترة من 22 أكتوبر و حتى 13 نوفمبر 1929 ما قيمته 30 مليار دولار، في حين فقد مؤشر داوجونز نسبة 89% من قيمته في 1932¹.

و لقد اتسمت هذه الأزمة بأنها²:

-أزمة دورية لارتباطها الوثيق بالأزمات الدورية للنظام الرأسمالي، حيث يعتبر التخلي عن قروض النظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر و الأخذ بمبادئ كينز من أهم نتائجها:

-أزمة مست السوق المالي ثم امتدت لتؤثر في قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

أما فيما يتعلق بنتائجها فتتمثل في³:

-انهيار أسعار الأوراق المالية بنسبة 90% بال و.م.أ، و انخفاض مستويات سعر الفائدة إلى 2.6% خلال الفترة 1930-1933 بعدما كانت قيمتها 5.2% في 1929.

-انخفاض حجم الودائع بالبنوك بنسبة 33% وعمليات الخصم و الإقراض بمقدار مرتين إضافة إلى إفلاس أكثر من 10000 بنك بال و.م.أ منذ بداية الأزمة و حتى منتصف 1933، أي بنسبة 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية الأمر الذي انجر عنه ضياع الكثير من مدخرات صغار المودعين.

-انخفاض قيمة العملات الرئيسية الدولية بحوالي 50%-84% مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، و ذلك بسبب تزايد عجز الموازنات العامة و موازين المدفوعات و بفعل انخفاض الاحتياطات الذهبية.

1. وليد أحمد صافي، الأزمة المالية العالمية 2008، طبيعتها أسبابها و تأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي و العربي، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة، و البدائل المصرفية.

2. مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية، البورصات و مشكلاتها في عالم النقود، المال و ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 100.

3 نفسه، ص 101.103.

بعدها نتناول أزمة 1987، و التي اندلعت بـ19 أكتوبر 1987 ببول ستريت، عندما أراد المتعاملون التخلص مما في حوزتهم من الأوراق المالية لاسيما عندما تحول الكثير منهم إلى الاستثمار في السندات الحكومية أو استبدال أصولهم المالية طويلة الأجل بأصول قصيرة الأجل لتسهيل عملية تسيلها، و أيضا يرجع هذا التحول إلى توقع المتعاملين، بفعل استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي و تزايد حجم المديونية، لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة الدولار و هو ما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية المحررة بالدولار، و كنتيجة لما سبق حدث تدهور في قيمة الأسهم بنسبة 26%، و أيضا انخفضت قيمة مؤشر داو جونز بنسبة 21.6% على أعلى مستوى له حتى بداية الأزمة، كما قدرت الخسائر ببورصة وول ستريت بـ 800 مليار دولار¹ و يمكن القول أن هذه الأزمة قد اتسمت بـ:

-استمرارها لفترة قصيرة جدا حيث لم تتجاوز مدتها بضعة أسابيع.

-انتشارها بسرعة كبيرة و بنفس الحدة بين الدول و يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها:

إزالة الحواجز بين الأسواق المالية الدولية، استخدام أساليب اتصال حديثة لأداء العمليات المالية الدولية.

-تأثيرها بشكل رئيسي على الأسواق المالية بمعنى أنها لم تتحول لأزمة اقتصادية .

الفرع الثاني: أزمة المكسيك لعام 1994.

هذه الدولة التي استحوذت خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات على أكثر من 60% من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو أمريكا اللاتينية و 70% من استثمارات الحافظة المالية فترجم ذلك في أن أصبحت بورصة المكسيك خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-1994 تسير ما قيمته تتراوح ما بين 10 إلى 20 مليار دولار كاستثمارات أجنبية سنويا، وانعكس ذلك على قيمة المؤشر الذي ارتفع من 100 نقطة سنة 1989 إلى 130 نقطة قبل الأزمة، لكن سرعان ما أخذت المنطقة تنذر بحدوث أزمة مالية خاصة بعد أن قررت السلطات المكسيكية تعويم العملة في 20 ديسمبر 1994، حيث و خلال أسبوع واحد خسر البيزو 40% من قيمته مقابل الدولار، ثم استقرت قيمته في مارس 1995 عند أقل من 55% من قيمته عند الانطلاق، كما سجل مؤشر البورصة المكسيكية هو الآخر انخفاض بنسبة 65% لذلك أصبح يقال أنه في ظل هذا الوضع المتردي فإن أي مستثمر أجنبي يثبت وضعيته بالسوق المكسيكية سوف يخسر في حوالي شهرين ونصف 80% من قيمة استثماراته.

1. نفسه، ص 192.188.

و يمكن تلخيص أهم أسباب هذه الأزمة بالنقاط التالية:¹

-إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك أخفى حقيقة العجز في العمليات الجارية و التدهور في المدخرات الخاصة و التقييم المغالي في العملة الوطنية.

-إن المغالاة في تقييم سعر صرف البيزو أدى إلى ارتفاع شديد في الاستهلاك و من ثم زيادة في الواردات.

-تردي الوضع السياسي ببلاد المكسيك ساهم هو الآخر بتسرب رؤوس الأموال إلى الخارج ، الأمر الذي نتج عنه انخفاض شديد في قيمة الاحتياطات الأجنبية.

-إن التساهل في السياسة النقدية لعام 1994 أدى إلى توسيع سريع في الائتمان الممنوح من البنك المركزي المكسيكي، وفي الائتمان الممنوح في البنوك التجارية و بنك التنمية للقطاع الخاص.

-إن الانخفاض الشديد في قيمة البيزو و الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة تسبب في ارتفاع قيمة القروض المتعثرة كما أدى إلى ارتفاع حجم القروض بالدولار.

و أمام هذا الوضع لجأت الحكومة المكسيكية إلى احتواء الأزمة من خلال القيام بـ:

-إجراء إصلاحات اقتصادية كلية كاستجابة للإنخفاض الشديد في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل.

-إعادة تمويل الديون العامة الدولارية قصيرة الأجل بحوالي 30 مليار دولار أمريكي.

-الحفاظ على قدرة البنوك من خلال حماية مدخرات المودعين، وإيجاد حلولاً للمقترضين المتعثرين .

-الخضوع لصندوق النقد الدولي بالحصول على شريحة الإنقاذ الطارئ التي بلغت قيمتها 52 مليار دولار منها 20 مليار دولار حصلت عليها من الو.م.أ.

الفرع الثالث: أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

حدثت بعد ثلاثة عقود من النمو السريع تمكنت بفضلها كل من كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، إندونيسيا ، ماليزيا وتايلندا من تحقيق نجاح اقتصادي باهر، نتج عنه أن أطلق عليهم اسم النمر الأسيوية إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث سرعان ما بدأت تظهر

1. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2001، ص 245.

للعيان بواذر أزمة مالية خطيرة بفعل ما تعرضت له هذه المنطقة لسلسلة من الهجمات المضاربية التي تسببت في هروب مكثف لرؤوس الأموال إلى الخارج، للتفانم بعدها الأزمة ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1997، نظرا لما اتسمت به هذه الدول من هشاشة في القطاع المالي وضعف في التسيير الإدارة وعلى مستوى الشركات وعلى مستوى القطاعين المالي والحكومي، فلقد انطلقت الأزمة الآسيوية باءى الأمر بتايلندا في آويلية 1997، بعد أن قام ستة من كبار آجار العملة بالمضاربة على آفض سعر البات فقاموا بعرض كميات كبيرة منه للبيع، الأمر الذي أدى إلى آراجع قيمته بالسوق، و أمام هذا الوضع فشلت الحكومة التايلندية في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية خاصة بعد أن آآكل احتياطي النقد الأآبني لديها، لذلك لجأت إلى إآداث آخفيض رسمي لقيمة عملتها، لينتآ عن هذا القرار آراجع آاد في أسعار الأسهم، الأمر الذي تبعه إنسحاب للمستثمرين الأآانب من السوق المالية التايلندية، ثم بعدها آآذت أثر العءوى تنتشر عبر كامل الأسواق المالية المجاورة فانآضت قيمة العملة الماليزية بـ 40% و كذلك عملة اندونيسيا بنسبة 24.6% و عملة الفلبين بـ 26.4%، أما بالنسبة لعمليتي سنغافورة وهونغ كونغ فقد انآضنا بنسبة أقل من العملات السابقة وهي على التوالي 18.2% و 5%¹.

و تشير الأرقام إلى أنه آلال الفترة الممتدة من 30 آوان 1997 إلى 1 آكتوبر 1998 عرفت العملات الآسيوية إنآضات متتالية مقابل العملة الأمريكية حيث إنآضت قيمة اليات التايلندي و الريغنت الماليزي بنسبة 34% مقابل الدولار الأمريكي، كما انآضت الروبية الأندونيسية بالنسبة للدولار الأمريكي بـ 78% ، أما فيما يخص عمليتي الفلبين و كوريا الجنوبية فقد عرفنا إنآضات مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 40% و 36% على التوالي.

و لا يمكن آصر أسباب هذه الأزمة في عمليات المضاربة فقط، بل آوجد كذلك عدة أسباب أخرى نآصرها في النقاط التالية:²

-التوسع الكبير في تمويل عآ الحساب الآاري لهذه الدول من آلال الاآتراض من الآارج في شكل آدفقات رأسمالية قصيرة الأآل، إذ أن نسبة كبيرة من تلك الآدفقات كانت تأآذ صورة أموال ساآنة أي تستثمر بدرجة أولى في شكل أسهم و سندات بالأسواق المالية حتى تسهل عملية تسبيلها عند الطلب .

-إرتفاع معدلات الفائدة بالبنوك حيث أنه نتيجة التزايد المضاربات على أسعار صرف العملات الرئيسية لهذه الدول لجأت هذه الأخيرة إلى رفع أسعار الفائدة على صرف هذه العملات بالبنوك حتى يتسنى لها وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأآرى خاصة الدولار

1. نفسه، ص 198.

2. محمود عبد الفضيل، العرب والآجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 2001، ص 197.

الأمركي، الأمر الذي ينتج عنه تحويل المستثمرين لأموالهم من الأسواق المالية إلى البنوك دون إكتراث بإمكانية توفر من يشتري أوراقهم المالية بالسوق.

-ارتفاع مديونية المصارف المحلية و المشتركة بالعملات الأجنبية إذ أن هذه المصارف أخذت تتوسع في الإقتراض قصير الأجل بالدولار خلال السنوات الأخيرة لتمويل عمليات التوسع في الإقراض، ولضخ المزيد من السيولة بهذه الإقتصديات وهذا ما يعرضها لمخاطر عدة خاصة بعد أن تخفض قيمة عملاتها.

-تميز سياسة الإقراض المصرفي في هذه البلدان بارتفاع في نسبة قروض المجاملة كنتيجة للفساد و التوسع في التمويل العقاري و المضاربات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في نسبة الديون الرديئة و المشكوك فيها حيث بلغت 20% من جملة القروض الممنوحة من قبل البنوك التايلندية، وحوالي 17% ممنوحة من طرف البنوك الأندونيسية أما في ما يخص بنوك كوريا الجنوبية و ماليزيا فقد بلغت نسبتهما حوالي 16%.

-الإفراط في منح القروض للشركات التي تتعامل في العقارات و الأسهم مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بهذه القطاعات إلى مستويات تضخمية.

-اختلال وضعف و فساد الجهاز المصرفي و النظام المالي في معظم دول جنوب شرق آسيا بسبب تميزه ب: إنتشار الفساد و الرشوة، عدم توفر المعلومات بشفافية و المتابعة، عدم القدرة على التطوير و إدارة الأموال المتاحة، انسحاب الحكومة من القطاع المصرفي، منح قروض قصيرة الأجل للقطاع الخاص دون ضمانات، تمويل البنوك للتنمية الاقتصادية بالقروض قصيرة الأجل.

-التوسع الكبير في التعامل بالمشتقات المصرفية و المالية و فتح المجال واسعاً أمام المضاربات التي تتسم دائماً بالمخاطر المتزايدة.

-تراجع معدلات النمو الاقتصادي بالمنطقة خلال عام 1996، بفعل التراجع في نمو الإنتاج الذي تسبب هو الآخر في زيادة معدلات البطالة في كل من كوريا الجنوبية و تايلندا، كما شهدت إندونيسيا و تايلندا إنخفاضا في حصتها من سوق الصادرات نتيجة لارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعلية، و ضعف الطلب في البلدان الشريكة بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الإستراتيجية التي ساهمت في تراجع العوائد التصديرية بهذه الدول. و بالتالي يمكن حصر تراجع قيمة الصادرات في:

الانخفاض الكبير في نمو التجارة العالمية و انخفاض قيمة الين الياباني ، ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية الفعلية في بعض بلدان شرق آسيا وانخفاض أسعار المنتجات التصديرية.

و بالنظر إلى ما سبق نرى بأن الأزمة اتسمت بطول مدتها كما تميزت بانتقال تأثيرها إلى اقتصاديات خارجة عن نطاق الإقليم أما عن نتائج الأزمة فتنحصر في:¹

- تراجع متفاوت النسب بأسعار الأسهم في كل من كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونيسيا، تايلندا، الفلبين، و سنغافورة و تعدي تأثيرات الأزمة إلى بلدان أمريكا اللاتينية و شرق أوروبا و روسيا.
- توجه الدول الأكثر تضررا (إندونيسيا ،تايلندا و كوريا الجنوبية) إلى صندوق النقد الدولي للحصول على موارد مالية جديدة.

فقدان الين ما نسبة 20.4% من قيمته إضافة إلى تراجع بورصة طوكيو بـ 39.1% و انكماش الاقتصاد الياباني بنسبة 1.8% سنة 1997 ثم بـ 2.8% سنة 1998.

المبحث الثاني : ماهية الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري 2008

إن الوقوف على حقيقة الأزمة المالية العالمية يقتضي البحث في الإطار الزمني لها للتعرف على كيفية نشأتها، تطورها مع الزمن بالإضافة إلى تسليط الضوء على الأسباب الحقيقية لاندلاع الأزمة و هذا ما سنوضحه في ما يلي:

المطلب الأول: حقيقة الأزمة المالية للرهن العقاري 2008

كثر الحديث عن أسباب الأزمة و جذورها، ومن المسؤول الأول عن اندلاعها وعليه سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على هذه الجوانب كمايلي:

الفرع الأول: جذور الأزمة المالية العالمية:

إن جميع العالم يؤكد على مسؤولية ال.و.م.أ عن الأزمة المالية العالمية 2008 و هو ما لم تنكره ال.و.م.أ نفسها. و في نفس الوقت على مشاركة المجتمع الدولي لها في حدوث هذه الأزمة، فمن البديهي أن الأزمة انطلقت من ال.و.م.أ إلا أنها امتدت إلى باقي دول العالم، و هذا راجع إلى

1 . مصطفى فتحي عطية، الأزمة المالية، أسبابها وتداعياتها، و طرق حلها والحل المقترح للعرب، مطابع الشرطة للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 89.

عولمة الاقتصاد مؤكدين على مقولة أنه: "إذا أصيب الاقتصاد الأمريكي بالأنفلونزا فإن اقتصاد العالم كله يعطس"¹.

إن المصدر الحقيقي و المباشر الذي تولدت منه الأزمة المالية هو الائتمان في المجال العقاري داخل الـ و.م.أ² حيث ظهرت أزمة الرهن العقاري بشكل مفاجئ نتيجة تهافت البنوك على منح القروض عالية المخاطر، و بدأت الأزمة تكبر كفقاعة لتهدد قطاع العقارات في الـ و.م.أ ثم البنوك و الأسواق المالية العالمية، و تشكل تهديدا للاقتصاد المالي العالمي³، و هذا راجع إلى مكانة الاقتصاد الأمريكي بين اقتصاديات العالم كونه كان و لا زال رائد هذه الاقتصاديات و خاصة المتقدمة، الأثر الواضع في تعدي آثار الأزمة إلى جميع أنحاء العالم و في وقت قياسي لم يتوقعه أحد.

الفرع الثاني: جوهر الأزمة المالية:

رغم اعتلاء الاقتصاد الأمريكي عرش الاقتصاديات العالمية حتى الآن بتملكه ما يقرب من ثلث إلى ربع قيمة هذه الاقتصاديات إلا أن الكثير من الأسر الأمريكية لا تملك منازل للسكن و قد حملت القيادة السياسية في هذا البلد شعارا بتوفير منازل لكل مواطن، فساعد هذا على إنتشار المكاتب العقارية و البنوك الإستثمارية في المجال العقاري، وأصبح يمكن لكل مواطن الحصول على منزل في مقابل دفع ثمنه على أقساط شهرية تعادل في بداية القرض قيمة الإيجار الشهري لهذا المنزل، و ربما تقل عن ذلك، فدفع ذلك الكثير من الأسر إلى السير في هذا الإتجاه.

و نظرا لأن أثمان العقارات بحسب طبيعتها في ارتفاع مستمر، فضلا عن أنها شهدت خلال السنوات الخمس السابقة رواجاً غير مسبوق في الـ و.م.أ فقد أغرق هذا المقترضين و تملكوا هذه العقارات على رهنها أو رهن بعضها في مقابل الحصول على قروض لإنفاقها على شراء منازل أخرى كبرى، أو على استهلاكهم وهم على يقين من قدرتهم على يقين من عدم قدرتهم على سداد الأقساط الشهرية المطلوبة منهم، باعتبار أنها كانت تقع في حدود المبالغ التي كانوا يدفعونها من قبل كإيجار لمساكنهم، و بالنظر أيضا إلى الارتفاع المستمر لقيم العقارات التي يملكونها.

1. عبد الحليم غربي، رؤى إستشرافية في ضوء الأزمة المالية، مجلة العلم بالإيمان، دار الإيمان، المملكة العربية السعودية، العدد 27، 2008، ص25.

2. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2009، ص41.

3. عبد الحليم غربي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

غير أن عقد القرض الذي كان يتم إبرامه بين المؤسسات المالية و بين المقترض نظير تمويله لشراء المنزل كان يتضمن شروط مجحفة به أهمها¹:

- أن الأسعار متغيرة و ليست ثابتة، و تكون منخفضة في بداية ثم ترتفع مع الزمن.
- أن الأسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة.
- إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من قرض يحل أجله فأسعار الفائدة تضاعف بثلاث مرات.
- أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض و هذا يعني أن المدفوعات لم تكن تذهب كلها إلى ملكية أي جزء من العقار إلا بعد مرور ثلاث سنوات.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 و مراحل حدوثها

بعد التطرق إلى أسباب الأزمة ، سنحاول وضع خط زمني لهذه الأزمة مبرزين أهم الأحداث التي رافقتها.

الفرع الأول: أسباب الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري

يمكن تقسيم الأسباب الأساسية التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية إلى قسمين رئيسيين:

أولاً: الأسباب المباشرة للأزمة المالية العالمية: إن أهم الأسباب المباشرة التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية الحالية هي²:

1- قامت مؤسسات مالية و بنوك بإقراض أموال عقارية لأسر غير قادرة على التسديد دون ضمانات كافية، و تم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية دون النظر إلى النتائج بعيدة المدى ، و هذا يعود إلى قانون 1977 الذي ينص على إمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية وتحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة "الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع " إذا التزمت بالإقراض إلى عدد كبير من الأسر الأمريكية من ذوي الدخل المتواضع.

1. نفسه، ص 28.

2. مراد رايق رشيد عودة، أسباب الأزمة الاقتصادية رؤية إسلامية ، على الموقع :

doc.مراد رايق-رشيد-عودة-الاقتصادية-القريبة و البعيدة رؤية إسلامية الأزمة- أسباب/...../http :afiedia.com اطلع

في: 2011/12 /15

2-قامت بنوك الإقتراض العقاري بالتوسع في عملية الإقتراض دون النظر إلى قدرة المقترض على السداد، فقد كان وكلاء البيع يحفزون الناس بالإقتراض عن طريق الدفع القسط الأول و دفعه مقدمة، ثم يكون القسط الثابت، وهو ليس كبير على حد قولهم ثم بعد ذلك تتزايد الأقساط كون الفائدة متزايدة.

3-بعد بلوغ أجل الدفع، و جدت مئات الآلاف من الأسر نفسها عاجزة عن التسديد ، و أدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض، و تشكل هذه النقطة أول مشكل طرح أي عدم قدرة مئات الآلاف من الأسر تسديد مليارات الدولارات من القروض.

4-إن عجز الأسر عن تسديد ديونهم كان السبب الواضح في انخفاض قيمة العقارات في الوم.أ.

ثانيا: الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية العالمية:1

1-الفقه الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وإلى هيمنة الأسواق على القرارات الاقتصادية مقابل شبه غياب كامل للرقابة ولآليات الضبط الحكومية، بمعنى آخر عدم تدخل الدولة في سير الاقتصاد.

2-تعطيل آليات التصحيح التي تضمنتها إتفاقيات "بريتن وودز" فيما يخص صندوق النقد الدولي، حيث أن قرار إنشاء الصندوق حسب هذه الاتفاقية من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تثبيت سعر الصرف دون اللجوء إلى عمليات تخفيض تنافسية و على تحرير تجارة السلع و الخدمات فيما بينهم، لأجل ذلك تم ربط سعر صرف عملات الدول الأعضاء بقيمة ذهبية، و تم تأمين سيولة لدى الصندوق من مختلف العملات حتى إذا واجه الميزان التجاري لإحدى الدول الأعضاء خلل ما سواء كان ذلك فائضا أو عجزا تمت معالجته كما يلي: إذا كان الخلل عجزا مؤقتا أو موسميا فإن الصندوق يقرض الدولة العاجزة العملات اللازمة (بفائدة معينة) حتى يزول العجز و ينقلب إلى وفرة فتسدد الدولة المعنية ما كانت قد اقتترضته، أما إذا كان الخلل أساسيا فإن الدولة العاجزة تخفض قيمة عملتها بالنسبة إلى الذهب، فتتخضع قيمتها بالنسبة إلى قيمة عملات باقي الأعضاء، الأمر الذي يفترض أن يزيد من قدرتها التنافسية فترتفع صادراتها وتتنخفض وارداتها ويتم تصحيح العجز، و بالنسبة إلى الدولة التي يشهد ميزانها التجاري فائضا أساسيا و ليس مؤقتا أو عجزا، فإنه يطلب منها أن ترفع قيمة عملتها الذهبية بحيث ترتفع قيمتها بالنسبة إلى قيمة عملات باقي الأعضاء، الأمر الذي يفترض أن يزيد مستورداتها و يخفض صادراتها و بالتالي يعيد التوازن إلى ميزانها التجاري، و يتضح مما تقدم

1. إلياس سابا، الأزمة المالية العالمية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 360، 2009، ص ص 14، 12.

أن آلية التصحيح لدى الصندوق تجابه الدول ذات الوفرة غير الأساس لأنها لن تضطر إلى دفع أية فوائد و لا إلى اتخاذ أية إجراءات محددة.

3- إن السبب الثالث وراء الأزمة فيعود إلى سلوكيات المؤسسات المالية (مصارف تجارية، مصارف أعمال، شركات تأمين ، صناديق ادخار من مختلف الأنواع ...) و المسؤولين عنها من مدراء تنفيذيين و موظفين بمن فيهم الوسطاء. و من الظواهر البارزة في هذا المجال التسنييد المفرط و الاستدانة المفرطة (بالنسبة إلى الأموال الخاصة) خصوصا لدى مصارف الأعمال الأمريكية ، و الجو الاستثماري المفرط في التفاؤل الذي كان يغذيه هؤلاء باستمرار، و الجشع و الهروب من الضوابط، إما بسبب إنشاء مؤسسات في الخارج مملوكة كلياً من المؤسسات الأم و مسجلة في مراكز اللجان الضريبية ، و إما التحايل على القانون و وصولاً إلى درجة الاحتيال.

4- إن السياسة النقدية و الإقراضية الفاشلة التي أتبعها السلطات المعنية و خاصة رئيس مجلس البنك المركزي الأمريكي " الان غرينسبان " 1987-2006، شكلت عاملاً مهماً في التسبب بالأزمة، أولاً لأنها مكنت الـ.ج.م.أ من أن تستمر في الإنفاق بما يفوق إنتاجها، و بالتالي تستمر في العيش على حساب مدخرات الدول الأخرى و ثانياً لأن سهولة التسليف و وفرته ساهما في خلق الجو الاستثماري المفرط في التفاؤل غير الواقعي و في إطالة أمد هذه الظاهرة، ما ساهم بشكل مباشر في تضخيم و نفخ فقاعة الإقراض، وثالثاً لأن التسليف السهل كان مرض السوق العقاري و سمح لوول ستريت : بخلق مستنقع من الاستثمارات السامة التي لوثت و أفسدت النظام المالي العالمي.

5- النفقات العسكرية على الإرهاب في العراق و أفغانستان فالـ.ج.م.أ كانت تنفق كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها على العراق¹ مما يعني نزيه للسيولة العالمية و تمويله يكون بإقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم و من سوقها الداخلي ، و ذلك بإصدارها سندات خزينة، و لهذه السندات سمعة عالمية كبيرة و مصدرها اسم الـ.ج.م.أ و اقتصادها القوي. و هو اقتصاد يعتمد على الإنتاج و العلم و استخدام التكنولوجيا لذلك يستثمر بها معظم بلاد العالم بلا إستثناء.

6- عجز الميزانية الأمريكية حيث أدت السياسات غير المتماشكة لبوش إلى تعميق العجز في الميزانية الأمريكية و المتمثلة في:

-الخفض الكبير في الضرائب.

-الإنفاق الكبير على الأمن الداخلي

1. سامر مظهر قنطججي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2008، ص

-الإنفاق الكبير على الحرب ضد الإرهاب

-تمويل الحرب في كل من العراق و أفغانستان.

7-عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، وتدهور وضع الميزان التجاري الأمريكي بسبب:

-القيود على تصدير المنتجات عالية التقنية.

-ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي بصفة خاصة من السلع المستوردة.

-ارتفاع أسعار النفط.

ثالثاً: أسباب أخرى:

1-انعدام الثقة بين المؤسسات المالية : إن الأسباب المألوفة للأزمة المالية هو إهتزاز الثقة في اقتصاد دولة ما أو في قيمة عملتها، غير أن هذه المسألة أخذت بعداً آخر خلال الأزمة المالية العالمية، حيث غابت الثقة بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم فيما بينها، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية بعد نشوئها، إذ إمتنعت هذه المؤسسات عن إقراض بعضها تحسباً لزيادة إقبال المودعين على أموالهم لديها، وخنشيتهم من عجز هذه المؤسسات عن تلك الأموال، خاصة بعد إنتشار الهلع بين المودعين و إقبالهم الشديد على سحب أموالهم من البنوك.

2-إنخفاض سعر صرف اللوان الصيني: إن الصين تعد من أهم أسباب تفاقم الأزمة المالية العالمية ، حيث أن سعر صرف اللوان جعل البضائع الصينية رخيصة للغاية، و دفع المستهلك الأمريكي إلى شرائها بكثرة، و قد وفر هذا للصين سيولة نقدية كبيرة وظفتها في شراء سندات الخزانة الأمريكية وسندات قروض مدعومة برهون عقارية، مما سمح للبنوك الأمريكية بتوسيع دائرة الإقراض و التسبب في الأزمة المالية العالمية، لذلك كانت الو.م.أ تضغط و باستمرار على الصين من قبل لكي تتمكن من إقناعها برفع أسعار الصرف لعملتها و لكنها لم تنجح.

الفرع الثاني: مراحل حدوث الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري:

يمكن تلخيص أهم المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007 في الو.م.أ و بدأت تطل أوروبا في ماي 1:

1. عبد المطالب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 56.

-فيفري 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري يتكاثف الو.م.أ و يسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

-أوت 2007: البورصات تندهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

-من أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

-22 جانفي 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.5% وهو إجراء ذو حجم استثنائي ثم جرى التخفيض إلى 2% بين جانفي و نهاية أفريل.

-17 فيفري 2008: الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك"

-11 مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.

-16 مارس 2008: جبي بي مورغان تشيز "يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن و مع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

-7 سبتمبر 2008 : وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري " فريدي ماك" و "فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكله ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

-15 سبتمبر 2008 : اعتراف بنك الأعمال " ليمان برانرز " بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية و هو "بنك أوف أمريكا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميرل لينش" و عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

-16 سبتمبر 2008 : الاحتياطي الاتحادي و الحكومة الأمريكية تؤمنان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم: أي أي جي "AAG" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأس مالها.

-17 سبتمبر 2008 البورصات العالمية تواصل تدهورها و التسليف يضعف النظام المالي: وتكثف المصارف الأمريكية المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

18-سبتمبر2008: البنك البريطاني " لويد تي أس بي" يشتري منافسه آتش بي أو أس " المههدد بالإفلاس و السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

19- سبتمبر 2008 الرئيس الأمريكي "جورج بوش" يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الوم.أ.

23- سبتمبر 2008 : الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك و الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.

26- سبتمبر 2008 : انهيار سعر أسهم المجموعة المصرفية و التأمي الحيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و في الوم.أ يشتري بنك"جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

28- سبتمبر 2008 : خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا و لوكسمبورغ وفي بريطانيا جري تأمين بنك "برادفورد و لينغلي"

29- سبتمبر 2008 مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

1- أكتوبر 2008 مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

المطلب الثالث: الجهود الدولية المبذولة لمواجهة الأزمة

منذ أن بدأت الأزمة المالية العالمية توح في الأفق تكاثفت الجهود الدولية و المحاولات الرامية إلى تفادي أكبر قدر ممكن من الخسائر، و قد اختلفت تلك الجهود بحسب الدول صاحبة المبادرة ويمكن توضيح تلك الجهود كما يلي:

الفرع الأول: خطة الإنقاذ الأمريكية.

بعد أن ألحقت الوم.أ الضرر بكافة اقتصاديات العالم أصبحت تقترح خطط للخروج من هذه الدوامة ، حيث كانت هناك قراءات إصلاحية سريعة و أخرى بالموافقة العامة و من بين الحلول السريعة هي:

تمويل من طرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي مبلغ 85 مليار دولار لإنقاذ كبرى شركات التأمين العالمية (AIG) من الإفلاس بعد أن فقدت أسهمها 93% من قيمتها.

- إنقاذ السلطات الأمريكية شركتي "فالي ماي" و فريدي ماك" للرهن العقاري من إفلاس محقق.
- إنقاذ بنك "بير ستيرنز" و المساعدة في بيعه لشركة (جي بي مورغان).

و هذه الخطط السابقة الذكر على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر، و بعد كل هذه الجهود طرحت خطة جديدة هي خطة الإنقاذ المالي الأمريكية.

خطة الإنقاذ المالي هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة " هنري بولسن" و ذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد أزمة الرهن العقاري حيث أثرت هذه الأزمة على قطاع البنوك و الأسواق المالية الأمريكية مهددة بانهيار الاقتصاد الأمريكي خاصة والاقتصاد العالمي عامة.

وتهدف الخطة إلى تأمين حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي و زيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد ممكن، كما وضعت الخطة التي جاءت لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الوم.أ منذ تعرضها لأزمة الركود الكبير عام 1929 لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة.

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق العالمية الأمريكية وتهدد بالانهيار، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهنات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في بورصة "وول ستريت" و ينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة هذه الخطة تنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2009 مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبار من تاريخ إقرار الخطة.¹

الفرع الثاني : خطة الدول السبع الصناعية:

وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الوم.أ، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، و كندا) خطة تحرك لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعهد أعضائها بمنع إفلاس المصارف الكبرى، ووافقت القمة على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي الأمريكي و العالمي واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن لمؤسسات المالية من الحصول على السيولة، وأعربت المجموعة عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية الحالية.²

1 فيصل الكندري، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2009، ص 45.

2. بلعزوز بن علي ، عبود هودة، الأزمة المالية العالمية مظاهرها وسبل معالجتها ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، جامعة منتوري ، قسنطينة ،ماي 2009، ص ص 20،21.

الفرع الثالث: خطة منطقة اليورو وروسيا

تبنى قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأمين جزئي للمؤسسات المالية المتضررة و تستند إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة و ضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها، وأعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن حكومات الدول الـ 15 التي تعتمد اليورو عملة رسمية لها مستعدة لتملك حصصها في البنوك، و تعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة لجهود البنك المركزي لأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك¹.

أولا: فرنسا: إعتد البرلمان الفرنسي خطة إقترحها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار أورو (491 مليار دولار)، و تسعى الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة في الأسواق، و ضمان إعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف، و توفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال المتعثرة منها و قد حرص الرئيس نيكولا ساركوزي على التأكيد أن ما ستقدمه الدولة من مساعدات لن يكون هدية للبنوك. و قال إن المبلغ المرصود في الخطة هو المبلغ الأقصى، و أنه ربما لا يضخ كاملا في حال عودة الأسواق إلى العمل بشكل اعتيادي مجددا، و أضاف إلى أن الدولة ستشكل هيئة مالية لمراقبة البنوك ، و لن يسمح بإعلان إفلاس أي مؤسسات مالية و ستتم محاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات²

ثانيا: ألمانيا: وافقت الحكومة الألمانية على خطة الإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق إعادة لاستقرار إلى الأسواق وخصصت له 400 مليار أورو أكثر من 645 مليار دولار³.

ثالثا: بريطانيا: أقرت بريطانيا خطة تضخ بموجبها ما يصل إلى 37 مليار جنيه إسترليني (نحو 63 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر البنوك البلاد، وتشمل الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك و إتاحة رؤوس أموال جديدة لها إضافة إلى توفير أرصدة خاصة للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل⁴.

رابعا: روسيا: أقر مجلس الدوما الروسي (البرلمان) خطة اقتراحها الرئيس ديمتري "ميدفيديف" لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار أورو (84 مليار دولار) و تم

1. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها حذورها و تداعياتها الاقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي العربي و الإسلامي، جامعة طرابلس (ليبيا)، مارس 2009، ص 18.

2. بلعزوز بن علي ، عبود هودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 23.

3. محمد أحمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 19، 20.

4. عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 347.

توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي و بتمويل من بنك التنمية حيث تحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ كما أكد رئيس الوزراء "فلاديمير بوتين" عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات أورو (6.65 مليار دولار)، وقرر البنك المركزي الروسي تخفيض الإحتياطي الإلزامي للبنوك، في خطوة مؤقتة إلى 0.5% بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي الروسي¹.

الفرع الرابع: خطة دول الخليج:

إتخذت دول خليجية عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية و تخفيض حدة التوترات في الأسواق ، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم (13.61 مليار دولار) و خصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي ، ومنحت التسهيلات للبنوك لإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوما أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر، كما الغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير.²

و في خطوة إجرائية أخرى أعلن البنك الإماراتي دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط المبالغ الضخمة و فترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على المقترض سيتم تقليلها إلى أدنى ممكن، واستحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع³.

و في الكويت عرض البنك المركزي أموالا لليلة الواحدة و للأسبوع و للشهر للبنوك لإظهار إستعداده لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة. و تأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء إلى تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم⁴.

و في قطر اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10% و 20% من رأس مال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، و تهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع و تأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية و أتخذ القرار في اجتماع حضره رئيس

1. محمد أحمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2. نفسه، ص 56.

3. نفسه، ص 60.

4. نفسه، ص 62.

وزراء قطر الشيخ جاسم آل ثاني و ممثلو البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية ونائب محافظ البنك المركزي.

المبحث الثالث : آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي:

نظرا لأن الأزمة قد طالت مختلف دول العالم المتقدمة و النامية على السواء، فقد أثرت على جميع اقتصاديات هذه الدول، و يمكن لنا إبراز أهم هذه الآثار خاصة على المتقدمة منها ، أما الاقتصاديات النامية لم نتطرق إليها حصرا منا و ليس قصرا.

المطلب الأول: آثار الأزمة على القطاع المالي العالمي:

إن القطاع المالي العالمي من أكثر القطاعات تضررا في هذه الأزمة، وفي ذات الوقت كان السبب في انتشار هذه الأزمة وصعوبة حسرها. مما سرع وتيرة انهيار القطاعات الأخرى نظرا لانفتاح الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: آثار الأزمة على أسواق المال العالمية

نظرا لاستقرار عقيدة المستثمرين باتجاه الاقتصاد العالمي إلى الكساد في مستهل الأزمة المالية. فقد ألت بهم حالة من الذعر قادتهم إلى الاندفاع لبيع أسهمهم رغم تسابق جهود حكوماتهم لإنعاش أسواق الائتمان و العمل على عودة مستويات الإقراض إلى حدودها الطبيعية قبل الأزمة المالية. حيث تشير الإحصاءات إلى أن قيمة لأوراق المالية الأمريكية على سبيل المثال بلغت في أول أكتوبر 2008 حوالي 10 تريليون من الدولارات كانت ملكيتها موزعة كالتالي¹:

- الحكومة الأمريكية 4.2 تريليون دولار.
- الصناديق الأجنبية 2.7 تريليون دولار.
- الشعب الأمريكي 3.1 تريليون دولار.

و ترتب عن الأزمة المالية أن المستثمرين (الصناديق السيادية، البنوك المركزية الأجنبية و المستثمرين الآخرين) بدؤوا يتخلون عن ملكية الأسهم و يلجئون إلى شراء السندات عن الخزانة الأمريكية ، نظرا ل ضماناتها القوية و لجأت الحكومة الأمريكية إلى استخدام هذه الأموال في تمويل البنوك و شراء الأصول الخطرة و الأوراق المالية المدعومة بقروض عقارية قيمتها الفعلية غير معروفة سعر سوقي عادل.

و يمكن إلقاء الضوء على أثر هذه الأزمة على البورصات الأمريكية من خلال أن ألوم.أ شهدت فترات متعاقبة من الركود الاقتصادي ، وكان متوسط انخفاض أسواق المال خلال هذه الفترات حوالي 31% باستثناء فترتين من هذه الفترات هما فترتين (1973-1974) و (2001-

1. بلعزوز بن علي، عبود هودة، مرجع سبق ذكره، ص 24

(2002) ، حيث وصل معدل الانخفاض إلى حوالي 50% ، أما أثناء فترة الكساد الكبير فكان الأمر مختلفا حيث شهدت الأسواق المالية أسوأ انهيار في عام 1932 وانخفضت الأسهم بنسبة 90% تقريبا ، و ما نتج عنه من عجز في تسديد الديون وتكاليف ملاجئ تقديم الطعام لمدة عقد من الزمان و الجدول التالي يوضح أول تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على البورصة الأمريكية:

جدول رقم (01): أهم المؤشرات المتضررة في بورصة نيويورك الو.م.أ:

اسم المؤشر	القيمة قبل الأزمة	مقدار النقص	القيمة بعد الأزمة
داوجونز	9258 نقطة	679	8579
مؤشرستاندرد	984.9 نقطة	75	909.9
مؤشر ناسداك	1740.2 نقطة	95.2	1645

المصدر : إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ، دار الجامعة الإسكندرية ط1 ، 2009 ، ص72.

في هذا الصدد، يقول البروفيسور " لانجهامر " إن تأثير الأزمة على الأسواق المالية للدول الفقيرة والنامية يتفاوت من دولة إلى أخرى، حيث أشار إلى أنه كلما كانت الدولة أكثر فقرا كلما كانت تداعيات الأزمة عليها أقل وذلك لكون الأسواق المالية في الدول الفقيرة تعتمد بالدرجة الأولى على الرأسمال الحكومي كما أن البنوك في هذه البلدان ليست مرتبطة بشبكات علاقات عالمية كبيرة و ليست معتمدة بشكل كبير على رؤوس الأموال الأجنبية بل من خلال الاستثمارات المباشرة ومن المساعدات التنموية ثم التحويلات الخارجية من قبل المهاجرين¹.

و يمكن التعرف على حجم الخسائر التي لحقت بالبورصات العالمية و قيمة تأثير الأوراق المالية و قدر الانخفاض الذي لحق الأوراق و أهم الأنشطة التي تأثرت بالأزمة المالية خلال الفترة منذ بداية الأزمة حتى وقت انعقاد قمة مجموعة العشرين لإصلاح النظام المالي العالمي (14-15 نوفمبر 2008) و هو ما سنستعرضه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها:

الدولة	قيمة الانخفاض	أكبر القطاعات المتضررة من الأزمة
الو.م.أ	36%	قطاع البنوك و العقارات و السيارات
اليابان	46%	قطاع السيارات و الصادرات

1 خالد الكوطيط ، انعكاسات سلبية للأزمة المالية العالمية على جهود مكافحة الفقر، عن موقع <http://wwwdw.world.de> اطلع في 2012/01/07

ألمانيا	41%	قطاع البنوك و السيارات و هي الدولة الثانية التي واجهت ركودا بسبب الأزمة
بريطانيا	34%	قطاع البنوك و العقارات و هي أول دولة تواجه الركود
كندا	34%	العقارات و هي الوحيدة التي حققت نموا بسبب الأزمة
فرنسا	42%	قطاع البنوك و السيارات
الصين	50%	الصناعة، رغم أنها استمرت تحقيق معدلات نمو و لكن دون 7%
الهند	50%	قطاع الطيران و إعلان إفلاس شركة "اليانيا" للطيران
إيطاليا	49%	قطاع الطيران و إعلان إفلاس شركة "الياتيا" للطيران
المكسيك	33%	قطاع البترول
روسيا	66%	البترول، و تدخلت الدولة بإغلاق البورصات أكثر من مرة
اندونيسيا	50%	الأخشاب ، و تراجع معدل النمو من 10% إلى 6%
كوريا الجنوبية	42%	قطاع التصدير
تركيا	53%	و هي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصات بها
السعودية	40%	قطاع البترول
ج إفريقيا	36%	و هي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصات
استراليا	42%	قطاع الزراعة و أكبر انخفاض في البورصة خلال 20 عاما
البرازيل	44%	قطاع المعادن و الأخشاب و السيارات
الأرجنتين	65%	سبب عدم تعافي اقتصادها بصفة كاملة من أزمة 2001

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، أزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، دار الجامعة، الإسكندرية، ط1، 2009 ص75.

الفرع الثاني: آثار الأزمة على السيولة المالية العالمية.

إذا كانت عملات دول جنوب شرق آسيا قد شهدت هجوما كبيرا أدى في النهاية في انهيار قيمتها، فإن الأمر جد مختلف في الأزمة المالية لأسباب عديدة أهمها:¹

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، دار الجامعة، الإسكندرية، الطبعة 2009، ص1، ص41.

-مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية.

-الطلب على الدولار غير مرن.

-كثرة الاحتياطي من هذه العملة لدى جميع البنوك المركزية بدول العالم و خاصة الدول المتقدمة.

و لكن هذا الأمر لا يمنع من أن الأزمة المالية ساهمت في نزع الثقة في ما بين المؤسسات المالية فامتنع كثير من هذه المؤسسات عن التعاون فيما بينها في مجال منح الائتمان الأمر الذي ترتب عليه ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية كادت تعود بنا إلى معاصرة مآسي شبيهة بتلك التي شهدتها العالم أثناء الكساد العظيم لولا أن كبرى البنوك المركزية في دول العالم اتخذت سياسات مالية متشابهة في ما بينها إلى حد كبير لتنشيط الطلب على النقود ومن ثم الاستهلاك لمواجهة حالة الركود التي دبت في اقتصاديات العالم المتقدم بسبب الأزمة المالية العالمية في أمرين أساسيين:¹

1-الأمر الأول: التوسع في ضخ كميات من النقود في البنوك و المؤسسات المالية وصلت على مستوى العالم إلى ما يقرب من 4 تريليون من الدولارات حتى ديسمبر 2008.

2-الأمر الثاني: تخفيضات متتالية لسعر الفائدة على الإقراض حيث:

-خفض البنك الاحتياطي الفدرالي في الـو.م.أ سعر الفائدة من 2.5% في بداية الأزمة سنة 2008 إلى 2% ثم إلى 1.5%.

-خفض بنك إنجلترا المركزي سعر الفائدة من 5% إلى 4.5%.

-خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة من 4.5% إلى 3.7%

كما حذت البنوك المركزية للصين كندا، السويد و سويسرا حذو هذه البنوك، و أعلن البنك المركزي الياباني دعمه الإجراءات المتخذة بدون أن ينضم إليها لكون معدل فائدته الرئيسية منخفض جدا أساسا بمستوى 0.5% غير أنه بسبب استمرار أسعار العقارات و تراجع مبيعات السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات، وارتفاع البطالة خلال شهر أكتوبر وبعدهما أصبحت علامات الركود أكثر وضوحا. و بعد قراءة التراجع الواضح في الاقتصاديين الوطني و العالمي، قررت البنوك المركزية في الـو.م.أ و دول الإتحاد الأوروبي و اليابان تخفيض أسعار الفائدة بها مرة أخرى في شهر نوفمبر التالي إلى معدلات قياسية، حتى تساهم في خلق الطلب على الودائع و تساعد على تنشيط حركة الائتمان و بث الثقة لدى البنوك في علاقة كل منها

1. نفس المرجع السابق ص ص82،81

بالآخر للحد من علامات الاقتصاد المتباطئ المتزايد و منع حدوث الكساد وأصبحت معدلات الفائدة كما يلي:

-1% في الـو.م.أ.

-3.25% دول منطقة اليورو.

-3% في بريطانيا.

-5.25% في أستراليا.

-0.3% في اليابان بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

-3.6% في الصين.

انعكست هذه السياسة على سعر صرف العملات الحرة في ما بينها في شهر نوفمبر فعلى سبيل المثال تراجع سعر الصرف اليورو في مقابل الدولار بنسبة 1.5% إلى 1.275 دولار، كما أنخفض بنسبة 1.2% مقابل الجنيه الإسترليني و غيره من التقلبات التي ضلت دائمة أثناء الأزمة المالية.

واعتبارا من 4 ديسمبر 2008 قامت البنوك المركزية بالكثير من دول العالم بحملة منسقة أخرى لتخفيض أسعار الفائدة في مسلسل متشابه من السياسات النقدية لتنشيط الطلب و دعم الاقتصاد.

المطلب الثاني: آثار الأزمة العالمية على موازنات الدول وسوق العمل

لقد ترتب عن الأزمة المالية العالمية الكثير من الآثار السلبية على أسواق السلع و الخدمات على مستوى العالم، و انعكاس هذا بطبيعة الحال على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة و على أسواق العمل بها وتولدت عن ذلك بطالة بمعدلات كبيرة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي فما هي آثار الأزمة على هذه الجوانب؟

الفرع الأول: آثار الأزمة المالية على موازنات الدول:

أولاً: بالنسبة للو.م.أ¹: حققت الـ و.م.أ عجزا قياسي لم يسجل من قبل كون أن عجزها التجاري ازداد سنويا في عام 2006 إلى 758 مليار دولار، و يعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلع على تلبية الاستهلاك و بلغت نسبة العجز في الميزانية الذي

1. مازن حمود، 15 شهرا على أزمة القروض السكنية الأمريكية عالية المخاطر" مشاكل، تداعيات، فرض الحلول، ومدى نجاحها" مجلة إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد 335، أكتوبر 2008، ص ص 49، 52.

لا يزال في الارتفاع حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي ، ووصل إجمالي النفقات العامة 2.98% تريليون دولار بارتفاع بلغت قيمته 9.1 عن سنة 2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع عام 1990 في حين بلغت قيمة الإيرادات العامة 2.5 تريليون دولار، في الوقت الذي كانت النفقات العامة يغلب عليها الطابع العسكري والطابع السياسي، لا يهدف لإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية ، كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلا من الحصول على إيرادات التمويل العجز المالي، أما بالنسبة للمديونية فقد ارتفعت باستمرار حتى وصلت إلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007، و أصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي، و بذلك يمكن تصنيف الـ و.م.أ ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة، حيث يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول الغربية و يعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية النامية.

ثانيا: بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي¹: حقق الميزان التجاري لدول الإتحاد الأوروبي خلال شهر أوت 2008 وحده عجزا بقيمة 27.2 مليار أورو ما يعادل 36 مليار دولار مقارنة بـ 16.1 مليار في أوت من عام 2007 حين ازداد العجز التجاري في مجال الطاقة من 219.4 مليار أورو في الفترة من جانفي إلى جويلية 2008 مقارنة بـ 144.8 مليار أورو مقارنة بـ 32.9 مليار و مع الترويج إلى 29.7 مليار مقارنة بـ 18.1 مليار، فيما بقي العجز ثابتا إلى حد ما مع الصين بمقدار 86.6 مقارنة بـ 86 مليار أورو ، أما في ما يخص اليابان فتراجع بشكل طفيف إذ بلغ 19.6 مليار مقارنة في 20.2 مليار.

الفرع الثاني: آثار الأزمة على سوق العمل:

يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية ، و إذا نظرنا إلى الـ و.م.أ على سبيل المثال خلال هذه الأزمة نجد معدل البطالة 6.1% ثم ارتفعت فيما بعد خلال شهر أكتوبر 2008 إلى أعلى مستوياتها منذ عشرة سنوات ليصل إلى 6.5% كما ارتفعت معدلات الإنفاق على إعانات البطالة مع نهاية هذا الشهر بنحو 33²%.

و إذا انتقلنا إلى المملكة المتحدة نجد أن مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني أصدر تقرير إحصائي استند إلى دراسة شملت 5000 شركة بريطانية أكد فيه على ارتفاع معدل البطالة في المملكة المتحدة في نهاية الربع الثالث من سنة 2008 بنسبة 5.7% عنه في نفس

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 86، 85.

2. فيصل الكندري، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الفترة من سنة 2007 حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل بواقع 164 ألف ليصل إلى 1.7 مليون عاطل و هو أعلى مستوى للبطالة في بريطانيا على مدى سبعة عشر عاما.

و في بلجيكا سمي 2008 بالعام الأسود بسبب ارتفاع عدد الشركات التي أعلنت إفلاسها في شهر سبتمبر 2008 إلى 927 شركة، وهو رقم قياسي بالنسبة لبلجيكا و بزيادة 18% عن نفس الشهر من سنة 2007 و تبعا لذلك ارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 14127 ألف شخص و وصلت نسبة الزيادة في البطالة في العاصمة البلجيكية "بروكسل" و حدها إلى 51%، وفي دراسة صدرت عن مكتب العمل الدولي فإن عدد المعرضين للالتحاق بقطار البطالة على مستوى العالم مرشح ليصل إلى 210 مليون شخص ارتفاعا من 190 مليون شخص في بداية سنة 2009 بنسبة 10.53%.

و يمكن لنا استعراض انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سوق العمل في بعض القطاعات الإنتاجية على مستوى العالم، لتتضح لنا مدى قوة آثار هذه الأزمة على تلك السوق كما يلي:¹

1-القطاع المالي: لقد شهد القطاع المالي سبب الأزمة المالية معدلات بطالة عالية خلال سنة 2008، حيث استغن بنك"ميريل لينش" أحد أكبر البنوك الأمريكية التي تأثرت بالأزمة المالية عن 1100 عامل في بداية سنة 2008، ثم عاد واستغنى عن 2900 عامل إضافي في أبريل سنة 2008، كما أعلنت مجموعة "ستي جروب" عملاقة التأمين الأمريكية الإستهناء عن 50000 من العاملين لديها في نوفمبر من سنة 2008، ووقف إجمالي عدد الموظفين بها في نهاية 2008 عند 300 ألف عامل في فروعها المختلفة في جميع أنحاء العالم.

2-قطاع إنتاج السيارات: في ألمانيا التي تميل اقتصادها المرتبة الثالثة بين اقتصاديات دول العالم بعد ال.و.م.أ و اليابان نجد أن صناعة السيارات تحتل مرتبة متقدمة بين مفرداته و قد أدى انكماش الطلب على هذه السلعة في ألمانيا إلى أستعناء شركة واحدة تعمل في هذا القطاع هي شركة "فولفو" السويدية عن 6000 عامل لمواجهة أوضاع السوق المتدهورة في صناعة السيارات على مستوى العالم، أما في إسبانيا قامت شركة "دلفي" الأمريكية الصناعية السيارات باسبانيا بالاستغناء عن 1600 عامل اسباني بعد نقل نشاطها إلى المغرب إلا أن الإتحاد الأوربي تدخل و منح اسبانيا عشر ملايين أورو تعويضا لها عن ذلك الإجراء و حتى صناعة لعب الأطفال التي تضررت هي الأخرى من الأزمة المالية العالمية، و شهد هذا القطاع تراجع معدلات الطلب الخارجي عليها خاصة من الدول المتقدمة، مما أدى إلى تعطيل الآلاف من العاملين بهذا القطاع.

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 86، 87.

المطلب الثالث: الآثار الأزمة على سوق السلع و العقارات:

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية تأثيرا سلبيا و بدرجة كبيرة على أسواق السلع و الخدمات خاصة في الدول المتقدمة و بتفضيل أكبر على سلعتين هامتين هما: البترول و العقارات كما يلي¹:

الفرع الأول: سوق البترول:

يعتبر البترول من السلع الإستراتيجية الهامة التي تتأثر تأثيرا كبيرا خلال الأزمات المالية بسبب تمتع الطلب عليها بدرجة منخفضة من المرونة، كأثر مباشر لدورها الهام و الحيوي في النشاط الاقتصادي على مستوى العالم ، وقد حدث ما يؤكد ذلك من قبل في مناسبات عديدة أهمها²:

1-في سنة 1973 اتفق العرب على حظر تصدير البترول مما أسفر عن حدوث هلع في أسواقه واتجهت الأسواق العالمية إلى الشراء بكميات كبيرة بسبب هذه الصدمة فساهم في ارتفاع أسعاره من 25 دولار للبرميل في جانفي 1973 إلى 115 للبرميل سنة 1974 أي بنسبة 360% بسبب حرب أكتوبر.

2-في سنة 1979 ارتفعت أسعار البترول في الأسواق العالمية بسبب الثورة الإيرانية.

3-في سنة 1980 ارتفعت أسعار البترول في الأسواق العالمية بسبب الحرب العراقية الإيرانية و وصل سعر البرميل وقتها إلى 39.5 دولار للبرميل.

4-في جويلية 2008 سجل البترول 147.27 دولار للبرميل في مستوى قياسي لم يشهده من قبل.

و عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 ترتب عن ذلك تذبذب في أسعار البترول ارتفاعا وانخفاضا في اتجاه عكسي لحركة الدولار الأمريكي باعتبارهما بديلان للاستثمار غير أنه تم إقرار خطة الإنقاذ الأمريكي من الكونجرس على النحو الذي سيتضح لنا فيما بعد واصل البترول مسيرة الارتفاع و تجاوز سعر البرميل 107 دولار بما يعادل حوالي 7% من قيمته قبل إقرار هذه الخطة ليتوج أكبر موجة صعود في ثلاثة أيام خلال عقد كامل وسط آمال بأن خطة الإنقاذ الأمريكية كفيلة بعودة الاستقرار إلى النظام المالي و تدعيم الطلب العالي على الطاقة.

1. صلاح الدين حسن السيسي، الأزمات المالية الاقتصادية ، دون دار النشر، مصر، 2009 ، ص ص : 1 ، 15.

2. مرداوي كمال، الأزمة المالية العالمية "خلفياتها التسويقية ، تداعياتها الاقتصادية، و حلولها الإسلامية"، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة منتوري قسنطينة، ماي 2009، ص 14.

و بعد إعلان كافة الدول المتقدمة وصولها بالفعل إلى حالة الركود الاقتصادي فقد انخفضت أسعار البترول في شهر نوفمبر 2008 إلى مستوى 50 دولار للبرميل ليسجل هذا الأخير انخفاضاً لم يكن متوقعا حيث قدر سعر البرميل 36.37 دولار، و الجدير بالذكر أن الصين استغلت انخفاض أسعار البترول على هذا النحو لتكوين مخزون إستراتيجي منه و ساعدها في ذلك ما تملكه من احتياطات ضخمة من العملات الحرة.

الفرع الثاني: سوق العقارات:

إن سوق العقارات في الـو.م.أ هو المسئول الأكبر عن هذه الأزمة يوماً من شك في أن اندلاع الأزمة المالية العالمية قد أدى إلى تحقيق خسائر كبيرة من أسواق العقارات سواء داخل الـو.م.أ و خارجها فعلى سبيل المثال : نجد أن أسعار العقارات في بريطانيا قد انخفضت في سبتمبر 2008 إلى مستويات قياسية لم تشهدها بريطانيا من قبل حيث تراجع معدل بيع العقارات فيه 50% مقارنة بمبيعات سنة 2007 كما أعلن البنك المركزي البريطاني أن القروض العقارية قد انخفضت بنسبة 95% في أوت 2008 ، وقدرت قيمتها بـ 143 مليون جنيه إسترليني أما الصين تراجع حجم المبيعات العقارية تحت الإنشاء في بكين خلال شهر سبتمبر 2008 بنسبة 76% عن المسيرة العقارية لسنة 2007.¹

خلاصة:

1. لمياء بوعروج، الأزمة المالية الحالية "دراسة تحليلية لآلية و أسباب الحدوث و التداعيات على الإقتصاد العالمي و الإقتصاد العربي" ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي المصرفي الدولي، و بديل البنوك الإسلامية، جامعة منتوري قسنطينة، ماي 2009، ص 18.

إن الأزمات المالية التي طالت مختلف الاقتصاديات و على مر السنين تبقى مجرد انهيارات للنظام الرأسمالي الذي يجمل في طياته أسباب فشله، رغم الإصلاحات و الإجراءات لتفادي مرة أخرى مثل هذه الأزمات إلا أن الأزمة المالية العالمية 2008 أكدت مرة أخرى على ذلك و أزاحت احتمالية كون الاتحادات الاقتصادية أو التكتل الاقتصادي قد يكون أحد حلول أو يحد من حدة بعض الأزمات.

الفصل الثاني

تمهيد

يعد الاتحاد الأوروبي من أقوى التكتلات الاقتصادية، وأهم نماذج التكامل في العالم. فقد استطاع أن يضم أكثر من خمسة وعشرين دولة، وهي دولا كانت لا تجتمع أبداً، ودولا كانت الحروب التاريخية قائمة فيها. والتي تطورت إلى منافسة حادة وحروب اقتصادية والتجارية، وتنازع على الممتلكات والمصالح والأسواق. بل ضم أيضاً دولا ذات فكر اقتصادي اشتراكي ودولا في أقصى الطرف من الليبرالية الاقتصادية والتجارية.

فهو الاتحاد الوحيد الذي وصل إلى توحيد العملة بين أطرافه وأخرج عملة مشتركة أطلق عليها الأورو تيمناً بالوحدة الأوروبية، وأصبحت الدول التي تتعامل بهذه العملة تسمى منطقة اليورو، بعد أن تنازلت بسهولة عن عملاتها واستقلاليتها في سبيل إظهار الأورو وتقويته من أجل منافسة أقوى العملات في العالم.

وعليه سنحاول في هذا الفصل أن نقدم حوصلة عن هذا الاتحاد أو الظاهرة الاقتصادية التي أبهرت العالم. حيث سنتناوله في ثلاثة مباحث، المبحث الأول مدخل لدراسة التكامل الإقليمي، المبحث الثاني التكامل الإقتصادي الأوروبي، المبحث الثالث التكامل التقني الأوروبي.

المبحث الأول: التكامل الإقليمي الإقتصادي

انتشرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى الدعوة إلى تكامل سياسي عالمي، و بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الدعوة نحو تكامل اقتصادي إقليمي و كانت كل منها مرتبطة بظروف معينة فالتوجه نحو تكامل اقتصادي إقليمي كان سببه تفادي الحروب التي قد تنشأ و إعادة بناء الاقتصاديات المخربة، أما سببه في الدول الاشتراكية فهو تحقيق تقسيم عمل اشتراكي.

و عليه سنحاول في هذا المبحث التعمق في مفهوم التكامل الإقليمي الاقتصادي و تحليل نظرياته.

المطلب الأول: ماهية التكامل الإقليمي

سنحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على مفهوم التكامل الإقليمي و درجاته.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي و أنواعه

أولاً: مفهوم التكامل الإقليمي

إن مصطلح التكامل منفردا يعبر عن تجمع أجزاء في كل واحد، و ما يهمننا في الدراسة أن تكون تلك الأجزاء عبارة عن دول منفردة، ذات سيادة.

تتفق من خلال ذلك التجمع على توثيق العلاقات في ما بينها في مجال أو أكثر من النشاط الإنساني، و عادة ما يحدث بين مجموعة من الدول تنتمي إلى نفس الإقليم الجغرافي لذلك يطلق عليه التكامل الإقليمي الذي يعتمد على تقارب جغرافي أو كثافة المعاملات.

ثانياً: التكامل الاقتصادي الإقليمي.

هناك عدة تعاريف للتكامل الإقليمي الاقتصادي منها:

1- التكامل الاقتصادي الإقليمي يحدث عندما يتم الاتفاق على اتحاد تجاري من خلال قطاع معين، إقامة منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي أو تكامل إنتاجي في قطاع معين أو عدد من القطاعات¹

2- يشير التكامل الاقتصادي الإقليمي في الفكر الاقتصادي التكامل إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجهة التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، و التي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية، و كذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال و انتقالات العمالة

1. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 46.

بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق و خلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح – أي هذه الدول – في التحليل الأخير كلا واحدا¹

3- أما تعريف "بيلا بالاسا" فقد ذهب إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا و مدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي، غير أن "بيلا بالاسا" يذهب في تحديده إلى مفاهيم حرية التجارة الدولية إلى أبعد من كونها مجرد تجارة سلعية (التجارة الخارجية بمعناها الضيق) بحيث تختفي الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج (التجارة الخارجية بمعناها الواسع أو التجارة الدولية)، و هو ما يعني إزالة كافة القيود التي تعرف انسياب رؤوس الأموال الدولية و انتقالات عنصر العمل بين الدول الداخلة في ما بينها في اتفاق تكاملي.

4- أما جون ريميردال فهو ينظر إلى عملية تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء على أنها تحقق تساويا في عناصر الإنتاج من ناحية أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من جهة أخرى، أو كلا من العنصرين السابقين من ناحية ثالثة.

5- أما الاقتصادي المصري الدكتور أحمد الغندور فيتناول التكامل الاقتصادي الإقليمي تحت مسمى "الاندماج الاقتصادي" و يعرفه على أنه إذابة الاقتصاديات المختلفة في اقتصاد واحد و يرى أن الاندماج الاقتصادي درجات متفاوتة حسب العناصر التي تحقق من قيام الاندماج⁽²⁾

و نظرا لتعدد التعريفات الخاصة باصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي و صعوبة الوصول إلى تعريف محدد نجد أن الباحثين اقترحوا مفهوما شموليا حيث يرى في:

"التكامل الاقتصادي عملا إيراديا من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود على المعاملات التجارية و انتقالات عوامل الإنتاج في ما بينها كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية عامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو"³

الفرع الثاني: سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي

1. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و الجارة الدولية، التكاملات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 27
2. أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1980، ص 2-4
3. سامي عفيفي حاتم: مرجع سبق ذكره، ص 33

تشير المناقشات التي أثيرت حول مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي إلى أنها اتجهت نحو مرحلة التكامل الإقتصادي التام، غير أن الواقع العملي يلقي الضوء على تناول هذا المفهوم من زاوية أخرى تتعلق بالتدرج الرأسي لأشكال التكامل الإقتصادي الإقليمي على نحو يجعلها تتخذ شكل سلم.

و في هذا الخصوص قدمت محاولات كثيرة منها درجات "بيلا بلاسا" و هي على الترتيب اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، والتكامل الإقتصادي التام، و منهم من يضيف التكامل النقدي كشكل من أشكال التكامل الإقتصادي الإقليمي، و حديثا أضيف التكامل المالي مع درجات سلم التكامل الإقتصادي الإقليمي.

و في هذه الدراسة سنأخذ بوجهة النظر المتمثلة في أن درجات سلم التكامل الإقتصادي تتحدد طبقا للتسلسل الآتي:¹

أولاً: منطقة التفضيل الجزئي

و تعتبر هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الإقتصادي حيث تتفق مجموعة من الدول في ما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، بمعنى اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيضات العقبات الجمركية و غير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال.

و يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الحركي تحتفظ بحق صياغة و تحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية و غير الجمركية بمفردها دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول، و من أبرز صور مناطق التفضيل الجزئي "منطقة الكومنولث"

ثانياً منطقة التجارة الحرة:²

و تعتبر هذه المنطقة الدرجة الثانية من بين درجات سلم التكامل الإقتصادي، و هناك من يرى أن هذه الدرجة تشكل تقدماً واضحاً على منطقة التفضيل الجزئي لتفوقها عليها من النواحي التالية:

1 .B.Balassa the theory of economic Integration. Allen and Unwin. London. Fourth Impresion 1973 p1-7

2. سامي عفيفي حاتم: مرجع سبق ذكره، ص 37-38

- أن منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر تشتمل على مجموعة التدابير التي تلغي كافة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة البينية، و يستثنى من هذا التحرير الكامل الخدمات رأس المال، مع وضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة و التي تتأثر كثيرا بوضع الترتيبات الخاصة بتحرير التجارة في الأجل القصير.
- يترك للدول الأعضاء في هذه المنطقة كامل الحرية في صياغة سياساتها التجارية من قبل العالم الخارجي أي هي لا تشتمل على توحيد السياسات التجارية شأنها في ذلك شأن اتفاق التفضيل الجزئي.
- و قد شاع قيام مناطق التجارة الحرة بعد الحرب العالمية الثانية، و من الأمثلة البارزة على حركة تأسيس و بناء هذه المناطق هي:

- منظمة التجارة الحرة الأوروبية المعروفة باسم "إفتا" EFTA .
- منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية و المعروفة اختصارا باسم لافتا LAFTA .
- منطقة التجارة الحرة لشمال الأطلنطي أو " القلعة التجارية لشمال أمريكا".

و خلال منتدى دافوس في جوان 2003 بالأردن اقترحت الوم أ إقامة منطقة تجارة حرة كبرى مع دول الشرق الأوسط، ليتسع نطاق القلعة التجارية لشمال الأطلنطي ليشتمل على هذه الدول.

ثالثا: الاتحاد الجمركي: 1

و هو يشكل الدرجة الثالثة التصاعدية في سلم التكامل الإقتصادي و يمكن تعريف هذه الصورة في شكل معادلة على الوجه التالي:

الإتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريف جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي.

معنى ذلك أن الإتحاد الجمركي يشتمل في واقع الأمر على الإجراءات التالية:

- 1- إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الإتحاد.
- 2- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريف جمركية مشتركة تجابه بها الدول الأعضاء العالم الخارجي. ويتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع دول الإتحاد.
- 3- تعديل الاتفاقات التجارية مع الدول الأخرى ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول تجاه بعضها الآخر.
- 4- الامتناع عن عقد أي اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو و العالم الخارجي.

و لقد جاءت الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة The general agreements for tariffs and trade و التي يرمز لها اختصارا ب "GATT" و التي دخلت حيز التنفيذ في 1948/01/01 لتؤكد إمكانية قيام هذه الاتحادات الجمركية كاستثناء من القواعد العامة للجات.

رابعاً: السوق المشتركة¹

تمثل الدرجة الرابعة التصاعدية في سلم التكامل الإقتصادي و يمكن التعبير عنها ب:

السوق المشتركة = الإتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج.

من هذه المعادلة يتضح لنا أن السوق المشتركة تشتمل على شقين هما :

- 1- الشق الأول: تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء, و يتولى الإتحاد الجمركي بالوفاء لمتطلباته.
- 2- الشق الثاني: البحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل + رأس المال المادي + رأس المال البشري + التكنولوجيا) بين الدول الأعضاء، و يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجها.
- 3- و من أهم الأمثلة على هذه الصورة : "السوق الأوروبية المشتركة"

خامساً: الوحدة الاقتصادية:

يمكن صياغتها في المعادلة التالية:

الوحدة الاقتصادية = السوق المشتركة + عملية تنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

و من هنا فإن الوحدة الاقتصادية طبقاً لهذه المعادلة تجمع بين عملية إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركات عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية من ناحية، و تحقيق حد أدنى من تنسيق السياسة بقصد إزالة التمييز العائد إلى التباينات في هذه السياسات بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

سادساً: الوحدة النقدية²:

1 فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006، ص 19

2. سامي عفيفي حاتم: مرجع سبق ذكره، ص 43

و هنا يعرف "فريتز ماخلوب" اصطلاح "التكامل النقدي" على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

و ينظر "ماخلوب" إلى التكامل النقدي باعتباره أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي فقيام صور التكامل الاقتصادي الأخرى من إتحاد جمركي و سوق مشتركة و تفتضيه من تحرير التجارة السلعية و انتقال عناصر الإنتاج تحريراً كاملاً تخلق مشكلات نقدية قد تعيق قدرة هذه الأشكال على تحقيق الأهداف التي تروجها.

سابعا: التكامل المالي:1

يعد أحدث درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث أسفرت عنها التجربة العملية الإتحاد الأوروبي، ففضية التحرير المالي و إزالة كافة القيود التي تعرقل انسياب رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء تعد أمراً هاماً و حيويًا بالاقتراب من مرحلة الاندماج الاقتصادي التام.

المطلب الثاني: نطاق نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

سنحاول في هذا المطلب معرفة المرتكزات الأساسية

الفرع الأول: التحليل النيوكلاسيكي- النظرية الأساسية- في الإتحادات الجمركية

لعله من المفيد قبل الدخول في تفصيلات الموضوعات المتعلقة بتعريف و تحديد نطاق التحليل النيوكلاسيكي للتكامل الاقتصادي الإقليمي أن نتناول الإطار العام الذي يدور فيه تعريف هذه النظرية أي المرتكزات الأساسية لها:

أولاً: المرتكزات الأساسية لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي:

ترتكز نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطارها العام على:

- التسليم بفروض و أدوات و منطقتي تحليل النظريات التجارية الدولية و الاعتماد على نماذجها التحليلية في النفقة النسبية أي السعر و الكمية .
- استخدام أدوات التحليل الاقتصادي المعروفة في نظرية السعر و المقبولة في نظريات التجارة الدولية²

1. نفسه، ص 44

2. إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

- تحليل الآثار الاقتصادية الاستاتيكية و الديناميكية لمراحل و درجات سلم التكامل الإقتصادي الإقليمي.
 - تحليل الآثار الاقتصادية الكلية لدرجات سلم التكامل الإقتصادي الموجب على النمو الإقتصادي للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية¹
 - دراسة الإمكانيات المتاحة لتوحيد أو تنسيق السياسات الماكرو اقتصادية للدول الأعضاء داخل المنطقة التكاملية، و لو على مراحل و لفترات زمنية انتقالية و بتأمل كافة هذه العناصر المختلفة يمكن التوصل إلى النتيجتين التاليتين:
- 1- النتيجة الأولى: تؤكد على أن نظرية التكامل الإقتصادي هي جزء من التجارة الدولية و تعتمد في الغالب على فروضها، و تستخدم أدوات تحليلها.
- إضافة إلى أن التحليل الإقتصادي المرتبط بنظرية التكامل الإقتصادي الإقليمي قد استوحى فروضه و نتائجه من الاستخدامات المختلفة لمجموعة أدوات التحليل الإقتصادي المعروفة و المألوفة في نظرية السعر، و هي أدوات اتسمت بقبول عام في كافة مكونات نظرية التجارة الدولية.
- 2- النتيجة الثانية: تشير إلى شمول نظرية التكامل الإقليمي على عناصر من نظرية التوطن و يعتبر مضمون هذه النتيجة أمرا بديهيها لأنها تتعلق بدراسة و تحليل قضية إزالة العقبات التي تعتر حركات السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج و آثارها الاقتصادية المختلفة على قضية تخصيص الموارد الاقتصادية داخل المنطقة التكاملية، و هو أمر لا يمكن أن يتم بمعزل عن أدوات التحليل الإقتصادي التي توظفها نظرية التوطن.
- إنه و رغم أن التحديات السابقة التي يفرضها الإطار العام لنظرية التكامل الإقتصادي الإقليمي تنسحب على كافة درجات سلم التكامل الإقتصادي، إلا أن درجة "الاتحاد المركزي" قد أستهوت المنظرين المهتمين بالجوانب التحليلية المختلفة لنظرية التكامل الإقتصادي²
- فهم يرون في هذه الصورة التكاملية الكثير من مظاهر البساطة و الوضوح الذي يسهل بناء نماذج اقتصادية واضحة تعبر عن ظاهرة التكامل الإقتصادي، و تبرز آثارها الاقتصادية المختلفة على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.
- و من هنا فإن التحليل الذي يقدمه هذا المبحث يتعلق في المقام الأول بحالة "نظرية الاتحاد الجمركي" آخذين بعين الاعتبار أن النتائج التي يتوصل إليها يمكن - كما يرى الكتاب النيوكلاسيك- تعميمها على باقي درجات سلم التكامل الإقتصادي.
- الفرع الثاني: تحديث التحليل النيوكلاسيكي للتكامل الإقتصادي الإقليمي.**

1. سامي عفيفي حاتم: مرجع سبق ذكره، ص 46.

2. نفسه، ص 47.

نحو مزيد من تحليل و تأصيل المفاهيم المرتبطة بنظرية الاتحاد الجمركي و تحديثها، فإنه يمكن القول بضرورة التفرقة بصفة عامة بين نوعين من التمييز الذي تشتمل عليه النظرية الجمركية، وقد ساهمت عدة تطورات في بناء و تنوع النماذج الاقتصادية المستخدمة في دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية بمختلف أنواعها على الاقتصاديات القومية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

و منه يمكن القول أن نظرية الاتحادات الجمركية هي نتائج أعمال و كتابات جيلين من الاقتصاديين الدوليين هما:¹

1- الجيل الأول: انصب اهتمام كتاب هذا الجيل على إبراز الآثار الاستاتيكية لقيام الاتحاد الجمركي على اقتصاديات الدول الأعضاء، فتكوين الاتحادات الجمركية يؤدي- طبقاً لآراء و تحليلات كتاب هذا الجيل- إلى زيادة أو نقص الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج و الاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية أو اقتصاديات الدول غير الأعضاء في هذه المنطقة.

و يضم هذا الجيل : كتابات فينر "J.Viner" " E.Meade" " J.R.Melvin" " R.G.Lipsey" " J.Bahgwati" " F.Gehrets"

2- الجيل الثاني: حلل مفكريه الاتحادات الجمركيين من زاوية مختلفة عن تحليل الجيل الأول، حيث اهتموا بدراسة الآثار الاقتصادية الناتجة عن تكوين الاتحادات الجمركية على مختلف مكونات دالة الرفاهية الاقتصادية، و بحثوا في أسباب و مبررات تكوين الاتحاد الجمركي، منها الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسية التعريف الجمركية على النطاق الإقليمي لتحقيق أهداف تعجز عن تحقيقها، أو على المستوى العالمي.

و يضم هذا الجيل: كوبر و ميسيل " B.F.Massel" " C.A.Cooper" و كذلك هاري جونسون " H.Johnsson" و سامي حاتم "Samy Hatem"

المطلب الثالث: البناء النيوكلاسيكي لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي .

لقد شهدت نظرية الاتحاد الجمركي مولدها على يد فاينر J.Viner في كتابه الذي صدر عام 1950 و مكونات هذه النظرية هي:

الفرع الأول: القانون الفينري للاتحادات الجمركية.

و هو القانون الذي يقيم مقابلة بين القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي و القوة التحويلية لهذا الاتحاد، و قد قام فاينر بوضع مجموعة من الفروض القانونية هي:¹

1 نفسه، ص ص54،53.

أولاً: افترض فاينر في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصفر، أس عديمة المرونة.

ثانياً: افترض أيضاً في جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة أي بمعنى أن جميع مروونات العرض مساوية لما لا نهاية.

الفرع الثاني: القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي²

و هي ما تعرف بقوة خلق التجارة Trade greation force تتعلق بما يولده الاتحاد الجمركي من قوة، و هي نابعة من إزالة القيود على التجارة البينية للمنطقة التكاملية، و بالتالي تحفز المنتجين المحليين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية.

فهي تساهم في زيادة الرفاهية الاقتصادية، حيث تعبر عن الحالة التي يؤدي فيها تكوين الاتحاد إلى انتقال الإنتاج من مصادر إنتاجية عالية التكلفة – أي أقل كفاءة – إلى مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة – أعلى كفاءة – و تشدنا هذه القوة الإنشائية تدريجياً إلى الاقتراب من موضع حرية التجارة الدولية.

الفرع الثالث: القوة التحويلية للاتحاد الجمركي³

و هي ما تعرف بقوة تحويل التجارة Trade diversion force ، هي القوة الناشئة عن تزايد الحماية الممنوعة للمنتجين المحليين من خلال توحيد التعريفات الجمركية الموحدة مقابل العالم الخارجي – أي مواجهة المنتجين غير الدول الأعضاء. فهي تعبر عن الحالة التي يؤدي فيها تكوين الاتحاد إلى الحالة العكسية أي في التحول من الإنتاج من مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة إلى مصادر إنتاجية أكثر تكلفة، و تبعثنا هذه القوة التحويلية من وضع حرية التجارة الدولية.

المطب الرابع: المناهج الحديثة لنظرية التكامل الإقتصادي الإقليمي.

أظهر التحليل النيوكلاسيكي لظاهرة التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً الذي عرضناه في المطلب السابق أن تكوين الاتحاد الجمركي يولد آثاراً إيجابية و سلبية على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية فأطلقنا على هذا النوع من التحليل اصطلاحاً "النموذج الأساسي أو النظرية الأساسية" للاتحاد الجمركي.

1. نفسه، ص ص 60،61.

2. نفسه، ص 63.

3. نفسه: ص 69.

و لم تقف عند هذا الحد بل قدمت مناهج جديدة تحاول دراسة الآثار الاقتصادية لتكوين الاتحاد الجمركي على مختلف المتغيرات التي تتضمنها دالة الرفاهية الاقتصادية، فهي تسعى إلى وضع إجابة واضحة عن السؤال التالي:

ما هو المبرر من إنشاء الاتحاد الجمركي للحصول على دخل حقيقي أعلى من ذي قبل؟ إذا كانت السياسة الجمركية غير التفضيلية قادرة دائما على تحقيق هذا الهدف.

الفرع الأول: منهج كوبر - ميسل- جونسون المركب لتطوير نظرية الاتحاد الجمركي.

يتكون هذا المنهج المركب من منهجين فرعيين هما:

أولاً: منهج كوبر و ميسيل¹: بما أن إنشاء إتحاد جمركي يتحقق من خلال إزالة الرسوم الجمركية تجاه باقي العالم. فقدم منهج" كوبر- ميسيل" إجابته عن التساؤل حول سبب إقامة الاتحاد الجمركي من خلال تحليل الآثار الاقتصادية الناشئة من قيام الاتحاد الجمركي على مستويين :

- المستوى الأول: إن إزالة الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحرير التجارة البينة وبالتالي حدوث أثر ايجابي (خلق التجارة) تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية لدول أعضاء الاتحاد .

- المستوى الثاني: توحيد التعريفات الجمركية تجاه باقي العالم تنشئ اثر سلبي (تحويل التجارة) بإقامة حماية اتجاه الواردات الأكثر كفاءة التي مصدرها العالم الخارجي فإذا كان الأثر الايجابي يتحقق بإزالة الرسوم الجمركية و الأثر السلبي ينتج عن توحيد التعريفات الجمركية .

ثانياً: منهج هاري جونسون²: وضع هاري جونسون نظريته الواقعية للتصرفات الحكومية القائمة على مبادئ التنظيم النيوكلاسيكي في ظل الاعتبارات التالية:

- الحماية هي هدف غير اقتصادي
- البحث عن الأساليب العملية لتحقيق ذلك الهدف بأقل تكلفة ممكنة معبرا عنها بشروط الدخل الحقيقي.
- أقام ربط بين قيمة السلعة العامة و هدف الحماية كأساس لنظريته.

الفرع الثاني: العوامل المفسرة لتكوين الاتحاد الجمركي حسب منهج كوبر- ميسل – جونسون

:

أولاً: حجة السلع العامة³

1. نفسه: ص ص 78 ، 80.
2. نفسه: ص 80.
3. نفسه، ص ص 82 ، 83.

اعتبر جونسون أن الدولة تبحث عن تعظيم حالة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع و المتكونة من السلع العامة الخاصة معاً، و اعتبر أن الشكل المقبول لحجة السلعة العامة هو الإنتاج الصناعي، فلخص جونسون في ظل هذا التحديد إلى أن الدول الصناعية الصغيرة تجد بأن الإتحاد الجمركي يوفر لها:

- 1- الاستفادة من الآثار المباشرة للتحرير النسبي للتجارة
- 2- توفير الحماية اللازمة لصناعاتها الوطنية من خلال توحيد الحاجز الجمركي تجاه باقي العالم

ثانياً: الأثر على معدلات التبادل الدولية¹:

إن السائد في التحليل الاقتصادي أن أثر تكوين الإتحاد الجمركي على معدلات التبادل الدولية يتمثل في تحسينها بالنسبة للدول أعضاء الإتحاد أو المنطقة التكاملية كقاعدة عامة. لكن بتحليلها في حالة ثبات النفقات و حالة تزايدها يختلف الأمر و قد لخصت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل المرتبط بمدى إمكانية الاعتماد على آثار معدلات التبادل الدولية كأحد العوامل المفسرة لتكوين الإتحاد الجمركي.

ثالثاً: الآثار الديناميكية لتكوين الإتحاد الجمركي

يعتبر المنهج التحليلي ل جونسون – كوبر - مسيل أن آثار الديناميكية تتدرج في:

- 1- الآثار المترتبة عن اتساع نطاق المنافسة داخل المنطقة التكاملية على الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية العاملة داخل اقتصاديات الدول الأعضاء في الدرجة التكاملية محل البحث.
- 2- اتساع نطاق الأسواق لتحل الصفة الإقليمية محل الصفة القومية التي تميز هذه الأسواق، و من المتعارف عليه أن اتساع نطاق الأسواق يؤدي إلى توليد مزايا أو وفورات الحجم أو الإنتاج الكبير، و هي الوفورات الملقبة ب "إقتصاديات الحجم الداخلية و الخارجية"

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي الأوروبي

إن الإقتصاديات الأوروبية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة و منهارة كانت في حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بث الروح فيها مرة أخرى لتكون بمثابة تجسيد عملي لحالة التصالح من جانب و تطرح خطوة أولى تجاه نظام أوروبي جديد من جانب آخر، تمثلت هذه المبادرة في إقامة تكامل اقتصادي إقليمي حسب التقسيم المرهلي لبيلا بلاسا

1. نفسه، ص ص 88، 89.

المطلب الأول: خلفية التكامل الاقتصادي الأوروبي

اتخذت الترتيبات الإقليمية الأوروبية عقب الحرب العالمية الثانية مسارات متباينة وفقا لطبيعة النظام السائد من ناحية، و وفقا للتصور بشأن طبيعة العلاقات التي يجري تنظيمها و أسلوب هذا التنظيم.

الفرع الأول تجمعات أوروبا الشرقية¹

أدى اختيار دول أوروبا الشرقية الانضمام إلى الاتحاد السوفياتي و الأخذ بالمنهج الاشتراكي إلى اختلاف بنيتها السياسية و الاقتصادية عن دول غرب أوروبا و فضلت هذه المجموعة إقامة نظامها الإقليمي الذي حرص على احترام سيادة الدول الأعضاء لان الدور المركزي للدولة لم يكن يسمح بنقل سلطاتها إلا إلى حكومة إقليمية، لم تكن مقبولة وفق التطبيق الذي أتفق عليه بالإيديولوجية الاشتراكية، و ترتب على هذا أن تنظيم العلاقات الاقتصادية لم يجر وفق منهج الاندماج الإقليمي بل اتخذ شكل تعاون اقتصادي و تقني من خلال مجلس المعونة المتبادلة "الكوميكون 1949" و قام هذا المجلس بوظيفتين رئيسيتين:

- توفير مظلة متعددة الأطراف لإدارة العلاقات الاقتصادية البينية، أطرافها الحكومات المهيمنة على إدارة الشؤون الاقتصادية القطرية.
- تحفيز عمليتي التنمية و إعادة الهيكلة الاقتصادية من خلال تعاون تقني يساهم في رفع مستويات أداء الاقتصاديات الأقل نموا بتزويدها بالمعرفة التقنية من خبرات دول الإقليم الأكثر تقدما، و حقق هذا شرطا لازما لمضي التكامل نحو مراحل أكثر تقدما، هو التقريب بين مستويات النمو للدول الأعضاء، و لهذا الأمر أهميته الحيوية لتجمعات الدول النامية التي تحتاج في البداية إلى تعزيز قواعدها الإنتاجية و المعرفية في ما يسمى " تنمية تكاملية"

الفرع الثاني: تجمعات أوروبا الغربية²

ما يهمننا في هذه الدراسة هو تجمع دول غرب أوروبا و الذي شمل بدوره شقين :

- شق يتعلق ببناء نسق إقليمي يقوم على التعاون بين دول ذات سيادة في عدد من الأمور التي تهمها في مجالات مختلفة من خلال مؤسسات إقليمية .
- الشق الآخر يسعى إلى التكامل الإقليمي اتخذ صيغا تراوحت بين تعاون اقتصادي و توجه نحو الاندماج بين دول تنتمي إلى الإقليم على نحو ما سنبينه فيما بعد. ففي خلال عامي 1948 و 1949 ظهرت عدة اطر مؤسسية أوروبية (أمنية و اقتصادية و سياسية) شملت:

1. محمد محمود الإمام : تجارب التكامل العالمية و مغزاها للعالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص ص 520، 527.
2 نفسه، ص ص 527، 528.

- حلف بروكسل الذي وقعت كل من فرنسا و بريطانيا و دول البينلوكس* الثلاث اتفاقيته المنشأة في 1948/03/17
- مجلس أوروبا الذي وقعت عشر دول أوروبية اتفاقيته في 1949/05/05 و ارتفعت عضويته إلى 23 في 1989 ثم إلى 45 في 2004
- حلف شمال الأطلسي الذي وقع بين دول أوروبا الغربية و كندا و الو م أ في 1949/08/24
- تحول معاهدة بروكسل في 1945 إلى "إتحاد غرب أوروبا" بانضمام ألمانيا إليها عندما عرضت الو م أ مشروع مارشال لمساعدة دول أوروبا على إعادة بناء إقتصاداتها التي دمرتها الحرب، طلبت منها أن تتفق في ما بينها على تنسيق هذه المساعدات فأنشأت لجنة تحولت في 1948/04/16 إلى "المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي" بتوقيع 16 دولة أوروبية مستفيدة منها اتفاقيتها المنشأة و عندما انتهت مهمتها الأساسية جرى تطويرها إلى "منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OECD" ضمت معظم الدول الصناعية.
- من جهة أخرى فإن المشاكل الإقتصادية التي خلقتها الحرب أفضت إلى عدم قابلية العملات للتحويل و هو ما أدى إلى إنشاء "إتحاد المدفوعات الأوروبية" الذي بدأ عمله في 1950 .

المطلب الثاني: الترتيبات التكاملية و ظهور المجموعة الإقتصادية الأوروبية

ظهر التفكير في التكامل الإقتصادي الأوروبي مع بداية التفكير في التكامل القطاعي أو الإنتاجي في عدد من المجالات المعممة و الحساسة بالنسبة لموقف الدولة منها سنحاول التطرق إليها حسب التطور كما يلي:

الفرع الأول: معاهدة باريس و إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب¹

تمثل معاهدة باريس التي تم التوقيع عليها في 1951/04/18 بين ست دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا بلجيكا ، لوكسمبورغ) اللبنة الأولى في طريق بناء المجموعة الإقتصادية الأوروبية.

فقد اتفقت الدول الست المشار إليها على حسم الصراعات و الخلافات حول مناجم الفحم و الحديد، و ما يرتبط بها من صناعات، و التي كانت أحد العوامل الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين الأولى (1914 - 1918) و الثانية(1939- 1944) فقد ارتأت هذه الدول أن التعاون

* اتحاد اقتصادي بين بلجيكا، هولندا و لوكسمبورغ.

1. سامي عفيفي حاتم: مرجع سبق ذكره ، ص 155.

بينها في هذا المجال من شأنه أن يذيب الخلافات و يخفف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع و قواعد صناعات الفحم و الحديد في هذه الدول الست.

من هنا جاءت معاهدة باريس لتقييم المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب ECSC كخطوة على طريق تسهيل و تحرير تجارة الفحم و الحديد بين الدول الأعضاء مع فرض حماية ضد الدول غير الأعضاء.

و فكرة المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب ضمن مقترحات " جان مونيه" مفوض التخطيط الفرنسي لدعوته لإقامة وحدة أوروبية فدرالية، و تبني هذه الفكرة وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان " Robert Schuman " و اقترحها في 1951/05/09¹

و في هذا الخصوص يلاحظ ما يلي:

كان ينظر للمجموعة الأوروبية للفحم و الصلب على أنها مثابة إتحاد لمنتجي الفحم و الصلب في الدول الأعضاء.

تعتبر هذه المجموعة بمثابة تمرين و اختبار لنوايا الدول الأعضاء في نطاق إنهاء الصراعات و الحروب، و ذلك من خلال إقامة بنیان جديد تتعاون في رحابه في المجالات الاقتصادية

ساهم النجاح الكبير الذي تحقق في إطار هذه المجموعة في تشجيع الدول الست الأعضاء فيها على السير قدما في توسيع نطاق التعاون و التكامل بينها.

و في هذا المناخ المواتي طالب وزير خارجية الدول الست في 1953 بإنشاء "جماعة سياسية أوروبية" " EPC " ، تندمج مع جماعة الفحم و الصلب لتصبح نواة الوحدة فيما بين الدول الست.

الفرع الثاني: معاهدة روما و الطريق إلى إقامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية²:

تمثل معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25 مارس 1975 الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي في المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب و لقد تشكل

هذا الكيان في بداية الأمر من تنظيمين أساسيين هما:

أولاً: المجموعة الاقتصادية الأوروبية " EEC " و لقد عرف هذا التنظيم بالمصطلح الشائع "السوق الأوروبية المشتركة"

1. محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 528.

2. سامي عفيفي حاتم: مرجع سبق ذكره، ص 156.

ثانياً: المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية "EURATOM" الهدف من إنشائها تشجيع البحوث في مجال الطاقة الذرية.

و قد دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ سنة 1958 .

و في إطار هذا التحليل نشير إلى إن مصطلح " الجماعة الأوروبية" أو " المجموعة الأوروبية" تشمل على كل من : المجموعة الأوروبية الاقتصادية، المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب، و المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، و عليه يتضح أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية هي إحدى المجموعات الثلاث، و تشكل في نفس الوقت جزءاً من التنظيم الأوروبي و قد حددت معاهدة بروكسل الموقعة من جميع الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية في 1965/04/08 و هي ما يعرف "بمعاهدة الدمج".

المطلب الثالث: مناهج التكامل الإقتصادي الأوروبي

تجاوزت تجربة التكامل الإقتصادي الأوروبي نصف قرن، حيث رأينا أنها قد بدأت مع ميلاد المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب عام 1951 و خلال هذا المشوار الطويل تنوعت مناهج التوسع التي اختارها الاتحاد الأوروبي إلى أن وصل للحالة التي نشاهده عليها الآن.

و في هذا الشأن وجبت التفرقة بين منهجين أو خطين رئيسيين للتكامل الإقتصادي الأوروبي منذ ظهوره في مطلع الخمسينات إلى على الأقل منتصف العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، هذين المنهجين هما:

الفرع الأول: التكامل الإقتصادي الأوروبي الرأسي:

في هذه المرحلة تم إتباع منهج التدرج من خلال الانتقال من درجة إلى أخرى على سلم التكامل الإقتصادي، حسب "بيلا بالاسا".

و بصفة عامة يمكن القول أن مرحلة التكامل الإقتصادي الأوروبي الرأسي تطورت عبر الفترات التالية.

أولاً: الفترة الأولى: 1951-1957 : تعطي هذه الفترة مرحلة ميلاد المجموعات الثلاث، أين اتجه التكامل الإقتصادي الأوروبي ليغطي قطاعات معينة، ثم اتجه إلى تنظيم حركة التبادل التجاري داخل المجموعة لتأخذ شكل التجارة البينية الحرة(1)

1. إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الدولي: دار الجامعة الجديدة ، بيروت ، 2008، ص 193.

ثانيا: الفترة الثانية: جانفي 1958 جويلية 1968 " إنشاء الاتحاد الجمركي":

اعتبرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية الاتحاد الجمركي مرحلة انتقالية لإقامة السوق المشتركة، حيث أنها سعت من خلاله إلى إزالة الرسوم الجمركية و القيود الكمية بينها خاصة و إن هذا التحرير قد تزامن مع تصاعد الحمائية الجديدة

إلا أنه حقق المطلوب منه سنة 1968 ، و بذلك يكون قد تم إنجاز الاتحاد الجمركي الأوروبي قبل سنة و نصف من المدة التي حددتها له المعاهدة⁽¹⁾*. و التي قسمت إلى فترات لكل منها مهام معينة تنجز خلال 4 سنوات⁽²⁾.

الفترة الأولى: تبدأ في 1958/01/01 و تم انجازها أواخر 1960، وقعت خلالها الدول الست إضافة إلى البرتغال " معاهدة ستوكهولم" بإنشاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية EFTA في 1960/01/04 ليبدأ تنفيذها اعتبارا من 1960/05/03.

الفترة الثانية: انتهت في منتصف 1963.

الفترة الثالثة: انتهت في منتصف 1968.

قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية من خلال الاتحاد الجمركي ب:

- إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول المعنية سواء كانت رسوما جمركية أو قيودا كمية.
- اتبعت سياسة تجارية مشتركة تجاه باقي العالم حيث طبقت تعريف جمركية مشتركة تجاه باقي دول العالم.

كما اهتمت الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بتنسيق السياسات الاقتصادية، إضافة إلى محاولتها إلى صياغة سياسة زراعية مشتركة بدأتها في 1958، وبقيت موضوع مفاوضات إلى أن أقرها المجلس سنة 1962 كما أنشأت كلا من الصندوق الاجتماعي الأوروبي، و بنك الاستثمار الأوروبي، و تحولت خلال هذه الفترة الجمعية المشتركة إلى الجمعية البرلمانية المشتركة، و في النهاية إلى البرلمان الأوروبي مع معاهدة الدمج في 1968/07/01.

أهم نتيجة يمكن استخلاصها في العمل التكاملي المرحلي الذي انطلق من الاتحاد الجمركي، هو إتحاد أو خلق أسباب، أولا للمحافظة على إنجازات المرحلة و دعمها و ثانيا إيجاد أسباب التقدم من خلال ثبوت أهمية المراحل المقبلة الأكثر تقدما و البدء فيه مبكرا.

ثالثا: الفترة الثالثة (1968 - 1987): تكوين السوق المشتركة الأوروبية¹:

* معاهدة روما.

2. محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 550.

انطلقت الدول أعضاء الاتحاد الجمركي بعد استكمالها نحو إقامة سوق أوروبية مشتركة قائمة على أهداف أعلنتها المفوضية الأوروبية.

- استكمال السياسات المشتركة و إحلالها تدريجيا محل السياسات الوطنية لهدف إيجاد سياسات اقتصادية عامة تضمن إزالة الفوارق بين النظم الضريبية الوطنية.
- تنسيق السياسات النقدية و التقدم الحاسم في مجال البحث و التكنولوجيا.
- تهدف إلى إقامة اتحاد سياسي من خلال وضعها لنظم مؤسسية قادر على جذب عدد آخر من الدول الأوروبية و تحقيق الاستقرار الأوروبي

و قد تمكنت المجموعة خلال مرحلة السوق المشتركة من القيام بالعديد من الانجازات :

- تحرير انتقال الأفراد* الذي جعل من الممكن توقع إمكانية الاقتراب من الوحدة الأوروبية في مطلع التسعينات.
- تحرير تدريجي لحركة رأس المال لمنع حدوث اضطرابات داخلية أو خارجية .
- تحرير المدفوعات الجارية المترتبة على تحرير رأس المال.

كما استجابت الدول المعنية إلى تنسيق سياسات الضرائب غير المباشرة و الإعانات الحكومية و استمرار اهتمامها بسياسية المنافسة.

رابعاً: الفترة الرابعة 1987-1992 الانتقال إلى السوق الأوروبية الموحدة

1- الدافع نحو تعميق السوق المشتركة²

إن كلا من السوق المشتركة و السوق الموحدة بالنسبة للدول الأوروبية المعنية لها، كانت تركز على نفس الأساس و هو تحقيق الحريات الأربعة، و لكن الذي دفع إلى السوق الموحدة رغم إزالة الحواجز الجمركية هو عوائق التبادل التي بقيت قائمة في السوق المشتركة و المتمثلة في: - إعادة إدخال الرسوم التي من المفترض أنها زالت داخل المجموعة عن طريق فرض المبالغ التعويضية النقدية "Montants Compositives Monétaires 'mcm'".

و التي أدت إلى تقييد حركات التبادل، و ضربت وحدة الأسعار في سوق السلع الزراعية و هذا يعني أخذ الحدود الوطنية بعين الاعتبار خاصة بالنسبة لقطاع السيارات و النسيج.

- بقاء العوائق إلى دخول الأسواق و كل القيود في حق التأسيس .حيث أن الأسواق العمومية كانت تشكل 08% من الناتج الداخلي الإجمالي للمجموعة سنة 1990. و التي كانت محمية بحواجز غير جمركية و تمييزية خاصة مع غياب إعلان البيع و إقصاء المتعهدين الأجانب

1. نفسه، ص 558.

* حرية انتقال العمال بين الدول الأعضاء

2. نفسه، ص 559.

عن طريق إجراءات تمييزية عندما تراقب الأبعاد المالية و التقنية و الاقتصادية حيث أنه لم تمثل المناقصات التي ترسى على مؤسسات من الدول الأعضاء سوى 02% من الأسواق العمومية.

2- من السوق المشتركة إلى السوق الموحدة¹

بعد استكمال المجموعة الأوروبية لإتحادها الجمركي في جويلية 1968، و إزالتها للعوائق أمام حركة انتقال الأفراد و الخدمات و رؤوس الأموال، ووضع سياسات مشتركة في النقل، الزراعة و المنافسة، إلا أن العوائق غير الجمركية بقيت قائمة فتكررت الدعوة إلى الدخول في وحدة أوروبية بتعديل معاهدة روما من أجل إضفاء المزيد من الصيغة فوق الوطنية للمجموعة الأوروبية في عملية اتخاذ القرارات فيها.

و هي إجراءات تضمنتها وثيقة الكتاب الأبيض التي أعدها " اللورد كوكفيك " (مفوض السوق الداخلية للجنة التنفيذية الأوروبية) بتكليف من " جاك ديلاور " رئيس المفوضية 1985، و الذي يضم 282 من الإرشادات من أجل إزالة الحواجز التي تعيق التدفقات الاقتصادية.

و جاء القانون الأوروبي الموحد الذي أقره المجلس في لوكسمبورغ في 1985/12/02 ليعرض على الأعضاء و يعاد النظر فيه في 1986/02/17، بعد المصادقة عليه من طرف برلمانات الدول دخل حيز التنفيذ في 1987/07/01 و الذي يحتوي على تعديلات لمعاهدة روما أهمها:

- الوصول إلى سوق كبيرة بلا حدود داخلية بين الاقتصاديات القطرية.
- تحقيق اندماج اقتصادي و اجتماعي يقود إلى قدر أكبر من التقارب.
- اعتماد سياسة مشتركة للبحث و التطوير التكنولوجي.
- تقوية النظام النقدي الأوروبي.
- إدراج بعد اجتماعي أوروبي.
- تنسيق العمل في مجال حماية البيئة.

و إلى جانب ما حققه هذا القانون في مجال التبادل التجاري و تخفيض الإجراءات الحدودية، فقد ساهم في إزالة عوائق انتقال رأس المال و تعزيز انتقالية العمال و تحرير النقل البري، و توفيق المعايير الفنية.

خامسا: الفترة الخامسة (1992-2002) الوصول إلى الإتحاد الاقتصادي الأوروبي²

1. سامي عفيفي حاتم: مرجع سبق ذكره، ص ص 163، 164.

2. نفسه، ص ص ، 167، 168.

دخل النظام الأوروبي مرحلته الأخيرة في عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي في 1992/02/07 بالتوقيع على معاهدة ماستريخت لإنشاء "الاتحاد الأوروبي" European Union، الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء و يضيف إلى المعاهدات السابقة عمادين أساسيين هما السياسات الخارجية و الأمنية و العدالة و الشؤون الداخلية بالإضافة إلى أحكام العملة الموحدة.

كما أكدت على ضرورة الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي و زيادة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و الإقليمية.

و قد جاء تطور الاتحاد الأوروبي كاستجابة للتحويلات التي شهدتها البنية الإقليمية و العالمية أهمها انهيار المعسكر الشرقي و تحول دول وسط و شرق أوروبا إلى النظام الرأسمالي مما أدى إلى زوال أهم عائق لتكامل أوروبا، أي التوسع لاشتمال تلك الدول و قد بقي التقدم على طريق الوحدة رغم عقد معاهدة "ماستريخت" موضوعا للتفكير و الدراسة بين الدول المعنية من خلال مؤتمرات حكومية انتهت بعقد معاهدة "أمستردام" 1997/06/17 لتدخل حيز التنفيذ في 1999/05/01

حيث تم بموجبها:

- تعديل معاهدات الجماعات الثلاث و إلغاء معاهدة الدمج، و النص على إطار موحد لمؤسسات المجموعة.
- إدخال ميثاق "شجن" في الإطار القانوني للمعاهدة الإتحاد حرصا على إشاعة أديمقراطية و توفير الحرية الأمن، العدالة و إعطاء المجموعة مزيدا من الصلاحيات بالنسبة لسياسة الأمن الداخلي، تطوير أسس المواطنة الأوروبية و تعزيز الروابط بينها و بين المواطنة القطرية، توسيع نطاق التعاون في السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة بخلق منصب "الممثل الأعلى" لهذه السياسة من ناحية المؤسسات زيادة صلاحية البرلمان في عملية اتخاذ القرار، تطوير المفوضين و تأكيد دور محكمة العدل في أمور تتعلق بالحقوق الأساسية و الأمن الداخلي كما أقرن السياسة الاجتماعية كأحد أركان المجموعة

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي الأوروبي الأفقي¹

تشير مرحلة التكامل الأفقي إلى الحالة التي توسع فيها المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و من بعدها الاتحاد الأوروبي من خلال قبول الأعضاء الجدد الذين تنطبق عليها الشروط المنصوص عليها في معاهدة روما:

1. نفسه ، ص 168.

- انتهاج الدولة العضو الفلسفة الاقتصادية الليبرالية قوامها الأخذ بنظام اقتصاد السوق و تفعيل دور القطاع الخاص في إحداث النمو الإقتصادي المنشود و العمل على الارتفاع بمستويات التشغيل الكامل.
- انتماء الدولة الراغبة في العضوية إلى القارة الأوروبية، بمعنى أن الدول الواقعة في القارات الأخرى ليس من حقها الحصول على شرف و حقوق العضوية الكاملة في التنظيم الأوروبي، وإنما من الممكن الارتباط فقط بالقارة الأوروبية من خلال نظام الانتساب الأوروبي أو الدخول في ترتيبات التعاون الإقتصادي و السياسي و التكنولوجي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- اعتناق الدول الراغبة في الانضمام لطقوس و تقاليد و أعراف النظام الديمقراطي الغربي، و نبذ كافة الأشكال الدكتاتورية كأسلوب لنظام الحكم.

و في إطار هذه الشروط الثلاثة اتجهت المجموعة الأوروبية و التي تحولت في ما بعد على الإتحاد الأوروبي إلى توسيع دائرة عضويتها، و في هذا الخصوص فإنه يجب التفرقة بين الفترات التالية لمنهاج التكامل الإقتصادي الأوروبي الأفقي:

أولاً: المرحلة الأولى جانفي 1973: و هي المرحلة التي تعرف بالتوسع نحو الشمال من خلال إقرار عضوية كل من: المملكة المتحدة (بريطانيا) ، إيرلندا، مملكة ألدانمرك فأصبحت تسع دول في المجموعة.

و أثار هذا التوسع الأول العديد من المشاكل حول شروط العضوية و كيفية تطبيقها إلا أنه من جانب آخر تعلمت المجموعة دروساً مكنتها من تحسين شروط العضوية في المراحل التالية.

ثانياً: المرحلة الثانية مارس 1981 : و هي التوسع الثاني للمجموعة ، لكن كان توسعاً نحو جنوب القارة الأوروبية، يضمن انضمام اليونان عضواً كاملاً في المجموعة في مارس 1981، و قد أثار هذا التوسع العديد من المشاكل حيث للمرة الأولى تنظم دولة أوروبية جنوبية أقل في مستويات نموها الإقتصادي و الاجتماعي مقارنة بالدول التسع السابقة.

ثالثاً: المرحلة الثالثة جانفي 1986: كان هذا التوسع أيضاً نحو جنوب القارة من خلال انضمام كل من اسبانيا و البرتغال إلى نظام العضوية الكاملة الأوروبية، بهذا التوسع أصبح عدد الدول الأعضاء اثني عشرة دولة: فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، إيرلندا، الدانمارك، اليونان، اسبانيا و البرتغال.

رابعاً: المرحلة الرابعة جانفي 1995: اتجه هذا التوسع نحو وسط شمال أوروبا من خلال انضمام النمسا، فنلندا و السويد ليصبح عدد الدول خمسة عشر دولة. و تعتبر هذه المرحلة الرابعة في حياة المجموعة الأوروبية بمثابة المرحلة الأولى للإتحاد الأوروبي بعد تحقيق أوروبا الموحدة في 1993.

خامسا: المرحلة الخامسة جانفي 2005: و هو التوسع الثاني للاتحاد الأوروبي بعد أن حل محل المجموعة الاقتصادية الأوروبية في جانفي 1993 حيث ابتداء من 2004/05/01 أصبح يضم 25 دولة، مشكلا أكبر تجمع تكاملي في العالم حيث انضمت جزيرتا مالطا و قبرص (بشطرهما اليوناني) و ثماني دول شيوعية سابقا في وسط أوروبا و شرقها هي: استونيا بولندا تشيكيا، سلوفاكيا سلوفينيا لاتفيا، ليتوانيا و المجر.

المطلب الرابع: تطور الاتحاد الأوروبي و السياسات المرافقة للتكامل:

الملاحظ من العمل التكاملي الأوروبي منذ بدايته عرف تأطيرا مؤسسي متخصصا شمل الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي كما ضم الجانب الشعبي و الرسمي، مواكبا للحاجات التي تقررها المراحل للاستفادة من ايجابياتها و تخفيف آثارها السلبية سواء في اتخاذ القرارات أو هيكلة المجموعة أو السياسات المنتهجة.

الفرع الأول: تطور عملية اتخاذ القرار¹

اختلفت هذه العملية من حيث دور كل من أجهزة ما أطلق عليه "المثلث المؤسسي" الذي ضم المجلس للمستوى الرسمي القطري، البرلمان للمستوى الشعبي و المفوضية للمستوى الرسمي الإقليمي، و يمكن تقسيم تطور عملية اتخاذ القرار إلى:

أولا: المرحلة الأولى: حرصت فيها الدول على عدم التخلي على سلطاتها، فتركزت القرارات في يد المجلس أما البرلمان فكانت سلطاته استشارية، كما يؤخذ رأي اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية، بينما تقوم المفوضية بتقديم المقترحات التي ينظر فيها المجلس.

ثانيا: المرحلة الثانية: مع إقرار "القانون الموحد" بدأت مرحلة جديدة ترتفع فيها نسبة المجالات التي تتخذ فيها القرارات بأغلبية بسيطة أو مشروطة، لتسريع إزالة القيود أمام السوق الموحدة، و صحب تزايد الصيغة فوق الوطنية للجماعة توسيع صلاحية البرلمان فأقر القانون الموحد أسلوبين لاتخاذ القرار: الأسلوب التعاوني و ينص على إعادة العرض عليه مرة ثانية في حالة الخلاف، و أسلوب الإقرار أو الموافقة.

ثالثا: المرحلة الثالثة: و هي التي أضافت فيها معاهدة ماستريخت "عملية المشاركة" في القرار بإعادة العرض على البرلمان، و هو ما أعطى قوة متماثلة لكل من المجلس و البرلمان، و هو ما ينطبق على حرية انتقال العمال و إنشاء السوق الموحدة و حماية المستهلك...، كما أعطى البرلمان سلطة إقرار فرض ما نصت عليه من عقوبات على الدول.

رابعا: المرحلة الرابعة: مع معاهدة امستردام التي أكدت أسلوب المشاركة بإلغائها الأسلوب التعاوني.

1. محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 543.

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي للتكامل الأوروبي:

1. **تنظيم المجموعة:** ميز عمل الجماعة الأوروبية تأطير مؤسساتي متخصص شمل أجهزة لاتخاذ القرارات و إعدادها بمشاركة شعبية و الرقابة عليها قانونيا و ماليا و هي :
 - 1- **مجلس الوزراء:** اعتبارا من 1967/07/01 بموجب معاهدة الدمج، يضم وزراء الدول الأعضاء و يكون 'مجلس الشؤون العامة' إذا انعقد على مستوى وزراء الخارجية و 'مجلس متخصص' إذا انعقد على مستوى الوزراء المتخصصين مهمته تنسيق السياسات بين الدول و اتخاذ القرارات بالأغلبية أو بأغلبية مشروطة¹.
 - 2- **المجلس الأوروبي:** بدأ منذ 1975 ينعقد بصفة دورية، و أصبح مؤسس قائمة بذاتها منذ 1987 بمقتضى القانون الموحد و اكتسب كيانا مستقلا في معاهدة ماستريخت فأصبح ينعقد مرتين سنويا، و كانت اجتماعاته أقرب إلى مداولات غير رسمية، تاركا اتخاذ القرارات لمجلس الوزراء التالي له⁽²⁾.
 - 3- **المفوضية:** تقابل السلطة العليا في جماعة الفحم و الصلب، لكنها أقل منها في الصلاحيات.
 - 4- **البرلمان الأوروبي:** استفادت الجماعة من تنظيم جماعة الفحم الصلب ففي 1958/03/19 حلت الجمعية البرلمانية الأوروبية محل جمعية جماعة الفحم و الصلب و تحولت إلى البرلمان الأوروبي و الذي يتكون من أعضاء تنقد بهم البرلمانات الأوروبية سنويا أصبحوا ينتخبون بصورة مباشرة ابتداء من 1979 من مهامه مراقبة عمل المفوضية و تقديم المشورة في المشروعات التي تقترحها و المشاركة في اختيار أعضائها، ومناقشة مشروع الميزانية⁽³⁾.
 - 5- **محكمة العدل الأوروبية:** تكونت عند إنشائها في جماعة الفحم و الصلب من سبعة أعضاء قضاة تعينهم الدول لمدة ستة سنوات، مهمتها النظر في النزاعات بين الجمهور و الجماعة حيث أن الأحكام الصادرة عنها ملزمة للدول الأعضاء.
 - 6- **محكمة المراجعين:** تضم عددا متساويا لعدد الدول لمدة ست سنوات تم إنشاؤها بموجب معاهدة الموازنة الثانية، و جعلتها معاهدة ماستريخت واحدة من أجهزة الجماعة، و هي محكمة تحقيق خارجي مهمتها فحص المصروفات و الإيرادات لهيئات و مؤسسات الجماعة الأوروبية.
 - 7- **المحقق:** للنظر في الشكاوى التي يقيمها الأشخاص متعلقة بسوء الإدارة من جانب مؤسسات الجماعة، و بدأ عمله في منتصف 1995 و ذلك مع بداية نفاذ معاهدة ماستريخت⁴.

1. محمد محمود الإمام: **تجارب التكامل العالمية و مغزاها للعالم العربي**، مرجع سابق، ص 536.

2. نفسه، ص 539.

3. نفسه، ص 540.

4. نفسه، ص 538.

- 8- **بنك الاستثمار الأوروبي (EIB):** أنشئ بموجب معاهدة روما الذي بدأ أعماله في منتصف 1959 و هو أهم مؤسسة تمويلية دولية في العالم فهو يقوم ب:
- دعم النمو الاقتصادي من خلال تمويل مشروعات تستهدف المناطق الأقل تقدما كما انه في حال تجاوز احتياجات التمويل إمكانيات الدول الأعضاء فهو:
 - يساهم في إقامة مشروعات مشتركة للجماعة
 - يساهم في إقامة مشاريع تستهدف تحديث أو تحرير المنشآت القائمة، و في خلق منشآت جديدة لازمة لتطوير السوق المشتركة
 - يساند سياسة الدعم التي تبناها الإتحاد الأوروبي بتمويل مشروعات في أقاليم خارج الإتحاد⁽¹⁾

9- **صندوق الاستثمار الأوروبي (EIF):** تقرر إنشاؤه في 1993 كجهاز تابع للبنك يقوم بتحويل مشاريع البنية الأساسية الضخمة في إقامة الاتصالات و شبكات الطاقة عبر أوروبا و تعزيز القدرة التنافسية الصناعية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة و المساهمة في تنمية المناطق الأقل تقدما في الإتحاد.

10- **البنك المركزي الأوروبي:** بدأ عمله في منتصف 1998.

11- **الصندوق الاجتماعي الأوروبي:** بدأ عمله في 1960/09/20 تحت إشراف المفوضية و تطور عمل هذا الصندوق على مراحل عمل الجماعة، و يعنى حاليا بقضايا البطالة فيها .

12- **صندوق الاندماج الاجتماعي الأوروبي:** أنشئ في 1993 بموجب معاهدة ماستريخت للقيام بتعزيز الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي من خلال خفض التباينات بين اقتصاديات الدول الأعضاء و تقديم مساعدات في مجال البنية الأساسية للنقل، و معاونة الدول الأعضاء الأقل دخلا على الانتقال إلى الإتحاد الاقتصادي و النقدي.

13- **اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية:** تمثل المجتمع المدني في أجهزة و قرارات الجماعة تتكون من ممثلي الفئات الاقتصادية و الاجتماعية (أصحاب الأعمال ، عمال، ممثلي النقابات) يعينها المجلس بالإجماع لمدة أربع سنوات، و عدل "القانون الموحد" و "معاهدة أمستردام" صلاحيتها، و إلى جانب دورها الاستشاري بدأت مؤخرا تعمل كمنتدى لتقريب الإتحاد الأوروبي من الناس.

14- **لجنة الأقاليم:** وضعتها معاهدة ماستريخت، تتكون من ممثلي الأقاليم، تماثل اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية من حيث الهيكل التنظيمي لكنها تعمل بصفة استشارية في مجالات التعليم، الصحة العامة، الشبكات الأوروبية، الصناديق¹.

15- **اللجنة الاستشارية:** تكونت لجماعة الفحم و الصلب تمثل: المنتجين، العمال المستهلكين، و التجار.

16- المؤتمر الأوروبي "European convention" قرر المجلس الأوروبي في ديسمبر 2001 تشكيل مؤتمر من 105 أعضاء يمثلون حكومات الدول الأعضاء، و المرشحة للعضوية و البرلمانات الوطنية و البرلمان الأوروبي و المفوضية برئاسة "فاليري جيسكار ديستان" الرئيس الفرنسي الأسبق لاقتراح أسلوب لإدارة الاتحاد بعد توسع عضويته التي ينظر أن تتجاوز 30 دولة، و وضع أسلوب حكم "Gouvernance" جديد أبسط و أكثر ديمقراطية يقرب الإتحاد درجة أكبر إلى المواطنين و أعد المؤتمر دستورا جديدا أقرت أسسه في 2004/06/18 متضمنا إنشاء منصب وزير أوروبي للشؤون الخارجية و انتخاب رئيس للمجلس الأوروبي لسنتين و نصف قابلة للتجديد مرة واحدة، و تبسيط إجراءات اتخاذ القرار كما يتضمن وثيقة للحقوق الأساسية⁽²⁾.

الفرع الثالث: السياسات المرافقة للتكامل الاقتصادي الأوروبي

أولا: السياسات الهيكلية المشتركة

1. سياسة المنافسة³

- اهتمت جماعة الفحم الصلب بتحقيق المساواة في المعاملة بين المنشآت، داخل و بين الدول و الاتفاقيات التي تعقدها المنشآت بغرض السيطرة على الإنتاج أو الاستثمار أو التطوير الفني، و أعطيت سلطتها العليا صلاحية إجازة اتفاقيات بين المنشآت بغرض التخصص و المشاركة بشروط معينة.
- كما حرصت معاهدة روما على المساواة في المعاملة و عدم التمييز ضد منشآت باقي الدول الأعضاء و على منع الممارسات الاحتكارية التي قد تؤثر على التجارة بين الدول و تمنع أو تقيد أو تشوه المنافسة، و ذلك في نص المادة 85 من معاهدة روما.
- يمكن إجازة هذه المنشآت إذا كانت تؤدي إلى تحسين الإنتاج أو التوزيع أو التطوير التكنولوجي.
- منع إساءة استخدام الإمكانيات المترتبة على اكتساب المنشآت وضعاً مسيطراً على سوق المجموعة، أو على جانب كبير منه يمكنها من تحديد أسعار البيع أو الشراء بصورة غير عادلة و التأثير في قرارات البحث و الإنتاج، و ذلك بنص المادة 86 من معاهدة روما، و يندرج في هذا عمليات الاندماج أو التركيز المترتب عن الاستحواذ.

1. نفسه، ص 451.

2. نفسه، ص 540.

3. نفسه، ص 544.

- أكسب قرار المجلس رقم 17 لعام 1972 المفوضية سلطات فوق وطنية بتطبيق المادتين 85 و86، و ظل الجدل قائما 16 عاما إلى أن أدى قيام السوق الموحدة و تصاعد موجات الاندماجات إلى إعطاء المفوضية سلطة التدخل فيها قبل إتمامها.
 - قضايا البيئة و ما يرتبط بها من تخفيف الازدحام و تحسين استخدام الطاقة التي يستهلك النقل الثري 75% منها
 - و بناءا عليه أعدت المفوضية في أواخر 2001 كتاب أبيض سياسة مشتركة للنقل حتى 2010، حدد أهدافها بفتح سوق أوروبية مع المحافظة على التناسب بين وسائل النقل و تشمل السياسة:
 - إعادة التناسب بين وسائل النقل و ذلك بتحسين النوعية و تنشيط السكك الحديدية، و خلق سماء أوروبية موحدة و تشجيع النقل البحري و في القنوات المائية الداخلية
 - إزالة الاختناقات و إصلاح إدارة حركة النقل الجوي و تخفيف الازدحام في السماوات و تطوير شبكة النقل عبر الأوروبية (TEM-T) للطرق و السكك الحديدية و المجاري المائية.
 - وضع المستخدمين في قلب سياسة النقل بتحسين الأمان قلى الطرق و إتباع سياسة تسعير فعالة
 - التأكيد على التنمية المستدامة بتشجيع الوسائل الأقل تسببا في التلوث .
 - ينظم الاتحاد الأوروبي دعم الحكومات للقائمين بالنقل و تحديد بعض الممرات الجوية و البحرية
 - التعاون الدولي و السيطرة على آثار العولمة و تسعى المفوضية إلى أن يستعيد النقل بالطرق في 2010 مستواه المحقق في 1998، و يقدر أن يرتفع النقل بين 1992-2010 بنسبة 46% بالنسبة للطرق 33% للسكك الحديدية، 74% للنقل الجوي.
- II. السياسة الزراعية المشتركة¹:**

لم تتوصل الدول الست إلى اتفاق حول ما طلبته فرنسا أثناء معاهدة روما من تضمينها سياسة خاصة للزراعة، فطالبت المعاهدة بسرعة إنهاء التفاوض حولها و تم ذلك في مؤتمر "ستريزا" 1958 وضعت فيه أسسا ثلاثة هي:

- خلق سوق موحدة للمنتجات الزراعية تزول فيها عوائق المنافسة.
- إعطاء تفضيل للجماعة لحمايتها من التقلبات العالمية.
- التكامل المالي.

يتم بموجبها أن يقوم المجلس سنويا بتحديد أسعارا هدفية (Target P) يحصل عليها المزارعون عند باب المزرعة في المناطق الاستهلاكية، و أسعار حدودية تتضمن أتاوى على الواردات من الخارج أو إعانات للتصدير لتقريب أسعار التجارة الخارجية من الأسعار الهدفية .

أنشئ في بداية 1964 صندوق أوروبي للإرشاد الزراعي و الضمان FEOGA يستمد موارده من الإتاوات المحصلة على الواردات الزراعية من خارج الجماعة، و يساهم من خلال "شعبة الضمان" في تحقيق استقرار الأسعار وقع العبء على أكثر الدول استيرادا و هي ألمانيا و إيطاليا بينما حققت الدول الأكثر إنتاجا أكبر فائدة و هي فرنسا أما شعبة الإرشاد تسهم في تمويل تحسين هياكل الإنتاج و التسويق .

زاد وزن القطاع داخل الجماعة عندما انضمت اليونان، البرتغال، و إسبانيا خلال الثمانينات مما أدى إلى رفع درجة الاكتفاء الذاتي.

في 1992 حدثت تخفيضات كبيرة في الأسعار الهدفية لتصبح أكثر تنافسية مع الأسعار العالمية .

إلا أن الإعانات التي ذهبت للزراعة في 2002 بلغت 45.4 بليون أورو، أي حوالي 40% من ميزانية الجماعة، و ركزت الأجندة التي وضعت في 2000 على التركيز على تحسين نوعية المحاصيل مع الحفاظ على التنوع و أسلوب الحياة الريفية و متطلبات البيئة .

و مؤخرا يتبع الاتحاد الأوروبي تطبيق مشاريع التنمية الكبرى و مشاريع حوض البحر الأبيض المتوسط المتكاملة في جنوب فرنسا و مناطق إيطاليا و اليونان لتطويرها بواسطة استثمارات كبيرة تمكنها من التنافس بكفاءة مع المزارع الإسبانية و البرتغالية.

كما اتخذت ترتيبات خاصة لتطوير هياكل الإنتاج الزراعي في البرتغال خلال السنوات التي تلت انضمامها بالإضافة إلى البرامج العادية لإعادة الهيكلة، فالبرتغال لم تعد تستطيع القيام بمتطلبات تطوير قطاعها الزراعي منفردة

III. السياسة المشتركة للنقل:1

استفادت الجماعة من جهود اللجنة الاقتصادية " ECE " و خاصة نظام التير "TIR" للنقل على الطرق الدولية و الذي وضع منذ أكثر من 40 عاما في 1985.

- استئننت معاهدة روما قطاع النقل من القواعد العامة لتحرير الخدمات نظرا لطبيعته الخاصة و خصته بسياسة مشتركة للنقل الداخلي، استهدفت منه إيجاد قطاع يتصف بالتكامل و الكفاءة للمساعدة في تكامل السوق و التنمية الإقليمية.

حددت لهذه السياسة خمسة أسس هي:

- حرية المستخدمين في اختيار ما يفضلونه من وسائل نقل .
- المساواة بين الجميع وسائل النقل بالنسبة للضرائب و الرسوم الاجتماعية و الإعانات .

- قدرة جميع وسائل النقل على تغطية تكاليفها .
- تحمل المستخدمين تكاليف تطوير و صيانة البنية الأساسية اللازمة للنقل .
- تنسيق الاستثمارات .

كما أضافت معاهدة ماستريخت ثلاثة مجالات جديدة للسياسة:

- الاهتمام بقضايا الأمان و البنية التحتية كجزء من النظام الشبكي عبر أوروبا الذي تبنته و يشمل الربط بين الشبكات الوطنية و الوصول إلى الأماكن النائية .
- الربط مع وسط و شرق أوروبا تمهيدا لانضمام دولها .

ثانيا: السياسة الاقتصادية و الجمركية .

ا. **السياسة الاقتصادية:** تبنت المجموعة الأوروبية تمهيدا لاتحادها الاقتصادي سياسة اقتصادية تركز على¹ :

- تعزيز التعاون بمشاركة الفئات الاجتماعية المختلفة إقليمية و قطرية لرفع معدلات النمو و التوظيف، حيث تستهدف تحقيق تخصيص أفضل لعناصر الإنتاج بتحسين معدلات الربحية و تشجيع مستمر لعمليات الابتكار بما يمكن الوحدات الإنتاجية من تحسين أوضاعها في السوق الدولية .

- إجراءات دعم الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي التي تتطلب تحقيق معدل نمو مناسب في الدول الأقل تقدما مما يساعد على جذب رؤوس الأموال و مضاعفة موارد الصناديق الهيكلية لتساند عملية التكيف.

- تأكيد الجهود اللازمة للتوصل إلى السوق الموحدة، بإزالة العقبات أمام انتقال السلع و الخدمات، تنسيق المواصفات الفنية، توحيد إجراءات المناقصات العامة، تنسيق هياكل الضرائب المباشرة و غير المباشرة و استكمال المشاريع الكبرى لتعزيز البنى التحتية.

ا. **السياسة الجمركية²:** خلال الفترة الانتقالية مع بداية اتحادها الجمركي عملت المجموعة على:

- فيما يخص الرسوم الجمركية: ما يملكها من رسوم إدارية (رسوم التراخيص، الشحن، التفريغ،...)

حيث قسمت معدلات التخفيض على عشر دفعات وزعت على ثلاثة مراحل لمدة اثني عشرة سنة 1969-1958.

الفترة الأولى: يتم فيها التخفيض ثلاثة دفعات قيمة كل منها 10%

1. نفسه، ص 562.

2. نفسه، ص 580.

الفترة الثانية: تخفيض ثلاثة دفعات أخرى قيمة كل منها 10% أيضا أي مجموع 60%
الفترة الثالثة: بقرار من المجلس تم تخفيض 40% الباقية في منتصف 1968.

● **فيما يخص القيود الكمية:**

- إزالة القيود الكمية للسلع الصناعية خلال الفترة الأولى.
 - العمل على إنهاء الممارسات التي لها اثر مماثل للقيود .
 - تحويل الحصص المخصصة للأعضاء إلى حصص كلية مفتوحة أمام جميع الأعضاء خلال السنة الأولى من بعد التنفيذ
- **توحيد الرسوم الجمركية :** اتخذت المجموعة الوسط الحسابي للرسوم الجمركية التي كانت تفرضها الدول الأعضاء في أول 1957، أساسا لتوحيد التعريفة، حيث اعتمدت جدول تصنف بروكسل ثم نظام التصنيف الجمركي

ثالثا السياسات الإنسانية:

- I. السياسات الاجتماعية: اهتمت المجموعة الأوروبية في البداية بالسياسة الاجتماعية من ناحية معالجة الآثار الانحسارية الناتجة عن التكامل و بناءا على ذلك أنشأت الصندوق الاجتماعي، و اهتمت بسياسة التوظيف .
 - II. السياسات الإقليمية: في إطار السياسات الإقليمية تم إنشاء الصندوق الأوروبي للتنمية، و لجنة السياسات الإقليمي بهدف تقليص الفوارق بين المناطق المختلفة، حيث اقر مجلس الوزراء في 1988 السياسة الهيكلية من اجل تعزيز التنمية و التكيف الهيكلي للمناطق الأقل تقدما داخل المجموعة (حصص لها 80% من الموارد).
- كما دعت معاهدة ماستريخت إلى إلحاق بروتوكول لإقامة صندوق الاندماج، يمول مشاريع البنية التحتية، و شبكات النقل عبر أوروبا.
- III. **المواطنة الأوروبية:** إن الشعور بالانتماء إلى التجمع التكاملي هو أيضا من أهم دوافع استمرار العمل التكاملي في هذا المجال

حيث أكدت معاهدة ماستريخت في فصل خاص بالمواطنة، أول حق ناله مواطنو الجماعة هو حرية الانتقال و الإقامة و العمل في كل أرجاء المجموعة، كما عقد اتفاقيات شنجن

لوكسمبورغ ثم شنجن "1990" لإزالة تدريجية لعوائق عبور الحدود أمام الأفراد و المنتجات و اعتماد جواز سفر موحد أصبح جزء من معاهدة ماستريخت و دخل حيز التنفيذ في 1995.

تم تحويل أوروبا العمال إلى " أوروبا الشعوب"، و حيث نصت معاهدة أمستردام على ا ناي شخص يحمل جنسية دولة عضو يكون مواطنا في الاتحاد و هي مواطنة تكمل المواطنة القطرية و لا يحل محلها .

و تم إقرار ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي في سنة 2000 الذي ضم ستة أسس الكرامة ، الحريات ، المساواة ، التضامن ، حقوق المواطنين العدالة.

رابعاً: السياسات الخارجية و سياسة البحث و التطوير التكنولوجي

1. العلاقات الاقتصادية الخارجية(1):

- الاتفاقيات التجارية: تقتصر وفق مبدأ التعامل وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية كان ضمنها اتفاقها مع إيران 1963، إسرائيل 1964، لبنان 1965، كذلك اتفاقية تجارة تفضيلية مع إسرائيل 1970 و اتفاقية تبادل إعفاءات مع اسبانيا .
- اتفاقيات الارتباط: تعقد مع دول أوروبية غير مؤهلة لعضوية المجموعة بسبب انخفاض مستواها الاقتصادي، مثل الاتفاقيات مع تركيا 1964، تونس و المغرب 1969، و لأجل ذلك اتبعت نوعين من اتفاقيات الارتباط:

- **اتفاقيات التعاون:** على أساس سياسة متوسطة كلية اعتمدها خلال 1971-1972 عقدتها مع تونس، الجزائر، المغرب، الأردن، سوريا، لبنان، مصر.
- **اتفاقيات الشراكة:** و هي بمثابة تطوير الاتفاقيات التعاون بموجب السياسة المتوسطة الجديدة التي اقرها الاتحاد الأوروبي في بداية التسعينات، أساسها المعاملة بالمثل والأخذ مقابل العطاء هدفها.

II. **الاتفاقيات التفضيلية و التنموية:** عقدت المجموعة هذا النوع من الاتفاقيات بنص معاهد روما على مراعاة ظروف الدول الأقل نمواً، لاسيما مستعمرات الأعضاء السابقة من خلال إتاحة موارد للتنمية عن طريق صندوق تنمية أوروبية تساهم فيه الدول الأعضاء مثل:

- **ميثاق ياوندي 1963 :** لإنشاء ثمانية عشر منطقة تجارة حرة مع الدول المعنية
- **ميثاق لومي (توجو) 1975 :** مع 46 دولة بموجب خفضت الرسوم على منتجاتها

- معاملة خاصة لمنتجاتها الزراعية

المبحث الثالث : الاتحاد النقدي الأوروبي

يمثل النظام النقدي الأوروبي الآلية النقدية الأولى التي اعتمدت عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية في تحقيق هدفها النهائي في الأقرب من مرحلة إقامة الوحدة الاقتصادية الأوروبية، و يمكن النظر إلى هذا النظام على أنه شكل اللبنة الأولى في بناء مرحلة التكامل النقدي التي أقرتها في ما بعد معاهدة ماستريخت .

المطلب الأول: نشأة الاتحاد النقدي الأوروبي.

بإنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي وصل الاتحاد الأوروبي إلى أعلى درجات سلم التكامل الاقتصادي وعليه سنحاول إلقاء الضوء على تفاصيل هذه الخطوة الأهم في هذا الاتحاد.

الفرع الأول: النظام النقدي الأوروبي:

يتلخص الهدف الرئيسي لهذا النظام في إعادة الاستقرار النقدي إلى أوروبا الغربية بعد أن فقدته كنتيجة طبيعية لانتهاء نظام النقد العالمي في 15 أوت 1971 في أعقاب قرار الوم أ وقف تحويل الدولار إلى ذهب .

فلقد ترتب على هذه الحالة اضطرار بعض الدول إلى تعويم عملاتها، مما أدى إلى استمرار ارتفاع أسعار الذهب، و تصاعد الاتجاه نحو المضاربة، و هروب رؤوس الأموال من الوم أ إلى الدول التي تتمتع بعملات قوية مثل ألماني و سويسرا و اليابان¹ .

حيث تم في 1979 الاتفاق على إنشاء النظام النقدي الأوروبي " EMS "، و إصدار وحدة نقدية أوروبية " ECU "، و بصفة خاصة يمكن القول بان نظام النقد الأوروبي يرتكز على دعامتين رئيسيتين هما:

أولاً: تعتبر وحدة النقد الأوروبية " EUC " European Currency Unit، محول الارتكاز للنظام النقدي الأوروبي، و طبقاً لهذا النظام يصبح لكل عملة من العملات الداخلة في النظام سعر أساسي و هو السعر الذي يربطها بوحدة النقد الأوروبية و يستخدم لحساب أسعار الصرف الثنائية و يسمح لأسعار العملات المختلفة بالتذبذب في حدود ارتفاع أو هبوط 2,25% مقابل هذا السعر الأساسي باستثناء الليرة الإيطالية التي يسمح لها بالتذبذب في حدود 6±%.

ثانياً: توفير نظام للانتماء في رحاب نظام النقد الأوروبي يتكون من مجموعة من العناصر².

1. سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 183.

2. نفسه، ص 158.

1. **العنصر الأول:** يتعلق بقضية إتاحة كميات غير محدودة من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل جدا تتم بصورة تلقائية يتم تسويتها بعد 45 يوم من نهاية الشهر الذي تم فيه التدخل من جانب البنوك المركزية للدول المشتركة في النظام، وبالرغم من ذلك فهناك إمكانية لإطالة أجل السداد لهذا النوع من التسهيلات الائتمانية لمدة ثلاثة أشهر أخرى، و لكن بالنسبة لمبالغ محدودة بحجم حصة المدين في الدعم النقدي قصير الأجل، ويتم تحديد سعر الفائدة المدين أو الدائن على أساس متوسط أسعار الخصم الرسمية لجميع البنوك المركزية للدول المشتركة في نظام النقد الأوروبي مرجحا حسب أوزان العملات المعدنية.
- II. **العنصر الثاني :** يختص بإنشاء حسابات وحدة العملة الأوروبية مقابل المساهمة في الاحتياطي و تسوية عمليات التحويل في الأجل القصير جدا، و يتحقق ذلك من خلال قيام صندوق التعاون النقدي الأوروبي بتوفير حجم مبدئي من وحدات العملة الأوروبية مقابل إيداع مبلغ 20% من احتياطات الذهب، 20% من احتياطات الدولار المحتفظ بها لدى البنوك المركزية للدول الثمانية المشتركة في النظام النقدي الأوروبي عام 1979، و هي كل من بلجيكا و الدانمرك و ألمانيا و فرنسا و إيرلندا و إيطاليا و لوكسمبورغ و هولندا و في عام 1981 انضمت إلى هذا النظام "اليونان"، و تبعتها "اسبانيا" و "البرتغال" عام 1986، ثم النمسا و السويد، و تبعتها بريطانيا عام 1990 و البرتغال عام 1992 .

الفرع الثاني: التطور إلى الاتحاد النقدي الأوروبي¹

في 1992 بعد توحيد أسواق الدول الأعضاء في السوق الموحدة و التي تعتبر سوقا داخلية للجميع بعد 35 عاما من نشأة الجماعة و أصبح لديها القدرة على العمل على تحقيق التوظيف الكامل و النمو المتسارع لجميع أعضائها .

حيث رسمت معاهدة ماستريخت الطريق لإقامة الاتحاد الأوروبي ففي 07 فيفري 1992 وقعت الدول الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المعاهدة الاقتصادية و النقدية، لتضع جدولاً زمنياً لإقامة الوحدة النقدية الأوروبية و تعديل مسمى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليصبح "الاتحاد الأوروبي" للتعبير عن تحول مسيرة التكامل الأوروبي إلى نطاق جديد و الانتقال إلى مرحلة التكامل الاقتصادي السياسي.

و بصفة عاملة يمكن القول أن الوحدة النقدية الأوروبية تتكون من عنصرين رئيسيين هما:

أولاً: العنصر الأول: إقامة النظام الأوروبي للبنوك المركزية .

ثانياً: العنصر الثاني: تسليط الضوء على الكيفية التي تقربها بناء منطقة اليورو ليتم فيها التداول بالعملة الأوروبية الموحدة اليورو.

1. محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 561.

فقد أفضت معاهدة ماستريخب إلى العمل على إزالة كل العقبات أمام تدفق رأس المال، و تمكين البنوك الوطنية من العمل بحرية و استقلال كاملين ، و بحل يحمل المعهد النقدي الأوروبي (EMI) محل صندوق التعاون النقدي، و الإعداد للتحويل إلى عملة واحدة، و تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه، و إقامة إتحاد نقدي بعملة مشتركة، في نهايتها على النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCB محل المعهد، و هو مؤسسة على مستوى الجماعة تضم البنوك المركزية للدول الأعضاء و معها جهاز متعدد الأطراف هو البنك المركزي الأوروبي ECB و ذلك اعتباراً من 1997 أو 1998 على أكثر تقدير، أنجزت هذه الخطوة في أول 1999 و بدأ العمل معها باليورو كعملة موحدة أصبحت وحيدة عام 2002، أما بريطانيا فقد أفرد لها بروتوكول منفصل يعطيها حق استبقاء القرارات الخاصة بها بيدها و أعطيت الدانمرك و السويد الحق نفسه، بينما انضمت اليونان عام 2000 .

المطلب الثاني : الوحدة النقدية الأوروبية:

بعد استكمال خطوات الإتحاد النقدي حيث دخلت العملة الأوروبية الموحدة الأورو مرحلة انتقالية اعتباراً من 1999 كوحدة حسابية على أن يتم تداولها كعملة قابلة للدفع و التداول اليومي في 2002.

الفرع الأول: حقيقة الأورو¹

أقرت الدول المعنية بالإتحاد في سنة 1996 شكل الأورو EURO ووقعت اتفاقية الاستمرار في جوان 1998، كما تم الإعلان عن أسماء الإحدى عشرة دولة المشاركة في العملة الجديدة في أول أبريل 1998: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إيرلندا، لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا، فنلندا، النمسا، البرتغال، اسبانيا ثم انضمت إليهم اليونان من بين خمسة عشرة دولة أعضاء الإتحاد الأوروبي.

فاليورو منذ إنطلاقه حسابياً في الأسواق الدولية، أحدث تأثيرات متعددة و أحدث حركة صاخبة لم تهدأ حتى الآن، و أوجد قوى للتوازن تمتص إلى حد كبير جانب ملموس من الاختلالات القائمة في السوق النقدي و المالي الدولي نتيجة اجتياح و هيمنة الدولار الأمريكي، الذي ظل العملة الكتلة النقدية الوحيدة ذات الغطاء المرتبط بالأداء السياسي أكثر من الارتباط بالأداء الإقتصادي.

و لم تحاول أي عملة أخرى التحول إلى كتلة نقدية أو مزاحمة الدولار الأمريكي في هيمنته و سيطرته على المعاملات النقدية الدولية حتى جاء اليورو ليعمل على ذلك حيث قامت البنوك المركزية و البنوك التجارية و المتخصص في هذه الدول بتحويل احتياطياتها إلى اليورو،

1. محسن الخضيرى: اليورو الإطار الشامل و الكامل للعملة الأوروبية الموحدة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006 ، ص ص 77، 78، 79.

و أصبح الفرنك الفرنسي و المارك الألماني و الليرة الايطالية و البيزيتا الاسبانية... مجرد ظلال فرعية "للأورو"، و أصبح حتميا أن يكون الأورو هو عملة الاحتياطي النقدي الوحيدة عند إطلاقه نقديا ورقيا و معدنيا .

لقد تطلب ذلك جهودا كبيرة من الجميع، فالكمل يعمل من اجل واحد و الواحد يعمل من اجل الجميع، أورو لكل أوروبا و أوروبا من اجل الأورو.

فقد أصبح الأوروبيون يملكون عملة قوية بالفعل، أصبح لـ 290 مليون أوروبي يعيشون في 11 دولة عملة وحيدة (أصبحوا يزيدون عن 300 مليون أوروبي بعد انضمام اليونان يعيشون في 12 دولة)، و أصبحوا من خلال البنوك و المصارف يتعاملون معها حسابيا و مصرفيا من خلال الشيكات و أوامر الدفع، و البطاقات الائتمانية و أصبح في إمكان مواطن أي دولة من الدول الـ 12 أن يقوم بدفع ثمن مشترياته باليورو و أي معاملات مع الحكومات و كذلك فقد ساعدت الخدمات على زيادة معاملات الأفراد بالأورو خلال الفترة الانتقالية، و ذلك بقيام الحكومات بإصدار السندات الحكومية و أنونات الخزنة بالأورو و المحاسبة الضريبية بالأورو .

الفرع الثاني: منطقة اليورو

أولاً: تعريف منطقة اليورو¹

يقصد بمنطقة اليورو مجموعة الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين، و ارتضت في ما بينها إتمام إجراءات الوحدة النقدية بين أعضائها من خلال إنشاء البنك المركزي الأوروبي و إحلال العملة الأوروبية الموحدة الأورو محب عملات الدول الأوروبية الأعضاء في منطقة الأورو.

و في مطلع ماي 1998 قرر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي بصلاحيه عضوية إحدى عشرة دولة أوروبية للانضمام إلى الترتيبات الخاصة بإقامة الوحدة النقدية الأوروبية و تشكيل منطقة نقدية واحدة عرفت اصطلاحا بمنطقة اليورو.

هذه الدول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، النمسا، بلجيكا، إيرلندا، فنلندا، لوكسمبورغ، و في يناير 2001 استطاعت اليونان أن تستوفي الشروط الشكلية و الموضوعية للانضمام إلى منطقة اليورو و ليصبح عدد الدول الأعضاء، فيها اثنتي عشرة دولة.

ثانياً: معايير الانضمام إلى منطقة اليورو

1. سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره ، ص ص 200، 201.

حددت معاهدة ماستريخت شروطا واضحة لعضوية منطقة اليورو بحيث لا يمكن قبول الدول التي لا تستوفي هذه الشروط، و أرادت المعاهدة بذلك أن تخلق أرضية اقتصادية متقاربة أن لم تكن متشابهة بين الدول الأعضاء بحيث تشكل بذلك نقطة الانطلاق الرئيسية نحو بناء المنظومة النقدية الأوروبية

و الجدير بالذكر انه قد وضعت ستة معايير قياسية كشرط مسبق و ملزم تحقيقه لانضمام أي دولة من دول السوق إلى المنطقة و هي :

- معيار جعل موارد الدولة حقيقية فعليا مناسبة لتغطية إنفاقاتها(1)

و هو في حقيقته يعمل على تحقيق فعالية التوازن المالي ليصبح توازن حركي تفاعلي ليس فقط بين الموارد و الاستخدامات، و لكن هو الأهم بين إرادة التوحد و القدر على تنفيذه و ينص هذا المعيار على:

" ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي "

حيث لا يكون مسموحا للدول أعضاء منطقة اليورو بالتوسع في الإنفاق غير المبرر و يهدف هذا المعيار إلى تقوية النظام المالي للدولة و ذلك من خلال رفع قدرته على تحصيل الموارد .

جدول رقم (03) : النسب المحققة لعجز الموازنة للدول الأعضاء عند انضمامها

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
اسبانيا	6.2%	لوكسمبرج	1.7%	فرنسا	3%
السويد	0.8%	ايطاليا	2.7%	فنلندا	0.9%
البرتغال	2.5%	ايرلندا	0.9%	ألمانيا	2.7%
النمسا	2.5%	بريطانيا	1.9%	الدانمارك	0.7%
هولندا	1.4%	اليونان	4%	بلجيكا	2.1%

المصدر : محسن الخضيرى ، الإطار

الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2001 ، ص 86.

- معيار يتعلق بالقدرة على خدمة الدين(2):

يعمل على ضبط الإنفاق العام من خلال حسن إدارة الدين العام و ينص هذا المعيار على: " ألا يتجاوز الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة "

1 محسن الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 83.

2 نفسه، ص 84.

و يهدف هذا المعيار إلى تأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام و أن هذا الدين لا يهدد الاستقرار المالي أو النقدي للنظام مستقبلا .

جدول رقم (04) : يمثل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء عند انضمامها

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
اسبانيا	%68.8	لوكسمبرج	%6.7	فرنسا	%8
السويد	%76.6	ايطاليا	%121.6	فنلندا	%55.8
البرتغال	%63	ايرلندا	%66.3	ألمانيا	%61.3
النمسا	%66.1	بريطانيا	%3.1	الدنمارك	%65.1
هولندا	%72.1	اليونان	%108.7	بلجيكا	122.1%

المصدر : محسن الخضيرى ، اليورو الإطار الشامل والكامل للعبة الأوروبية الموحدة ، مجموعة النيل الغربية ، القاهرة ، 2001 ص 87

- معيار المحافظة على توازن المكاسب التي حققتها الدولة (1)

ينص هذا المعيار على :

" ألا يتجاوز معدل التضخم 3% سنويا "

ويهدف هذا المعيار إلى دعم استقرار القوة الشرائية لليورو و توفير ضوابط ملموسة أمام المستثمر الأجنبي في الأورو.

جدول رقم (05) : معدلات التضخم الدول الأعضاء عند انضمامها

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
اسبانيا	%1.8	لوكسمبرج	%104	فرنسا	%1.2
السويد	%1.9	ايطاليا	%1.8	فنلندا	%1.3
البرتغال	%1.8	ايرلندا	%1.2	ألمانيا	%1.4

النمسا	101%	بريطانيا	1.8%	الدنمارك	1.9%
هولندا	1.8%	اليونان	5.2%	بلجيكا	1.4%

المصدر : محسن الخضيرى ، اليورو الإطار الشامل والكامل للجنة الأوروبية الموحدة ، مجموعة النيل الغربية ، القاهرة ، 2001 ص 87

- معيار نقدي انتمائي حاكم و متحكم في عمليات الاستثمار (1)

ينص هذا المعيار على :

" ألا تزيد أسعار الفائدة في الأجل الطويل عن 7,5% "

و يهدف هذا المعيار إلى:

أن يكون عائد الاستثمار المباشر في المشروعات الأوروبية مرتفعا أكثر من العائد على الادخار المصرفي أو صناديق الادخار الأخرى، و منه يتم ضمان تمويل الأنشطة الاستثمارية من خلال تمويل حقيقي فعلى من مصادره الأولية .

- أن يكون هناك مجال تمويلي مستقر و مستمر سواء من تدفقات داخلية أوروبية أو من تدفقات خارجية دولية.

- استقرار معدلات الصرف (2)

- حيث تشترط معاهدة ماستريخت ضرورة استقرار عملة الدولة العضو، و عدم تخفيض قيمتها بالنسبة لأي عملة من عملات الدول الأعضاء لمدة سنتين على الأقل قبل الانضمام إلى منطقة اليورو.

و هذا المعيار معيار زمني ترجيحي من أجل إتاحة مزيد من الوقت و الدراسة و البحث والتحليل من أجل معرفة النوايا الحقيقية للدولة التي ترغب في الانضمام و إتاحة الفرصة أمام الدولة لتوفيق أوضاعها قبل الدخول إلى النظام.

جدول رقم (06) : أسعار الفائدة في الأجل الطويل للدول الأعضاء عند انضمامها

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
اسبانيا	6.2%	لوكسمبرج	5.6%	فرنسا	5.5%
السويد	6.5%	ايطاليا	6.7%	فنلندا	5.9%
البرتغال	6.2%	ايرلندا	6.2%	ألمانيا	5.6%
النمسا	5.6%	بريطانيا	7%	الدنمارك	6.2%
هولندا	5.5%	اليونان	9.8%	بلجيكا	5.7%

1 . نفسه، ص 57.

2 . سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص ص 205، 206.

المصدر : محسن الخضيرى ، اليورو الإطار الشامل والكامل للعلنة الأوروبية الموحدة ، مجموعة النيل الغربية ، القاهرة ، 2001 ص89

- معيار عملي فعلي (1)

حيث يجب أن يكون متوافرا بالفعل بل هو الحد الأدنى لبدء عملية الانضمام إلى اليورو حيث ينص على :

"أن تكون البنوك المركزية للدولة الراغبة في الانضمام مستقلة تماما عن الحكومة في سياستها النقدية "

و هو المعيار الأخطر و الأهم في شروط الانضمام إلى منطقة اليورو، فهو شرط التأكيد على إمكانية انصياع الدولة العضو لسلطة أعلى منها و خضوعها لسيادة مالية و نقدية فوق سيادتها و هي السيادة التي يملكها البنك المركزي الأوروبي.

المطلب الثالث : من الاتحاد النقدي إلى الاتحاد المالي

بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته دول الاتحاد الأوروبي في تنفيذ برنامج السوق الموحدة و إصدار اليورو فان الاتحاد الأوروبي لا يزال يعاني من عدم تكامل أسواق المال، و قد كان الاعتقاد السائد لدى اقتصاديي الاتحاد الأوروبي أن تحقيق عملة موحدة مشتركة مثل "اليورو" لأي منطقة من العالم يمثل تحقيق أعلى درجات سلم التكامل الاقتصادي الكامل، إلا انه لوحظ بعد تطبيق اليورو ظهور العديد من المشاكل و العقبات و التي نتجت عن عدم تكامل أسواق رأس المال و الأسواق المالية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

و قد وضعت قمة مؤتمر برشلونة للاتحاد الأوروبي في جوان 2002 هدفا استراتيجيا للاتحاد الأوروبي يتمثل في أن يصبح الاتحاد بحلول عام 2010 من أكبر اقتصاديات العالم التنافسية، و أن يتصف بالدينامكية و أن يكون قائما على المعرفة ، إلا أن قمة الاتحاد الأوروبي اكتشفت أن العنصر الأساسي لتحقيق هذا الهدف هو تحقيق سوق مالي متكامل، و تركه يعمل كمحرك و محفز للنمو عبر قطاعات الاقتصاد الأوروبي و تقوية و زيادة الإنتاجية.

لذا تم الإعلان في هذه القمة عن مشروع لتحقيق هذا الهدف ، أطلق عليه "خطة عمل الخدمات المالية أو منظومة التحرير المالي الأوروبي"².

و قد تضمنت هذه الخطة 42 إجراء، كما وضعت برنامجا لتحقيق التكامل المالي الكامل في سوق الأوراق المالية و في مخاطر أسواق رأس المال نهاية عام 2003 و تحقيق التكامل المالي لأسواق الخدمات المالية بحلول عام 2005.

1. محسن الخضيرى:، مرجع سبق ذكره، ص 90.

2. سامي عفيفي حاتم، ص ص 206، 207.

و من الواضح أن القمة الأوروبية انتهجت في بناء منظومة التحرير المالي ذلك المنهج الذي اتبعته في مشروع أو برنامج أوروبا الموحدة 1992 .

الجزء الأول: حث المشروع البرلمان الأوروبي و المنتدى الأوروبي للعمل على سرعة تبني المقترحات المعلن عنها في عام 2002، و الخاصة بمقومات السوق المالي، و سطاء التأمين البعد التسويقي للخدمات المالية، المكونات المالية، النشرات التمهيديّة...

و اشتملت الخطة على تفصيلات أكثر و خطوات تفصيلية لتسهيل التكامل المالي في الاتحاد الأوروبي .

الجزء الثاني: يهتم بالأثر الإقتصادي المحتمل لتطبيق التحرير المالي، و يشير إلى أن آثار التكامل في تحسين كفاءة أسواق المال للاتحاد الأوروبي من الناحية النظرية يجب أن تنعكس على تقوية و تعضيد الأداء الإقتصادي، و قد وجد هذا الإطار النظري دعما من خلال الدراسات التطبيقية التي تم تحليلها، بالإضافة إلى الآراء النظرية الموجودة في البحوث الأكاديمية الخاصة بهذه الجزئية و التي تم إعدادها بمعرفة المفوضية الأوروبية، و من أهم هذه الدراسات: دراسة Theil (2002) بالإضافة إلى المسح الميداني لأسواق المال الأوروبية الذي قامت به دراسة 1997Levine و قد استخلص من هذه الدراسة النتيجة التالية:

أن هناك علاقة قوية و موجبة بين وظائف النظام المالي و النمو الإقتصادي في الأجل الطويل كما أن هناك دليل على أن وجود التطوير و الإصلاح المالي يعد مؤشرا جيدا لتحقيق معدلات مرتفعة النمو في المستقبل و للتراكم الرأسمالي، و أخيرا التقدم التكنولوجي¹.

الجزء الثالث: هدف هذا الجزء إلى التعرف على وضع النظام المالي القائم الذي تميل مقومات الاتحاد الأوروبي في تنفيذ التكامل المالي بالإضافة إلى معرفة المعوقات التي تعوق عملة التكامل، و من أهم تلك المقومات هو وجود عملة موحدة، حيث أن التوقيت السليم لإصدار اليورو ساعد بدرجة كبيرة على تحقيق استقرار كبير لعرض النقود لدى البنك المركزي الأوروبي كما عمل على تحسين سلامة و كفاءة المدفوعات عبر الحدود الدولية في منطقة اليورو، و بالتالي تم امتلاك البنية الأساسية لتشجيع التكامل بصورة كبيرة في أسواق النقد، فعلى سبيل المثال نجد أن الودائع بين البنوك تقاربت تقاربا كاملا بالنسبة لأسعار الفائدة قصيرة الأجل جدا، و تقاربت إلى حد كبير في الديون المستحقة طويلة الأجل لذا يمكن القول أن قانون السعر الواحد قد تحقق في هذه السوق².

1. نفسه، ص 209.

2. نفسه، ص 210.

خلاصة:

بعد استكمال الاتحاد الأوروبي ترتيباته التكاملية التي بدأها منذ الخمسينات بالوصول إلى الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي، و الذي تدرج فيه وفق المنهج الوظيفي المحدث و اتخذ أيضا خطوات ايجابية على مستوى التكامل السياسي من حيث سياسة الاتحاد الخارجية و خلق المواطنة الأوروبية، ركزنا على المستويات المختلفة لهذه التجربة التي أمت بمفهوم الوحدة و تجميع الموارد، انطلاقا من التجميع الصغير غلا التجمع الكبير من دول البينيلوكس إلى إقامتها اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة ثم موحدة إلى أن بلغت الاتحاد الاقتصادي و النقدي و لعل أهم ما يمكن التركيز عليه هو اهتمامها بإزالة الفوارق من خلال السياسات المشتركة و المنسقة، و أبعد من ذلك تنسق التشريعات و كل هذا لخلق اقتصاد ذو تنافسية و ديناميكية كبيرة ، يستطيع الوقوف و مواجهة أقوى الأزمات و التحوط منها، اعتمادا على التنوع الهائل لإمكانات الدول الأعضاء و تركيبتها الأوروبية و انفتاح هذه الدول على بعضها .

الفصل الثالث

تمهيد

كان هنالك الكثير من الثقة حول الآفاق المستقبلية المشرقة لأوروبا، إذ كان الاعتقاد السائد أنها تطورت واكتسبت كياناً اقتصادياً متميزاً ينافس الاقتصاد الأميركي ضخامة وثقلاً، لكن الأزمة الراهنة وضعت التكامل الاقتصادي الأوروبي ضمن اختبار عسير هز الثقة في إمكانية استمرار الخطى الوثيقة للاتحاد الأوروبي نحو اتحاد متكامل، فقد ورث الكساد العظيم الناجم عن الأزمة الراهنة أزمة ديون سيادية حادة لأوروبا؛ انفجرت في اليونان لتكون هزة ارتدادية عنيفة من هزات الأزمة الاقتصادية العالمية التي لاحت نذرها عام 2008، مستظهرة على شكل أزمة مالية هزت أركان الاقتصاد الرأسمالي العالمي، منطلقة من منبعها الرئيسي - الاقتصاد الأمريكي - وامتدت بسرعة لتتخطى الأسواق والحدود الأمريكية وتنتقل إلى سائر أرجاء العالم. لتلقى بظلالها على الاقتصاد العالمي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مخلفة آثار جمة ضربت عمق المنظومة الرأسمالية وأحدثت انهيارات عنيفة مست معظم هياكل الاقتصاد العالمي ودول العالم.

ويمكن القول أن أزمة اليونان الحالية تعد من أكبر تحديات الاتحاد الأوروبي، وتحديداً منه النظام النقدي الأوروبي لما أدت إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة بانتقال العدوى إلى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي- لا سيما منها البرتغال وإسبانيا ودرجة أقل إيرلندا وإيطاليا- حتى أنها بدأت تنذر بتقهقر النظام النقدي الموحد وزوال الأورو. وعليه سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على الأزمة الأوروبية و ذلك في مبحث أول تمهيدي عن ماهية أزمة الديون السيادية، الأزمة في اليونان وإيطاليا في مبحث ثان، ثم في مبحث ثالث أزمة إسبانيا و البرتغال.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول أزمة الديون السيادية.

شهد العالم بعد أزمة الرهن العقاري أزمات تمويل أخرى عرفت بأزمة الديون السيادية و عليه سنحاول في هذا المبحث توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالديون السيادية و تصنيفاتها و وكالات التصنيف الائتماني.

المطلب الأول : ماهية أزمة الديون السيادية.

قبل التطرق إلى أزمة الديون السيادية علينا أولاً تحديد مفهوم الديون السيادية:

الفرع الأول: الديون السيادية (الديون الحكومية):

__ ديون الحكومة هي الديون المستحقة على الحكومة المركزية (المعروفة أيضاً باسم الدين العام، أو الديون القومية). أما "عجز الحكومة" فيشير إلى الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية في الموازنة السنوية، أي الزيادة في الديون خلال سنة معينة. وتقترض الحكومات عادة عن طريق إصدار الأوراق المالية والسندات الحكومية. أما الحكومات ذات الجدارة الائتمانية الأقل فتقترض أحياناً مباشرة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي، أو المؤسسات المالية الدولية. و الغريب أن معظم الحكومات عليها قيود تمنعها من إصدار النقود المحلية لتمويل إنفاقها الاجتماعي، وتقترض بدلاً من هذا إما من البنوك التجارية أو من المؤسسات الدولية لتمويل إنفاقها الداخلي، وكما أن دخل الحكومات يأتي من شعوبها دافعي ضرائبها فان ديونها تعتبر ديوناً غير مباشرة عليهم. ويمكن تصنيف الديون الحكومية كديون داخلية (مستحقة للمقرضين المحليين) وديون خارجية (مستحقة للمقرضين الأجانب). وتعني الديون السيادية عادة الدين الحكومي الذي صدر بالعملة الأجنبية.

ويجوز أن تتضمن الديون الحكومية جميع الالتزامات الحكومية، بما في ذلك مدفوعات معاشات التقاعد والمدفوعات المستقبلية للسلع والخدمات التي تعاقدت عليها الحكومة ولم تدفع بعد¹.
__ دين سيادي *Sovereign debt*: هي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سندات فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما؛ إما طرح سندات بعملتها المحلية وغالباً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحالة يسمى الدين "ديناً حكومياً". أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالباً ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو الأورو.²

1 . محمد اسعد ، التصنيف الائتماني، 2011/07/05، عن الموقع :

<http://stocksexperts.net/showthread.php?t=24676> ، اطلع في : 2012 /02/12.

2 . على رجب ، الديون السيادية، 2010/05/02 ، عن الموقع :

http://www.aleqt.com/2010/05/02/article_387172.html ، اطلع في: 2011/12/26، على الساعة 12:00.

الفرع الثاني: مفهوم أزمة الديون السيادية.

أزمة الديون السيادية هي فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصاً منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور. ذلك أن توقف الحكومة عن السداد، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سندات في المستقبل. أكثر من ذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة وإنما يمتد الذعر المالي أيضاً باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات. على سبيل المثال أدت أزمة الديون السيادية للأرجنتين في 2001 إلى قيام المستثمرين الأجانب (الذي لا يحملون سندات الدين السيادي للدولة) بسحب استثماراتهم من الأرجنتين مما أدى إلى حدوث تدفقات هائلة للنقد الأجنبي خارج الدولة، ومن ثم حدوث نقص حاد في النقد الأجنبي لدى الدولة، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى نشوء أزمة للعملة الأرجنتينية.

أولاً: نشأة أزمة الديون السيادية.

تواجه الحكومة أزمة دين سيادي إذا أساءت تقدير هيكل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية في المستقبل، فإذا تمت المغالاة في تقديرات هذه التدفقات بما قد يوحى للحكومة بتمكنها من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لسداد التزاماتها بسهولة، أو إذا ما تعرضت الدولة لصدمة خارجية تؤثر على تدفقات النقد الأجنبي لهذه الدولة بالشكل الذي يؤدي إلى تعرض مجمع النقد الأجنبي فيها (أرصدة النقد الأجنبي التي تملكها الحكومة لدى البنك المركزي) إلى عجز عن الوفاء بكافة الاحتياجات اللازمة للدولة من العملات الأجنبية. ومن ثم فإن أخذ الحيطة من جانب الحكومات في هيكل ديونها بالعملات الأجنبية من الناحية الزمنية بالشكل الذي يمكنها من استيفاء متطلبات خدمة هذه الديون وفي المواعيد المحددة وبقدر كبير من الثقة، يعد أمراً ضرورياً حتى لا تقع الدولة في أزمة ديون سيادية¹.

ثانياً: إفلاس الدول²

1 . أزمة الديون السيادية، عن الموقع: www.wikipedia.org، اطلع في: 2011/12/03، على الساعة 21:13.

2 . فيصل القاسم، الديون السيادية، عن الموقع: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3B8F7D9E-F6E8-45C2-AA98-EEBADFF2C3CF.htm>، اطلع في: 2011/12/03، على الساعة 22:02.

لا توجد نظم محددة تحكم عملية إفلاس الدول، مثلما هو الحال بالنسبة للشركات، التي غالباً ما تجبر على ملاً استمارة إفلاس لكي تتخذ بعد ذلك الإجراءات القانونية اللازمة لتصفية الشركة، أما بالنسبة للدول التي تقع في أزمة ديون سيادية فإنها غالباً ما تلجأ إلى محاولة تدبير العملات الأجنبية من خلال طرقها الخاصة أولاً. فإذا فشلت فإنها إما أن تلجأ للمؤسسات غير الرسمية مثل نادي باريس وهو مؤسسة غير رسمية تمثل تجمع الدائنين من الدول الغنية في العالم، والذي أنشئ في عام 1956 نتيجة المحادثات التي تمت في باريس بين حكومة الأرجنتين ودائنيها، ويتولى النادي مهمة إعادة هيكلة الديون السيادية للدول أو تخفيف أعباء بعض الديون أو حتى إلغاء بعض هذه الديون السيادية، مثلما حدث عندما قام النادي بإلغاء كافة ديون العراق في 2004. وغالباً ما تستند قرارات النادي إلى توصية من صندوق النقد الدولي.

ثالثاً: اللجوء لصندوق النقد الدولي

قد تلجأ الدولة إلى المؤسسات الرسمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي طالبة المساعدة في سداد ديونها، فيقوم الصندوق بتقييم أوضاع الدولة، فإذا كان التوقف عن السداد راجعاً لظروف طارئة، على سبيل المثال انخفاض أسعار صادرات هذه الدولة، فإنه يعقد معها ما يسمى باتفاق المساندة "Standby" والذي بمقتضاه يتم منح الدولة تسهيلات نقدية بالعملات الأجنبية في صورة نسبة محددة من حصتها لدى الصندوق (على صورة شرائح)، دون أن يفرض على الدولة إجراءات لتصحيح هيكلها الاقتصادي والمالي. أما إذا كان التوقف عن السداد يعود إلى مشكلة هيكلية مرتبطة بضعف هيكل إيرادات الدولة أو سوء عملية تسعير السلع والخدمات العامة، أو عدم مناسبة عملية تقييم معدل صرف عملتها المحلية... الخ، فإن الصندوق يشترط في هذه الحالة أن ترتبط عملية تقديم المساعدة للدولة (بما فيها تلك التي سيقدمها نادي باريس بالطبع) بضرورة إتباع الدولة لبرنامج إصلاح هيكلي يتضمن مجموعة من الإجراءات المقترحة أن تتبعها الدولة حتى تستطيع إصلاح هيكل ميزانيتها العامة وتخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها، وتحسين قدرتها على الاقتراض والسداد في المستقبل.

المطلب الثاني: تصنيفات الديون السيادية

أدت حاجة المستثمرين والمقرضين لسد فجوة المعلومات الموجودة بينهم، والرغبة في توفير معلومات سهلة الفهم وموجزة و موثوقة عن مستوى المخاطر في إقراض الحكومات والمؤسسات والشركات والأفراد، إلى إنشاء شركات خدمات المعلومات الائتمانية في منتصف القرن التاسع عشر.

الفرع الأول: تطور مفهوم التصنيف الائتماني¹

1 مفهوم التصنيف الائتماني، أنواعه ودرجاته، مجلة الاقتصادي، الأردن، العدد 134، عمان، 2012/03/15.

استخدمت هذه المعلومات الائتمانية في بداية القرن العشرين لإنشاء وكالات التصنيف الائتماني وتطوير صناعة تصنيف الائتمان والجدارة الائتمانية. صاحب الفكرة "جون مودي John Moody" أول من أصدر مؤشرات الجدارة الائتمانية عندما صنّف سندات شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1909.

وبعد ذلك انتشر تصنيف الحكومات والمؤسسات والسندات على نطاق واسع، وبحلول عام 1929 كانت وكالة موديز لخدمة المستثمرين "Moody's Investors Service" والتي أسسها جون مودي تقوم بتصنيف 50 حكومة تصدر سندات إقراض دولياً، في حين بدأ تصنيف الأفراد ائتمانياً في الخمسينيات من القرن الماضي.

وخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين وحتى الآن، ازداد نشاط التصنيف الائتماني، وتعددت أنواعه. وأصبح هناك العديد من الوكالات المحلية والإقليمية والعالمية التي تقوم بعملية التصنيف الائتماني وإصدار درجات الجدارة الائتمانية، حيث بلغ عددها في سبتمبر عام 1999 ما يقارب 150 وكالة تصنيف ائتماني منتشرة حول العالم، وهناك توقعات بزيادة هذا العدد في المستقبل خصوصاً في أسواق البلدان النامية. وأبرز هذه الوكالات وكالة "موديز" لخدمة المستثمرين "Moody's Investors Service" ووكالة "ستاندراند بورز Standard & Poor's"، ووكالة "فيتش" للتصنيف "Fitch Ratings"، وكل منها يمارس نشاطه في تقويم قدرة الدول والشركات والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية بصورة دورية فيما يزيد عن 100 دولة، حيث تنتشر فروع هذه الوكالات التي تتمتع بتأثير قوي في عالم المال واكتسبت ثقة الحكومات والمستثمرين في كثير من دول العالم.

أولاً: مفهوم التصنيف الائتماني

إن التصنيف الائتماني هو رأي وكالة التصنيف في تقويم الملاءة المالية والرغبة في الوفاء بالديون لمصدر الورقة المالية على مقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد. ويعول كثيراً على درجة التصنيف الائتماني التي تمنحها وكالات التصنيف. خصوصاً للحكومات والمؤسسات المالية المصرفية في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع بناء على معايير كمية ونوعية، إذ أصبحت أسواق رأسمال حساسة لدرجات التصنيف الائتماني التي تصدرها وكالات التصنيف الائتماني، ذلك أنها تؤثر على قدرة الشركات والدول على الدخول إلى أسواق رأس المال الدولية والحصول على التمويل المطلوب، وبالإضافة إلى ذلك فإن غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار الاستثمار في شراء الأدوات المالية المصدرة، يدفع المستثمر إلى اللجوء إلى التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة المدين على الوفاء

بالاتزامات المالية. كما أن تغيير تصنيف السندات المصدرة يؤثر على أسعارها في أسواق الأوراق المالية¹.

ثانياً: أنواع التصنيف الائتماني²

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار أنواع متعددة من درجات التصنيف الائتماني، فقد ازدادت أنواعها بشكل كبير لتتماشى مع تطور السوق المالية العالمية، ولتلبى الطلب المتزايد عليها من قبل مختلف الأطراف المعنية في تقويم الجدارة الائتمانية لمصدري الأوراق المالية، وتحديد احتمالات التأخر عن السداد، والخسارة الناجمة عنها.

ويمكن حصر أنواع التصنيفات الائتمانية من خلال تقسيمها إلى عدة معايير: - الفترة الزمنية - الأداة المصنفة - الجهة المصنفة - طالب التصنيف الائتماني .

1- حسب معيار الفترة الزمنية: يقسم التصنيف الائتماني وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والتصنيف الائتماني للفترة القصيرة كما يلي:

• التصنيف الائتماني للفترة الطويلة Long-Term Credit Ratings: يعبر التصنيف الائتماني للفترة الطويلة عن رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق سنة أو أكثر، ويحدد احتمال عدم الوفاء بالاتزامات المالية طويلة المدى.

• التصنيف الائتماني للفترة القصيرة Short-Term Credit Ratings: يعبر التصنيف الائتماني للفترة القصيرة عن رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق والتي لا تزيد عن 13 شهراً، ويحدد احتمال عدم الوفاء بالاتزامات المالية قصيرة المدى. وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني رموزاً للدلالة على درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة مختلفة عن الرموز المستخدمة للدلالة على درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة.

2- حسب معيار الأداة المصنفة: تقسم التصنيفات الائتمانية وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني السيادي، والتصنيف الائتماني للمصارف، وتصنيف القوة المالية لشركات التأمين، ودرجات التصنيف الائتماني الوطنية، وتصنيفات الاسترداد، وتصنيف السندات، وتصنيف الدعم للمصارف، والتصنيف الائتماني لسقف البلد، وتصنيف الأدوات المالية المركبة، وتصنيف القوة المالية لشركات التأمين الوطنية، وأنواع أخرى للتصنيفات الائتمانية.

1. نفسه.

2 . عوض السيد، أنواع التصنيف الائتماني، 2012/01/30، عن الموقع: <http://www.fxstreet.ae/news/forex>

news/article.aspx?storyid=73980a86-8497-414f-b8fd-b17b344ac784 اطلع في : 2012/03/05، على

الساعة 13:38.

3- حسب معيار الجهة المصنفة: ينقسم التصنيف الائتماني وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني الداخلي، والتصنيف الائتماني الخارجي، وتصنيف الهيئات الرسمية وذلك كما يلي:

• التصنيف الائتماني الداخلي Internal Credit Ratings: تقوم العديد من المؤسسات المالية وخصوصاً المصارف بعملية التصنيف الائتماني الداخلي وتقييم المخاطر لعملائنا من خلال الاعتماد على المعلومات العامة المتاحة والمتوفرة لدينا. وقد شجعت لجنة بازل للإشراف المصرفي المصارف على القيام بتصنيف الائتماني الداخلي لأنها تملك بعض المعلومات الداخلية والتي يتعذر على وكالات التصنيف الائتماني الوصول إليها.

• التصنيف الائتماني الخارجي External Credit Ratings: وهي عمليات التصنيف التي تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني في إصدار درجات التصنيف الائتماني، والتي تعبر عن رأي وكالة التصنيف في تقييم المقدرة المالية على الوفاء بالديون، ومقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

• تصنيف الهيئات الرسمية: تقوم بعض الهيئات الرسمية بنشر توقعاتها حول احتمال تعثر الشركات في بلد معين خلال السنتين أو السنوات الثلاث التالية.

ومنها مصرف فرنسا، والذي يقوم منذ عام 1995 بحساب مؤشر التعثر BDFI score² ونشره لـ 90000 شركة صناعية فرنسية والذي يعكس احتمال توقفها عن السداد خلال السنوات الثلاث التالية.

4- حسب معيار الطلب: يقسم التصنيف الائتماني وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني المطلوب، والتصنيف الائتماني غير المطلوب، وذلك كما يلي:

• التصنيف الائتماني المطلوب Solicited Rating: يمكن للجهات المختلفة أن تطلب من وكالات التصنيف الائتماني إعطائها درجات التصنيف الائتماني لها أو لإصداراتها المالية، وبالتالي تقوم بتوفير المعلومات اللازمة والضرورية لوكالة التصنيف الائتماني، وذلك من أجل إظهار ملاءتها الائتمانية الجيدة، والذي يؤدي إلى زيادة فرص نجاح إصداراتها المالية وتسويقها بالشكل الأفضل، والوصول إلى مصادر التمويل ذات التكلفة الأقل.

• التصنيف الائتماني غير المطلوب Unsolicited Rating: يمكن لوكالات التصنيف الائتماني أن تقوم بعملية التصنيف الائتماني لأي بلد أو شركة أو إصدار دون طلب من الجهات المعنية أو رغبتها بذلك، وهذا الحق مكفول لوكالة التصنيف الائتماني في الدستور الأميركي تحت بند حرية التعبير.

وهي بذلك تقوم بإعلام المستثمرين والجهات المعنية بالحالة الائتمانية للدولة أو الشركة أو الأداة المالية المصنفة. وتعتمد وكالات التصنيف في إصدار درجة التصنيف الائتماني غير المطلوب على المعلومات العامة المتاحة في السوق، مثل التقارير السنوية والحسابات المالية

المنشورة، والتي عادةً ما تكون غير كافية بالشكل الأمثل، مما يؤدي إلى إجبار المصدر على التعاقد معها ودفع تكاليف التصنيف في حال حصوله على درجة تصنيف ائتماني غير مناسبة بالنسبة له، وبالتالي يقوم بتوفير المزيد من المعلومات لوكالة التصنيف الائتماني.

وعادة ما تكون درجة التصنيف الائتماني المطلوب أعلى من درجة التصنيف الائتماني غير المطلوب، لان الأخيرة تستند على المعلومات العامة المتاحة فقط. وعلى الرغم من الخلاف الذي يدور حول التصنيف الائتماني غير المطلوب، فان وكالات التصنيف الائتماني تدافع عن نفسها بأنها لا تقوم بإصدار درجات التصنيف الائتماني المرتفعة للتصنيف المطلوب وبالتالي المحافظة على عملائها، كما أنها لا تقوم بإصدار درجات التصنيف الائتماني المنخفضة للتصنيف غير المطلوب من أجل جذب عملاء جدد.

بالإضافة إلى ذلك تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإبراز أهمية التصنيف غير المطلوب من خلال النقاط الثلاث التالية:

• إن التصنيف الائتماني غير المطلوب يخدم المستثمرين والمشاركين في الأسواق المالية، والذين يطلبون باستمرار من وكالات التصنيف الائتماني إجراء عملية التصنيف للمؤسسات غير الراغبة في الحصول عليه.

• إن التصنيف الائتماني غير المطلوب يوفر على المصدر تكاليف عملية التصنيف، حيث لا يطلب المصدر من وكالات التصنيف الائتماني إجراء عملية التصنيف إلا في حال توقعه بقدرته على رفع درجة تصنيفه الائتماني الحالية بعد تزويدها بمعلومات إضافية.

• يساهم التصنيف الائتماني غير المطلوب بزيادة المنافسة بين وكالات التصنيف الائتماني تقوم بإصدار درجات التصنيف الائتماني، والتي تعبر عن رأي وكالة التصنيف بمقدرة المصدر ورغبته على مقابلة التزاماته المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد مثل الفوائد، وأصل القرض، ومبلغ التأمين وغيرها.

ويعتمد المستثمرون على درجات التصنيف الائتماني بصفته مؤشراً لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم والتي قاموا باستثمارها. وتغطي وكالات التصنيف الائتماني طيفاً واسعاً من الحكومات والشركات والمصارف وشركات التأمين والأوراق المالية والالتزامات المالية المتنوعة الأخرى من خلال إعطائها درجات التصنيف الائتماني.

وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية حروفاً أبجدية للدلالة على جودة الائتمان، والتي تندرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية، وهي:

• درجة الاستثمار Investment Grade: وهي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز (Baa,A ,Aa ,Aaa) وذلك بالنسبة لوكالة موديز، والرموز (A,AA ,AAA, BBB) بالنسبة لوكالتي ستاندرد اند بورز وفينش للتصنيف.

• درجة المضاربة Speculative Grade : وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز (C ,Ca ,Caa ,B ,Ba) بالنسبة لوكالة موديز، والرموز (C ,CC ,CCC ,B ,BB) بالنسبة لوكالتي ستاندرد اند بورز وفيتش للتصنيف.

ثالثاً: أرقام وإشارات مستوى الجدارة الائتمانية

كما تصنيف وكالات التصنيف الائتماني أرقاماً أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية داخل كل درجة تصنيف، حيث تصنيف وكالة "موديز" أرقاماً لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلى Caa هي 1 أو 2 أو 3، ويشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن درجة التصنيف، والرقم 2 على منتصف درجة التصنيف، والرقم 3 إلى النهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف. في حين تصنيف وكالتا "ستاندرد اند بورز" و"فيتش" للتصنيف + أو - إلى درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير عن مستوى الجودة الائتمانية ضمنها.

ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من درجات التصنيف الائتماني وهما:
- درجات التصنيف الائتماني العامة والتي تستخدم المقياس العالمي للتصنيف.
- درجات التصنيف الائتماني الخاصة مثل درجات التصنيف الائتماني للمصارف، شركات التأمين ودرجات التصنيف الائتماني الوطنية.

كما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتعيين حالة مشاهدة التصنيف واتجاه التصنيف وتشير إلى قيام وكالة التصنيف بمراقبة درجة التصنيف الائتماني وبالتالي هناك احتمال لتغييرها، بالإضافة إلى أن وكالة التصنيف تقوم بإجراءات للتصنيف والتي تتعلق بإصدار درجات التصنيف. درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة تعكس درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق سنة أو أكثر، وتحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية طويلة المدى.

أما الرموز المستخدمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية في الفترة الطويلة فهي كما يلي:

- Aaa/AAA الجودة الائتمانية الأعلى: تعتبر الإصدارات المصنفة (Aaa/AAA) بأنها ذات الجودة الائتمانية الأعلى، والأقل مخاطر ائتمانية ومخاطر عدم السداد، وتعبّر عن قدرة عالية ومتميزة على الوفاء بالالتزامات المالية.
- Aa/AA جودة ائتمانية عالية جداً: تعتبر الإصدارات المصنفة (Aa/AA) بأنها ذات جودة ائتمانية عالية جداً، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد منخفضة جداً، وتعبّر عن قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية.

- A جودة ائتمانية عالية: تعتبر الإصدارات المصنفة (A) بأنها ذات جودة ائتمانية عالية، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد منخفضة، وتعبّر عن قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية.
 - Baa/BBB جودة ائتمانية جيدة: تعتبر الإصدارات المصنفة (Baa/BBB) بأنها ذات جودة ائتمانية متوسطة، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد مقبولة، ولكن من الممكن للظروف الاقتصادية أن تؤثر على قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية.
 - Ba/BB مخاطر مضاربة: تعتبر الإصدارات المصنفة (Ba/BB) بأنها ذات جودة ائتمانية دون المتوسط، ومخاطر ائتمانية عالية، وتتضمن مخاطر مضاربة.
 - B مخاطر مضاربة عالية: تعتبر الإصدارات المصنفة (B) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة، ومخاطر ائتمانية عالية جداً، وتتضمن مخاطر مضاربة عالية.
 - Caa/CCC مخاطر ائتمانية كبيرة: تعتبر الإصدارات المصنفة (Caa/CCC) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة جداً، ومخاطر ائتمانية عالية جداً، وهناك احتمال لحدوث حالة عدم السداد.
 - Ca/CC مخاطر ائتمانية عالية جداً: تعتبر الإصدارات المصنفة (Ca/CC) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة جداً، ومخاطر مضاربة عالية جداً، وهناك بعض المظاهر لحدوث حالة عدم السداد.
 - C المخاطر الائتمانية الأعلى: تعتبر الإصدارات المصنفة (C) بأنها ذات الجودة الائتمانية الأدنى، وأصبحت حالة عدم السداد وشيكة أو محتمة، وبالتالي هناك صعوبة في استعادة أصل المبلغ أو الفوائد. وفي حال حدوث حالة عدم سداد محدودة أو حالة عدم سداد كاملة للالتزامات المالية، يتم استخدام الرمزين التاليين:
 - ✓ RD حالة عدم سداد محدودة: تشير إلى حدوث حالة عدم سداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية.
 - ✓ D حالة عدم السداد: تشير إلى حدوث حالة عدم السداد للالتزامات المالية للفترة الطويلة، وتعبّر عن دخول المُصدِر في حالة الإفلاس وحالة التصفية وتتم ملاحقته قضائياً من قبل الدائنين.
- تعبّر درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة عن رأي وكالة التصنيف بالمقدرة المالية للمصدرين لمقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل والتي لا تزيد عن 13 شهراً، وتحدد مخاطر عدم الدفع في تلك الفترة. وتستخدم وكالة "موديز" الرموز التالية للدلالة على جودة الائتمان في الفترة القصيرة:
- P-1 يعتبر المصدر المصنف Prime-1 بأنه ذو قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.

- P-2 يعتبر المصدر المصنف Prime-2 بأنه ذو قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل: P-3 .
- يعتبر المصدر المصنف Prime-3 بأنه ذو قدرة مقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.
- NP يعتبر المصدر المصنف Not Prime بأنه لا يقع ضمن أي من درجات التصنيف السابقة. في حين تستخدم وكالة "فيتش" للتصنيف الرموز التالية للدلالة على جودة الائتمان في الفترة القصيرة:
- F1 أعلى جودة ائتمانية: تشير إلى أعلى قدرة مالية على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد بالفترة القصيرة. ومن الممكن إضافة + للدلالة على الجودة الائتمانية الأعلى.
- F2 جودة ائتمانية جيدة: تشير إلى قدرة مالية جيدة على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد بالفترة القصيرة.
- F3 جودة ائتمانية متوسطة: تشير إلى قدرة مالية مقبولة على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد بالفترة القصيرة.
- B جودة ائتمانية ذات مخاطر مضاربة: تشير إلى قدرة مالية متدنية على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد، ومن الممكن للظروف الاقتصادية أن تؤثر عليها.
- C مخاطر عدم سداد مرتفعة: تشير إلى احتمال كبير لحدوث حالة عدم السداد Default بالفترة القصيرة.
- RD حالة عدم سداد مرتفعة: تشير إلى حدوث حالة عدم سداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية.
- D حالة عدم السداد: تشير إلى حدوث حالة عدم السداد Default للالتزامات المالية بالفترة القصيرة. أن درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة ليست مقياساً للخسارة المحتملة للورقة المالية المصنفة، حيث لا تعبر درجات التصنيف الائتماني إلا عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بمستوى المخاطر المالية المرتبطة بالإصدار الذي تقوم بتصنيفه. وبناءً على ذلك فإن حدود درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة هي:
- لا تحدد درجات التصنيف الائتماني النسبة المئوية للخسارة المحتملة لأي فترة زمنية.
- لا تعكس درجات التصنيف الائتماني القيمة السوقية لأي ورقة مالية مصدرية.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني عن مدى سيولة الأوراق المالية.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني عن حدة الخسارة المحتملة للالتزامات المالية في حالة عدم السداد Default.

• لا تعبر درجات التصنيف الائتماني سوى عن رأي وكالة التصنيف بمستوى المخاطر المؤدية لحدوث حالة عدم السداد.Default

مشاهدة التصنيف Rating Watch واتجاه التصنيف Rating Outlook

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتعيين حالة مشاهدة التصنيف واتجاه التصنيف للإصدارات المالية المصنفة كما يلي:

• مشاهدة التصنيف: Rating Watch تشير حالة مشاهدة التصنيف إلى قيام وكالة التصنيف بمراقبة درجة التصنيف الائتماني، وبالتالي هناك احتمال كبير لتغييرها في الفترة القصيرة. وهناك ثلاثة اتجاهات لحالة مشاهدة التصنيف، وهي:

- إيجابي (Positive): تشير إلى احتمال رفع درجة التصنيف الائتماني.

- سلبي (Negative): تشير إلى احتمال تخفيض درجة التصنيف الائتماني.

-تطور (Evolving): تشير إلى إمكانية رفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها أو تثبيتها.

وتجدر الإشارة إلى انه يمكن لوكالة التصنيف أن ترفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها دون أن توضع في حالة مشاهدة التصنيف (Rating Watch) إذا كان هناك ما يبرر ذلك.

وبشكل عام فان حالة مشاهدة التصنيف تتم خلال الفترة القصيرة أي خلال 90 يوماً، وتكون إما سابقة للتغيرات المرتبطة بالإصدارات المالية المصنفة أو تتبعها، وهي فترة جمع معلومات إضافية واستخدامها لإجراء تحليل التصنيف الائتماني. ويخرج الإصدار من حالة مشاهدة التصنيف عندما يتم نشر التصنيف وذلك إما برفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها أو تثبيتها.

• اتجاه التصنيف: Rating Outlook تشير حالة اتجاه التصنيف إلى احتمال قيام وكالة التصنيف بتغيير درجة التصنيف الائتماني خلال الفترة الطويلة والتي تمتد من سنة إلى سنتين، وهناك أربع حالات لاتجاه التصنيف، وهي:

- مستقر (Stable): تشير إلى احتمال بقاء درجة التصنيف الائتماني على حالها في الفترة الطويلة.

-إيجابي (Positive): تشير إلى احتمال رفع درجة التصنيف الائتماني في الفترة الطويلة.

-سلبي (Negative): تشير إلى احتمال تخفيض درجة التصنيف الائتماني في الفترة الطويلة.

- تطور: (Developing/Evolving) نادراً ما يأخذ اتجاه التصنيف حالة (تطور).

وهذا يتم إذا كان هناك تردد فيما بين الحالتين أكان إيجابياً أم سلبياً، أي فيما بين رفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها في الفترة الطويلة.

وتوضع الورقة المالية بحالة اتجاه التصنيف (Rating Outlook) إذا كان هناك تغيرات في الظروف المحيطة بها، ولكنها غير واضحة بدرجة كبيرة. إجراءات التصنيف الائتماني توجد عدة إجراءات للتصنيف الائتماني تقوم بها وكالات التصنيف والتي تتعمق بإصدار درجات التصنيف الائتماني، وهي:

• تثبيت التصنيف: Confirmed: تعني أن درجة التصنيف الائتماني قد خرجت من لائحة مشاهدة التصنيف بعد أن تمت مراجعته، ولم يتم إجراء أي تغيير ضروري له.

• تأكيد التصنيف: Affirmed: تشير إلى بقاء درجة التصنيف الائتماني على حالها، ويتم اللجوء إليها بعد مايلي:

- مراجعة رسمية لدرجة التصنيف الائتماني.

- الحصول على معلومات جديدة تخص الورقة المالية.

- أحداث مهمة حصلت في السوق مثل التغييرات في البيئة القانونية، أو حالات استحواذ مهمة، أو حدوث اضطرابات في السوق.

- يستخدم مع التغيير في اتجاه التصنيف.

• خفض درجة التصنيف الائتماني: Downgrade: تشير إلى قيام وكالة التصنيف بتخفيض درجة التصنيف الائتماني.

• انتهاء عملية الدفع: Paid In Full: إذا سددت قيمة الورقة المالية فإنها لا تعد مصنفة من قبل وكالة التصنيف الائتماني، سواء أوصلت لتاريخ الاستحقاق أم سددت قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق.

• تفعيل مشادة التصنيف: Rating Watch On: تعني أن الإصدار قد وضع في حالة مشاهدة التصنيف، ويجري تصنيفه من قبل وكالة التصنيف الائتماني.

• تحديث حالة اتجاه التصنيف: Revision Outlook: ترمز إلى أن حالة اتجاه التصنيف قد تغيرت.

• رفع درجة التصنيف الائتماني: Upgrade: تشير إلى قيام وكالة التصنيف برفع درجة التصنيف الائتماني.

- التوقف عن التصنيف: Withdrawn تعبر عن حالة التوقف عن التصنيف الائتماني، وبالتالي لم يعد الإصدار مصنفاً من قبل وكالة التصنيف الائتماني، ويرمز له WR.
- نشر التصنيف: Published تعني أن درجة التصنيف الائتماني قد تم نشرها على الموقع الإلكتروني لوكالة التصنيف.
- لا يوجد تصنيف ائتماني: NR ترمز إلى أن وكالة التصنيف الائتماني لا تقوم بتصنيف الإصدار المالي.

الفرع الثاني : وكالات التصنيف الائتماني¹

أولاً: ستاندرد اند بورز (P & S) :

هي شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة. وهي فرع لشركات "مكغرو هيل" التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات. وهي معروفة جداً بمؤشراتاتها في سوق البورصة إس وبي 500 الأمريكية، P/ASX 200&S الأسترالية، P/TSX&S الكندية، P/MIB&S الإيطالية والهندية P CNX Nifty&S. كما أنها واحدة من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبار، التي تضم أيضاً كلا من وكالة "موديز" ومجموعة "فيتش".

1 - تاريخ الشركة:

يعود تاريخ الشركة إلى سنة 1860 مع إصدار "هنري قارنم بور" كتاباً عن "تاريخ السكك الحديدية والقنوات في الولايات المتحدة". وكان هذا الكتاب محاولة لجمع معلومات كاملة عن الوضع المالي والتشغيلي لشركات السكك الحديدية في الولايات المتحدة. وقد انشأ "هنري قارنم" مع ابنه "وليام هنري" شركة **H.V. and H.W. Poor Co**، ونشر إصدار تحديث سنوي لهذا الكتاب.

وفي 1906 أسس "لوثر لي بليك" **Statistics Bureau Standard** مكتب الإحصاء القياسي بهدف توفير المعلومات المالية عن شركات خارج نطاق سكك الحديد، واستخدم فيها بطاقات 5 x 7 كمعيار إحصائي بدلاً من نشر الكتاب السنوي، مما يسمح بظهور تحديثات كثيرة التواتر. وقد اندمجت كلا من شركتي "بور وستاندرد ستاتيستك" مكونة شركة "ستاندرد اند بورز" وكان ذلك في سنة 1941. وفي سنة 1966 استحوذت مجموعة شركات "مكغرو هيل" عليها وهي الآن تشمل قطاع الخدمات المالية.

2 التصنيفات الائتمانية لوكالة ستاندرد اند بورز

1 . وكالات التصنيف الائتماني، عن موقع : www.wikipedia.org اطلع في : 2012/01/05.

بوصفها وكالة للتصنيف الائتماني فهي تصدر تصنيفها لتقيس مدى قدرة حكومة أو شركة أو مؤسسة ما مقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، أي أن هذا التصنيف هو شهادة بشأن الوضع المالي للجهة المعنية. وهي إحدى وكالات تصنيف الائتماني التي صنفها مجلس أوراق المال الأمريكي "كمنظمة معايير إحصائية وطنية معترف بها". وهي تصدر تصنيفات ائتمانية قصيرة وطويلة الأجل (الملحق (01)).

■ التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل

تقيّم الشركة المقترضين بمقياس يبدأ من AAA إلى D. المعايير المتوسطة تكون بين AA و CCC (مثال: BBB+ و BBB و BBB-). وتقدم الشركة عن بعض المقترضين (ما يسمى توجيه "مراقبة الائتمان") ما إذا كان من المرجح أن يتم ترقيته (إيجابية) أو خفضه (سلبية) وربما تكون غير مؤكد (محايد).

✓ درجة استثمارية:

- AAA: أفضل نوعية المقترضين، موثوقة ومستقرة (وكثير منها الحكومات)
 - AA: مقترضين ذو جودة، ومخاطر أكبر قليلاً من AAA. ويشمل:
 - AA+: أي ما يعادل Aa1 في تصنيف "موديز". (جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة جداً، ولكن التعرض للمخاطر على المدى الطويل تبدو أعلى نوعاً ما).
 - AA: أي ما يعادل Aa2.
 - AA-: أي ما يعادل Aa3.
 - A: نوعية المقترضين الذين يمكن أن يتأثر استقرارهم المالي ببعض الأوضاع الاقتصادية
 - A+: أي ما يعادل A1.
 - A: أي ما يعادل A2.
 - BBB: المقترضين الطبقة المتوسطة، التي تعتبر مرضية في الوقت الراهن
- ✓ درجة غير استثمارية (تعرف أيضاً باسم سندات عشوائية):

- BB: أكثر عرضة للتغيرات في الاقتصاد.
- B: الوضع المالية يتغير بشكل ملحوظ.
- CCC: حالياً ضعيف ويعتمد على الظروف الاقتصادية المواتية الوفاء بالتزاماتها.
- CC: السندات ضعيفة جداً، والغاية منها المضاربة.
- C: خطرة، ربما في حالة إفلاس أو متأخرة لكنها ما زالت تواصل دفع الالتزامات.
- CI: متخلفة وعليها فوائد مستحقة على التخلف.
- R: تحت إشراف تنظيمي نظراً للوضع المالي.

- **SD**: قد يتخلف اختياريًا عن بعض الالتزامات.
- **D**: وقد يتخلف عن الالتزامات ويرى مؤشر أس & بي بأنها ستتخلف في أغلب وربما جميع الالتزامات.
- **NR**: غير مصنفة.

■ التصنيفات الائتمانية قصيرة الأجل

يقيم مؤشر الشركة نقاطًا محددة على مقياس يبدأ من A-1 إلى D. ويمكن أن يضاف إلى فئة A-1 علامة (+). مما يشير بان التزام الجهة المصدرة للوفاء بالتزامها قوية جدا. فعند تحليل الائتمان يؤخذ بالاعتبار مخاطر الدولة وعملة سداد المدين عند الالتزام بالدفع، فيؤثر سلباً أو إيجاباً في مسألة التصنيف.

- **A-1**: قدرة قوية للمدين على الوفاء بالتزاماته المالية.
- **A-2**: عرضة للظروف الاقتصادية السيئة ولكن قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية جيدة.
- **A-3**: احتمال أن تضعف الظروف الاقتصادية المعاكسة قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية.
- **B**: لها خصائص هامة بالمضاربة، للملتزم القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية حالياً لكن سيواجه شكوك مستمرة قد تؤثر على دفع التزاماته المالية.
- **C**: عرضة في الوقت الحالي لعدم الدفع، ويعتمد على الأعمال التجارية المواتية والظروف الاقتصادية والمالية للمدين لتلبية التزاماته المالية.
- **D**: تأخر بالدفع. فالالتزام بالدفع لا يكون بسبب التاريخ أو فترة السماح. وأيضاً يستخدم هذا التقييم في حالة الإفلاس.
- تعتبر السندات من الدرجة الاستثمارية إذا كان تصنيفها الائتماني لـ "ستاندرد اند بورز" من BBB- أو أعلى. أما السندات ذات التصنيف BB+ وأقل فهي من درجات المضاربة، وأحياناً يشار إليها أيضاً بأنها سندات "لا معنى لها".

ثانياً: وكالة موديز

1 تاريخ الشركة:

مؤسسة موديز (Moody's Corporation) هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، و تملك خدمة "موديز" للمستثمرين (بالانجليزية: Moody's Investors Service) و التي تقوم بالأبحاث الاقتصادية و التحليلات المالية و تقييم مؤسسات خاصة و حكومية من حيث القوة المالية و الائتمانية. و تسيطر مؤسسة موديز على ما يقارب 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم (الملحق (02)).

2 تصنيفات موديز

■ التصنيفات طويلة الأجل

- **Aaa** الالتزامات ذات التصنيف Aaa تعتبر ذات نوعية ممتازة و تحمل أقل درجة مخاطر.
- **Aa1 و Aa2 و Aa3** تعتبر الالتزامات ذات نوعية مرتفعة و معرضة لدرجة منخفضة من المخاطر، لكن احتمالات المخاطرة على المدى الطويل أعلى من تلك للتصنيف Aaa
- **A1 و A2 و A3** تعتبر الالتزامات ذات التصنيف A ذات مستوى متوسط إلى مرتفع و معرضة لدرجة منخفضة من المخاطر، و لكنها تحتوي على أمور قد تعرضها للضعف على المدى الطويل.
- **Baa1 و Baa2 و Baa3** الالتزامات في التصنيف Baa تعتبر ذات نوعية ائتمانية متوسطة و تحمل مستوى متوسط من المخاطر و لا يعتمد عليها.
- **Ba1 و Ba2 و Ba3** التزامات مشكوك في نوعيتها
- **B1 و B2 و B3** تعتبر الالتزامات تخمينية و معرضة لمخاطر ائتمانية مرتفعة
- **Caa1 و Caa2 و Caa3** التزامات ضعيفة و تحمل مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً. و المؤسسات التي تحمل هذا التصنيف قد تكون متأخرة مالية و عن السداد.
- **Ca** التزامات تخمينية بصورة كبيرة و المؤسسة تكون متأخرة عن سداد التزاماتها الإيداعية.
- **C** يعتبر التصنيف C هو الأدنى في التقييم و عادة ما تكون قيمة استرداد الالتزامات قليلة.

■ التصنيفات قصيرة الأجل

- **Prime-1** المصدر أو المؤسسة المساندة لها قدرة عالية لسداد قروض قصيرة المدى
- **Prime-2** المصدر أو المؤسسة المساندة لها قدرة جيدة لسداد قروض قصيرة المدى
- **Prime-3** المصدر أو المؤسسة المساندة لها قدرة مقبولة لسداد قروض قصيرة المدى
- **Not Prime** قدرة المصدر أو المؤسسة المساندة على السداد لا تقع ضمن التقسيمات السابقة

ثالثاً: وكالة فيتش:

تعتمد نفس تصنيفات وكالة "ستاندراند اند بورز" وتتخذ نيويورك مقراً لها. (الملحق (03)).

المبحث الثاني : أزمة الديون السيادية في اليونان وإيطاليا

رغم التفاؤل بتحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2010 الذي صاحبه شعور بالفكاك نهائيا من حائل الأزمة العالمية 2008 والخروج من هونها العميقة إلا انه يبدو أن تداعيات هذه الأزمة لا تزال تفعل فعلتها وتنتقل عدواها لتصيب الأوضاع المالية السيادية لبعض الدول في الاتحاد الأوروبي. فمذ شهر أفريل 2010 بدأ الحديث عن تفاقم مشكلة الديون والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الاتحاد الأوروبي وخاصة اليونان التي تفاقمت ديونها العامة، وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل وتهدد الاستقرار في دول أوروبية أخرى مثل إيطاليا التي كانت حتى وقت لاحق تعتبر في مأمن من الأزمة وأحسن من اليونان.

المطلب الأول: الأزمة اليونانية

كانت اليونان أضعف حلقة في الاتحاد الأوروبي، بل أن كثير من المحللين يقولون أنها لم تكن مؤهلة أصلا للانضمام إلى الاتحاد لضعف اقتصادها. و يقولون أن الإستراتيجية الألمانية تعتبر بقية أوروبا أسواقا أسيرة لمنتجاتها لتعويضها عن حرمانها من المستعمرات بعد الحربين العالميتين بما يستلزم ضم دول هامشية إلى الاتحاد تكون بمثابة أسواق لمنتجات ألمانيا وفرنسا. لهذا ظهرت الأزمة الأوروبية أول مرة فيها.

الفرع الأول: بدايات الأزمة في 2009-2010

عرفت أسواق العالم في نهاية 2009 هلعا كبيرا بسبب انفجار أزمة ديون اليونانية التي أربكت دول العالم كما أربكت الاتحاد الأوروبي، وعليه سنقوم بتسليط الضوء على حيثيات هذه الأزمة.

أولا: أسباب الأزمة اليونانية 1:

يرى العديد من الباحثين في الاقتصاد أن للأزمة اليونانية جذور تاريخية تعود إلى عصر الثورة الصناعية الأوروبية في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية الكبرى تعمل على بناء اقتصادياتها بالاعتماد على

1. بوصبيح رحيمة و رحمانى موسى، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانهيار الأوروبي قراءة في خطط وحلول الأزمة، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، المركز الجامعي وادي سوف، الجزائر، يومي: 26 و 27 فيفري 2012، ص 6.

موارد من مستعمراتها، خلال هذه الفترة لم تحظ الدول الصغرى كالليونان واسبانيا و البرتغال إلا على مساعدات تخدم مصالح الدول الكبرى ، إذ وجه الاهتمام فقط للتجارة بما يخدم صناعات الدول الكبرى، و على هذا الأساس يمثل قطاع الخدمات بالاقتصاد اليوناني 75.5 % من الناتج المحلي الإجمالي و النسبة الأقل للقطاع الحقيقي، و بذلك يكون اليونان بلد رأسمالي بممارسات اشتراكية. وفيما يلي أهم الأسباب الأزمة اليونانية:

1- الأسباب الداخلية:

- أصل الأزمة اليونانية يعود إلى 25 سنة مضت منذ أن أطلق العنان للمصارف وجعلت الاستدانة سهلة بغض النظر عن الضمانات التي تكفل الديون.
- الحكومة اليونانية السابقة زيفت الحسابات القومية و أخفت عجزها المالي خاصة خلال محاولتها للانضمام للاتحاد الأوروبي.
- اليونان كان فيها مشكلات هيكلية في بنيتها الاقتصادية وخاصة أن الحكومة الحالية حكومة ذات ممارسات اشتراكية إذ بلغت كثيرا في الإنفاق الحكومي وقدمت الكثير من الدعم لقطاع الخدمات مما قلل من إمكانية التنافس في الاقتصاد اليوناني.
- التهرب الضريبي الذي يحرم الخزينة اليونانية ما يقارب 20 مليار أورو سنويا .
- التوسع في الإنفاق الحكومي خاصة فيما يتعلق بالأجور و المعاشات .
- التعبئة الإدارية .
- تضخيم برامج الإنفاق الاجتماعي بأكثر مما تسمح به ظروف الاقتصاد اليوناني .

2- الأسباب الخارجية:

- إقدام البنك الأمريكي " غولدمان ساكس " على مساعدة اليونان لإخفاء حجم ديونها الحقيقي،كي تتمكن من تلبية شروط الانضمام لمنطقة اليورو .
- عدم الاستقرار في أسواق الديون اليونانية وغيرها من الأسواق المالية زاد من تداول المشتقات الأخرى، والمعروفة باسم مقايضة العجز عن سداد القروض.
- تعامل الشارع الألماني مع الأزمة اليونانية على أنها أزمة داخلية و على اليونان حل مشاكلها لوحدها، الأمر الذي دفع بانجلا مركل على مساندة الشارع الألماني في البداية لكسب

الانتخابات الإقليمية، على الرغم من علمها أن هذه الأزمة لها تداعيات سلبية على الاقتصاد الألماني.

ثانياً: المراحل الأولى للأزمة اليونانية.¹

بدأ الاقتصاد اليوناني ينمو بشكل سريع خاصة مع بداية انضمامه إلى منطقة اليورو وذلك منذ عام 2000

إلى غاية عام 2007 بمعدل 4,2% سنوياً، حيث ساعد اعتماد اليونان على الأورو على تسهيل عمليات الاقتراض خاصة من دول الاتحاد النقدي، وذلك من أجل تمويل وظائف القطاع العام و تحسين الخدمات الاجتماعية. لكن حتى بعد الانضمام إلى الأورو ظل إجمالي الدين المحلي يفوق 100% وذلك بسبب الأزمة العالمية 2008. والإيرادات العامة تراجعت بنسبة 15% عام 2009.

بدأت الأزمة اليونانية في أواخر عام 2009 مع انتشار المخاوف بين المستثمرين حول عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها نتيجة الزيادة الحادة لحجم الدين العام الذي وصل إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي أي 4 أضعاف المعدل الذي وضعته معاهدة "ماستريخت". وقد أدى ذلك إلى أزمة ثقة في الأسواق المالية اتضحت بارتفاع الفائدة على السندات اليونانية وارتفاع التأمين على السندات اليونانية ضد التخلف عن السداد. مما دق ناقوس الخطر في الأسواق المالية.

وفي مايلي خط زمني للأزمة اليونانية قبل تفجرها:

_أكتوبر 2009: تعيين حكومة يونانية جديدة بقيادة حزب باسوك الذي حصل على 92,43% من الأصوات الشعبية و 160 من مقاعد البرلمان الـ 300.

_نوفمبر 2009:

5- نوفمبر : مشروع الموازنة الجديدة يكشف عن عجز قدره 12,70% من إجمالي الناتج الإجمالي.

8- نوفمبر : مشروع الموازنة النهائية يهدف إلى خفض العجز إلى 8,7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010. مع توقع ارتفاع الدين العام إلى 121% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 بعد أن وصل إلى 113% في 2009.

_ديسمبر 2009:

1 تيموثي بانكروفت، Hinchey عن الموقع:

: اطلع في http://english.pravda.ru/opinion/columnists/26-03-2011/117347-portugal_crisis-0 الساعة 09:12:09.

08-ديسمبر: وكالة فيتش تخفض تصنيف اليونان إلى BBB+ من A- مع توقعات سلبية.
14-ديسمبر:حكومة باباندريو تضع الخطوط العريضة للسياسات الرامية إلى خفض العجز و استعادة ثقة المستثمرين.

16- ديسمبر:ستاندر د اند بورز تخفض تصنيف اليونان إلى BBB+ من A-.

22-ديسمبر:وكالة موديز تخفض تصنيف اليونان إلى A2 من A1.

_جانفي 2010:

14- جانفي: اليونان يكشف عن برنامج الاستقرار و النمو الذي يهدف إلى خفض العجز من 12.7% في 2009 إلى 2.8% عام 2012.

20-جانفي : إصدار سندات لمدة 5 سنوات لرفع هوامش الإنتاج الزراعي .

_فيفري 2010:

2- فيفري :الحكومة اليونانية تجمد أجور القطاع العام خاصة الذين يتقاضون اقل من 2000 أورو شهريا.

3- فيفري:المفوضية الأوروبية تدعم برنامج الاستقرار و النمو، و خفض الأجور.وهو ما يعرف بخطة التقشف.

24- فيفري:إضراب عام ضد خطة التقشف يوقف الخدمات العامة و نظام النقل.

25- فيفري: بعثة الاتحاد الأوروبي في أثينا مع خبراء الصندوق الدولي يسلم تقييما قاتما ماليا للبلاد.

_مارس 2010:

5- مارس:تخفيض جديد في أجور القطاع العام و زيادة الضرائب على الأرباح التي تحقق وفورات من 4.8 مليار أورو.و شملت التدابير التقشفية أيضا زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2% إلى 21%، وخفض المكافآت من الرواتب بنسبة 30%، زيادة الضرائب على الوقود و التبغ و الكحول و تجميد معاشات التقاعد التي تمويلها الدولة في 2010.

11-مارس: إضراب عام في القطاعين العام و الخاص.

15-مارس: وزراء مالية الاتحاد الاقتصادي و النقدي يوافقون على آلية تهدف إلى مساعدة اليونان دون الكشف عن أي تفاصيل.

18-مارس: "باباندريو" يحذر من اليونان لن تكون قادرة على خفض العجز وذلك لارتفاع

تكاليف الاقتراض مما يفرض احتمالية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.¹

19-مارس:أدله رئيس المفوضية الأوروبية " جوزيه مانويل باروسو" الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي بالموافقة على الاستعداد لتقديم حزمة مساعدات لليونان، و أكد على أن دول الاتحاد النقدي يجب أن تكون على أهبة الاستعداد لتقديم قروض مشتركة.

1 . أزمة منطقة اليورو، كاترين، عن الموقع: -//www.lesechos.fr/opinions/analyses/0201867612041- crise-de-la-zone-euro-le-jeu-des-sept-erreurs-281562.php اطلع في: 2012/04/15، على الساعة 12:30.

25- مارس: رئيس البنك المركزي الأوروبي جون كلود تريشيه يعلن انه ستخفض ضمانات قبول السندات إلى -BBB بدلا من معيار A- في الأجل الطويل حتى 2011 ، وذلك للتعامل مع تصنيفات وكالة "موديز".

وبيع السندات اليونانية ب 10 مليار أورو لمدة 10 سنوات أي 3 مرات المبلغ المعتاد.

_أفريل 2010:

11-أفريل: زعماء الاتحاد النقدي يوافقون على خطة إنقاذ اليونان تتمثل في منحها قروض مشتركة ، وقد فرض خبراء اقتصاديون على اليونان خفض الإنفاق العام بما لا يقل عن 30 مليار أورو في غضون 3 سنوات.

- 13 أفريل: البنك المركزي الأوروبي يصوت على خطة الإنقاذ.

15-أفريل: "أولي رين" يقول ليس هناك شك في تقصير الحكومة اليونانية، وهناك شك كبير بعدم مشاركة ألمانيا في خطة الإنقاذ مع معارضة شعبية لهذه المشاركة.

20-أفريل: بيع أكثر من 1.5 مليار أورو من سندات الخزينة اليونانية بسبب رفع سعر الفائدة عليها.

23-أفريل: اليونان تطلب رسميا صرف أموال حزمة المساعدات لخطة الإنقاذ.

27-أفريل: وكالة "ستاندرد اند بورز" تخفض تصنيف اليونان إلى أقل من الدرجة الاستثمارية بسبب حالة السندات.

مع تزايد المخاوف من انتشار الأزمة و عدم السيطرة عليها تسارعت الأحداث و كبر الغضب الشعبي حيث في:

_ماي 2010:

1- ماي: احتجاجات كبيرة في أثينا ضد إجراءات التقشف.

2- ماي: تعلن اليونان عن إجراءات تقشفية جديدة. كما خفض تصنيف سندات الدين اليوناني على أنها سندات خردة ، الأمر الذي دق ناقوس الخطر في الأسواق المالية.

كما وافقت دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح اليونان قرضا

مشروطا بمبلغ 110 مليار أورو مقابل قيام اليونان بإجراءات تقشف قاسية وهي المرة الأولى التي يتدخل فيها صندوق النقد الدولي لدعم الاستقرار المالي في منطقة اليورو منذ إنشائها سنة 1999. (80 مليار أورو قرض من دول منطقة اليورو و 30 مليار من صندوق النقد الدولي).¹

3-ماي: البنك المركزي الأوروبي يعلن أن السندات اليونانية مقبولة كضمان بغض النظر عن تصنيفها.

4-ماي: اليوم الأول من الإضرابات ضد إجراءات التقشف وتسجيل تراجع في أسواق المال العالمية بسبب مخاوف انتشار الأزمة.

5-ماي: مقتل 3 أشخاص بسبب إلقاء قنابل بنزين على فرع "بنك مارفين" في شارع "ستاديو" ضمن سلسلة الاحتجاجات على إجراءات التقشف.¹

6-ماي: زيادة المخاوف من عدم قدرة منطقة اليورو على التعامل مع انتشار الأزمة، الذي ترجم في الأسواق المالية بارتفاع عمليات البيع خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أعطى التداول الالكتروني 1000 نقطة على حجم البيع كما انخفض مؤشر داوجونز الصناعي إلى 347 نقطة.

7-ماي: استمرار التقلبات في الأسواق خاصة في العملات الدولار مقابل الين و الدولار مقابل الأورو.

8-ماي: قادة دول منطقة اليورو يقرون في بروكسل إجراءات لحماية الأورو من اضطرابات السوق بعد الموافقة على خطة إنقاذ ب 100 مليار دولار لليونان.

9-10 ماي: البنك المركزي الأوروبي يقر خطة 750 مليار أورو و ذلك للتعامل مع الخوف من الأسواق ومنع انتشار الأزمة اليونانية إلى إسبانيا والبرتغال وحتى إيطاليا، والاتحاد الأوروبي (الملحق (04)) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ،حيث يصبح صندوق الاستقرار يتكون من 750 مليار أورو في صورة أذن للجنة الأوروبية للاقتراض 600000000000 €، التي تقدمها الدول و250 مليار التي يقدمها صندوق النقد الدولي.

جدول رقم (06): نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في 2010م

الدولة	نسبة العجز في الميزانية %	الدولة	نسبة العجز في الميزانية %
ايرلندا	14.7-	بلجيكا	5.8-
اليونان	12.2-	قبرص	5.7-
اسبانيا	10.1-	النمسا	5.5-
فرنسا	8.2-	ايطاليا	5.3-
البرتغال	8.0-	ألمانيا	5.0-
سلوفينيا	7.0-	فنلندا	4.5-
نيوزيلندا	6.1-	مالطا	4.4-
تشيكوسلوفاكيا	6.0-	لوكسمبور	4.2-

1 عبد الرحمن أياس، تدابير التقشف في اليونان، 2010/05/17 عن الموقع: <http://www.daralhayat.com/portalariclendi/142339> اطلع في: 2012،12:20/04/12.

	ج		
--	---	--	--

Source : Dadush, U., Paradigm Lost “ The Euro in Crisis”, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, pp, 45-47.

الفرع الثاني: تطور الأزمة اليونانية 2011.

اتبعت اليونان سلسلة من التدابير النقشفية في 2011 التي يتم مراقبتها عن كثب من قبل الجهات المانحة: صندوق النقد الدولي ودول منطقة اليورو. ومن بين التدابير التي تشكل جزءاً

من الاتفاق: 23- جانفي 2011 : نجاح FESE (*) في تفعيل أول قسم من عملية طرح السندات اليونانية، العملية

التي تعد بالحصول على 5 مليار أورو من أكثر من 45 مليار أورو على مستوى الأسواق.

- 23 فيفري 2011: إضراب عام في اليونان ضد سياسة التقشف .

- 12 مارس: 2011 قمة أوروبية للاتفاق على منح اليونان قروض من 4 إلى 7 سنوات بسعر فائدة

من 4.2 % إلى 5.2 %.

- 15 ماي : 2011 قمة جمعت ستة وزراء مالية أوروبيين بلكسمبورغ للاتفاق على خطوة جديدة لإنقاذ اليونان.

- 13 جوان 2011: خفضت Standard & Poor's تصنيف اليونان إلى CCC

- جويلية 2011 : إتباع سياسة نقشفية جديدة حيث ضمت:

- خصوصية شركات بمليار أورو

- زيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 أورو للسنة.

- ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 أورو للسنة .

- زيادة الضريبة على المعاشات التقاعدية.

- خلق هيئة خاصة لاستغلال الممتلكات العمومية.

- 23 أكتوبر 2011 قمة بروكسل خلاف بين فرنسا و ألمانيا حول صندوق الإنقاذ الأوربي (قدرته

608 مليار أورو)، إذ لم توافق ألمانيا فرنسا حول تحويل الصندوق إلى بنك.

*FESE: الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي وهو عبارة عن مؤسسة منشأة وفق قواعد إنشاء مؤسسة تجارية في قانون لكسمبورغ، وفق عقد مبرم في 2010/06/07 بين 17 دولة عضو في منطقة الأورو مخصص لتمويل هذه الدول بضمن الدول الأعضاء في منطقة اليورو بمبلغ إجمالي 440 مليار أورو.

-20 نوفمبر 2011 خطة إنقاذ جديدة تشمل إعفاء اليونان من سداد % 50 من ديونها المستحقة، ومنحها قرض 130 مليار أورو ما يعادل 171 مليار دولار و هو الإجراء الذي عرف بخطة الإنقاذ الثانية.

وكذلك اتفاق مجموعة العشرين على رفع مشاركات الدول في صندوق النقد طوعيا، بالإضافة إلى تعهد الصين على توجيه اقتصادها نحو نمو يقوم على زيادة الطلب الداخلي بشكل يدعم الانتعاش العالمي و الاستقرار المالي كونها تتمتع بفائض في ميزانها التجاري.

11 نوفمبر : 2011 عرض بابانديرو خطة الإنقاذ الجديد للاستفتاء العام بالإضافة إلى قرار تنحيه عن منصبه، و تأسيس حكومة جديدة تمثل الوحدة الوطنية، الأمر الذي أعطى تفاعل على مستوى الأسواق المالية كون أن هذه الحكومة ستعمل على حل الأزمة بشكل أفضل من سابقتها. 15 نوفمبر : 2011 طلب اليونان مساعدات تقدر 80 مليار أورو لتجنب الإفلاس قبل بداية السنة الجديدة 2012.

تعد الإجراءات التقشفية المتخذة في اليونان في 2011 صارمة وقاسية وغير مسبقة، واستجابت فقط لمتطلبات منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي، ولا تحمي مصالح المواطنين اليونانيين الذين يدفعون ثمنا باهظا مقابل البقاء في منطقة اليورو، و تجنب إعادة جدولة ديون بلادهم. فلم تستطع هذه الإجراءات تخفيض ديون اليونان وإخراجها من دوامة الركود الاقتصادي .

فوفقا لنتائج النصف الأول لسنة 2011 ارتفع معدل البطالة إلى 16.2% بعد أن كان 10% سنة 2009 بزيادة تقدر بنحو 57.28% ، كما أدى فصل 16.6% من الموظفين إلى انخفاض الإنتاج الصناعي إلى 36%.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن على اليونان أن تسدد 14.5 مليار أورو مستحقة بحلول 20 مارس 2012، حيث أثبت الخبراء أن اليونان يحتاج إلى 136 مليار أورو في شكل قروض جديدة من الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي علاوة على 34 مليار أورو باقية من خطة الإنقاذ الأولى.

قيمته 6.4 مليار أورو عبر التشدد في فرض الضرائب و تخفيض رواتب الموظفين وتقليص النفقات العسكرية و موازنة الاستثمارات العامة إلى 4% مبدئيا حتى 2015.

في الواقع على الرغم من الجهود التي بذلتها اليونان إلا انه لا يمكن الحد من التهرب من دفع الضرائب، أو الخروج من حالة الركود والكساد التي تفاقمت بسبب التقشف. مما زاد من مخاوف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي حول إمكانية إنقاذ اليونان.

1. برهوم أسماء و برهوم هاجر، أزمة اليونان، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، المركز الجامعي وادي سوف، الجزائر، يومي: 26 و 27 فيفري 2012، ص 6.

جدول رقم (07): النمو الفعلي والمتوقع للنتائج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان (2009-2015م)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
2.7	2.1	2.1	1.1	2.6-	4.0-	2.0-	النمو الفعلي للنتائج الإجمالي المحلي %
140	146	149	149	145	133	115	إجمالي الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)
6.0	5.9	3.1	1.0	0.9-	2.4-	8.6-	ميزان الحساب الجاري %

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

جدول رقم (08): نسبة الديون الحكومية والميزان الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو في عام 2010

الدولة	الدين الحكومي العام	ميزان الحسابات الجارية	الدولة	الدين الحكومي العام	ميزان الحسابات الجارية
النمسا	72.2	2.7	إيطاليا	119.0	-3.3
بلجيكا	96.7	1.0	لوكسمبرج	18.4	7.8
قبرص	60.8	-7.7	مالطا	67.1	-4.8
فنلندا	48.4	3.1	نيوزيلندا	63.7	7.1
فرنسا	82.3	-1.7	البرتغال	92.9	-9.9
ألمانيا	84.0	5.7	تشيكوسلوفاكيا	41.8	-3.5
اليونان	142.8	-10.5	سلوفينيا	37.3	-0.8
أيرلندا	94.9	0.5	إسبانيا	60.1	-4.6

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

الفرع الثالث: إعادة جدولة الديون اليونانية 2012.

لم يبق أمام اليونان خيارات أخرى إلا موافقة الدائنين على إعادة جدولة ديونها البالغة 450 مليار دولار لتتخفف من معدلها البالغ 198% من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 120.5% من الناتج المحلي عام 2020. هو الحل الذي يفضلته الاتحاد الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، وكذا صندوق النقد الدولي

أولاً: عملية إعادة جدولة الديون

رأى الاتحاد الأوروبي انه لتحسين وضع الميزانية، يجب سداد الديون أو إعادة جدولتها، وستقوم الاعتبارات السياسية والاقتصادية بتحديد الطرف المسؤول عن تسديدها. وفي هذه المرحلة سيواجه القطاع الخاص زيادة في الضرائب، وسيعاني العمال من البطالة وانخفاض الرواتب، وبغياب النمو سيواجه الدائنون إعادة جدولة لديونهم، وبالتالي انتقال الثروة إلى المدينين لهم. وفي الاتحاد الأوروبي سيتحتم على ألمانيا أن تتنازل عن ديون دول الاتحاد الواقعة على حدود البحر المتوسط¹.

ومن المحتمل أن تحافظ البنوك على سيولة عالية، وان تشدد على الإقراض، إلى جانب أنها ستعاني من زيادة في الديون المتعثرة. وستعاني منطقة اليورو من انعدام الاستقرار المالي وتوتر القطاع المصرفي. وفي الوقت الذي تتزايد فيه مخاطر الإفلاس السيادي والمصرفي، يتوجب على البنوك أن تعيد الرسملة، وان تقوم بتقليص ميزانياتها لتصل إلى نسبة 09% من الشريحة الأولى. وبما انه من غير المحتمل أن يلعب القطاع الخاص دوراً في الاستثمار في هذه الحلول، فسببى الدور للاستحوادات الحكومية والتوطين الجزئي. ونتيجة ذلك فمن الممكن أن يعاني القطاع المصرفي من الاضطرابات الائتمانية². وبالرغم من ذلك ستستمر دول الاتحاد بالاستفادة من سوق السندات ومن أوضاع السيولة المضمونة. وإذا ما ساءت الأوضاع، ستمد البنوك المركزية دعمها للنظام المالي.

فقد أعلن مصدر حكومي يوناني في 1 مارس 2012 قبل أربع ساعات من انتهاء المهلة المحددة لإلغاء ديون اليونان، قبول الجهات الدائنة في القطاع الخاص اليوناني المشاركة في عملية إلغاء قسم من ديون البلاد "تجاوزت 75%" على الأقل، في ما يبدو تأكيداً بإمكانية انجاز العملية بنجاح.

وكانت اليونان حذرت من أنها ستتخلى عن العملية إذا لم تمثل نسبة استجابة الجهات الدائنة 75% على الأقل من الديون.

و كان أمام المصارف وشركات التأمين أو إدارات الصناديق المالية في العالم اجمع التي تملك سندات يونانية سيادية، مهلة تنتهي الساعة 20:00 ت غ من نفس اليوم لتعلن ما إذا كانت تقبل أم لا مبادلة سنداتها طوعاً ملغية بذلك أكثر من 100 مليار أورو من ديون اليونان، من أصل إجمالي أكثر من 350 مليار أورو مستحقة على اليونان.

1. إعادة هيكلة ديون اليونان 2012/04/04، عن الموقع: www.france24.com/ar/20120402-eurozone-15-years-economic-crisis-jobless-millions-top-record اطلع في: 2012/04/13.

2. المشاركة في إعادة جدولة ديون اليونان، 2012/04/29، عن الموقع: <http://maktoob.news.yahoo.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%063753339.html> اطلع في: 2012/04/28.

إن إعادة جدولة ديون اليونان حيوية لأنها ترمي إلى تجنب البلاد بلوغ مرحلة التخلف عن السداد في 20 مارس أمام استحالة تسديد 14.4 مليار أورو من السندات التي يستحق سدادها في هذا التاريخ¹. والتي علقت اليونان آمالا كبرى على نجاحها.

فقد أعلنت الجهات الدائنة التي تمثل أكثر من 55% من 206 مليارات أورو من الدين اليوناني المعني بعملية إعادة الجدولة الطوعية أنها ستشارك في العملية، في ما يشبه نصف إفلاس مضبوط للبلاد يهدف إلى تهدئة منطقة اليورو. مع العلم المصارف الرئيسية اليونانية والأجنبية التي أبدت استعدادها لكي تبادل طوعا سنداتهم باسهم جديدة بقيمة مخفضة أكثر من النصف سيشكل خسارة كاملة بنسبة 73% لهذه المؤسسات بحسب بنود العملية التي تم التفاوض على تفاصيلها على مدى أشهر بين الحكومة اليونانية والجهات الدائنة لها.

ومن أجل إقناع الدائنين الذين لا يزالون مترددين في المشاركة بالعملية قام معد المالية الدولي الذي يمثل أبرز المصارف في العالم بكشف اسم حوالي 30 مصرفا كبيرا أو صندوق استثمار أعطوا موافقتهم على المشاركة و من بينها "دويتشه بانك"، "اتش اس بي سي"، "بي ان بي باريبا"، "سوسيتيه جنرال" و"ديكسيا".

و إلى جانب المؤسسات الكبرى فإن بقية الدين اليوناني موزع بين مئات صناديق الاستثمار أو مصارف صغيرة لم تعبر عن مواقف علنية ولم تعلن قرارها قبل انتهاء مهلة التبادل².

في الوقت الذي أملت فيه اليونان التمكن من الاعتماد على مشاركة أكثر من 90% من إجمالي الدين لكي تتم مبادلتها ما سيتيح لها القيام بالعملية بنجاح، قامت بإدخال بنود عمل جماعي في العقود التي تدير السندات القابلة للتبادل. وهذه البنود تتيح فرضا على كل الدائنين تعديلا لم يكن ليقبله سوى قسم منها الذي يمثل الـ 75% من الديون التي حددتها اليونان.

في ذلك الوقت صدر تقرير داخلي لمعهد المالية الدولي بان التخلف عن إعادة جدولة الديون سيؤدي إلى زعزعة الاقتصاد الأوروبي والعالمي. مشيرا إلى أن كلفة إفلاس اليونان تصل إلى 1000 مليار أورو.

09- مارس أعلنت الحكومة اليونانية أن العملية التي أجرتها الخميس لمبادلة سنداتها مع دائنين من القطاع الخاص لتفادي التخلف عن السداد أفضت إلى موافقة 83.5% من هؤلاء الدائنين على مبادلة السندات، وذلك في إطار عملية إعادة جدولة الديون السيادية الهائلة.

1. صوفي ماركس، إعادة هيكلة ديون اليونان، 8 / 2012/03. على الموقع:

<http://www.france24.com/ar/node/774047> ، اطلع في: 2012/04/24.

2. إعادة جدولة ديون اليونان، عن الموقع: <http://www.france24.com/ar/node/774047> اطلع في: 2012/04/28.

وبناء عليه أوصت الحكومة بتفعيل "بنود العمل الجماعي" الملحقة بالسندات التي ستتم مبادلتها ما يجبر حاملتها على الموافقة على شروط المبادلة وبالتالي سيرفع نسبة الموافقة على مبادلة السندات إلى 95.7%، كما جاء في بيان لوزارة المالية.

ثانياً: نتائج إعادة الجدولة.

- 6 افريل: أصبحت البنوك الكبيرة اليونانية تواجه شبح التأميم في ظل الدعم الكبير الذي تحتاج إليه هذه البنوك لإعادة هيكلة رؤوس أموالها من قبل آلية الاستقرار المالي، حيث سيتعين عليها أن تقدم للبنك المركزي اليوناني خططها لتعزيز مدى كفاية رؤوس أموالها بعد الآثار التي تعرضت لها نتيجة لخفض قيمة السندات اليونانية.

وكانت البنوك -التي تقلص إجمالي قيمة رؤوس أموالها السوقية إلى أقل من 3 مليار أورو- قد اضطرت إلى التخلص من جانب كبير من أصولها العقارية غير انها لم تحقق إلا بعض النتائج المتوسطة بسبب الانخفاض في أسعار الأسهم، وطالبت البنوك بان يتم منح حاملي الأسهم حوافز لشراء أكبر كم ممكن من الأسهم بعد ثلاث سنوات بحيث تعود الأسهم مرة أخرى إلى أيدي القطاع الخاص اليوناني. غير انه أعلن ان البنك المركزي غير راض عن خطط العمل التي قدمها المقرضون-البنوك الأخرى-¹.

- 9 افريل: احتلت اليونان المرتبة الأخيرة في قائمة الدول الجاذبة للاستثمارات بين 14 دولة أوروبية وذلك حسب ما ذكرته صحيفة "كاثيميريني" اليومية، نقلا عن بيانات دراسة أجرتها النمسا.

وأوضحت الدراسة التي أجرتها وزارة الاقتصاد النمساوية أن أكثر ما يهم المستثمرين ليس تكاليف العمالة أو الضرائب، ولكن شبكات النقل وتوافر العمالة الماهرة والمدربة. وقد جاء ذلك بعد أيام قليلة من إصرار الجهات الدائنة لليونان على خفض الحد الأدنى للأجور بنحو 22 % حتى تتمكن الدولة من استعادة تنافسيتها².

1. البنوك اليونانية تواجه شبح التأميم، 2012/04/06، عن الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/06/visualizza_new.html_162382492.html

اطلع في: 2012/04/27.

2. اليونان تحتل المرتبة الأخيرة في الدول الجاذبة للاستثمار، 2012/04/11، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/visualizza_new.html_162323026.html

اطلع في: 2012/04/30.

- 12 افريل : سجل معدل البطالة في اليونان ارتفاعا جديدا ليصل إلى معدل قياسي عند 21.8 % في شهر جانفي مقارنة بشهر ديسمبر الذي سجل 21.2 % . حيث نقلت صحيفة "كاثيميريني" اليومية اليونانية عن المعلومات التي أعدها معهد الإحصاءات القومي اليوناني أن معدل البطالة تضاعف منذ عام 2010 مع المؤشرات الأولى لتأثير الأزمة التي أدت إلى لجوء أثينا للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لمنحها قروضا طارئة.

وقد أسفرت شروط الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بشأن خفض عجز الميزانية لمنح اليونان حزمة قروض إنقاذ عن موجة من غلق وإفلاس الشركات. وبدأت من شهر أفريل تشهد مؤشرات البطالة في اليونان بعض التعديلات بسبب عوامل موسمية¹. وبحسب جدول الأعمال الرسمي للاتحاد الأوروبي فان تبادل الأسهم بشكل ملموس تم بالنسبة لسندات الخزينة اليونانية و بالنسبة للأسهم الأجنبية في 11 أفريل باجمالي 86% . خفضت وكالة "موديز" العالمية للتصنيف الائتماني تصنيفها للديون السيادية لليونان إلى أدنى درجة ممكنة عند مستوى (C) بدلا من التصنيف السابق (CA). وتعطي "موديز" تصنيف (C) للدائنين الذين تعتبرهم على شفير التخلف عن سداد ديونهم. وتأتي هذه الخطوة عقب أكبر عملية إعادة جدولة لديونها السيادية التي وصفتها وكالة "موديز" بانها "تبادل متعثر ومن ثم تخلف عن سداد الديون". وقالت "موديز" أن المستثمرين الذين سيشاركون في تبادل الديون اليونانية سيحصلون على نحو 30% فقط من القيمة الاسمية للسندات الخاصة بهم متخليين بذلك عن معظم ديونهم المستحقة على أثينا. وتأمل اليونان التي تصارع أزمة ديون خانقة منذ سنوات² أن يؤدي الاتفاق إلى خفض ديونها المملوكة للقطاع الخاص التي تبلغ حاليا 200 مليار أورو (264 مليار دولار).

ويأتي إجراء "موديز" التي تتخذ من نيويورك مقرا لها رغم موافقة وزراء مالية الدول الأعضاء في مجموعة اليورو على منح اليونان الدفعة الأولى من أموال حزمة الإنقاذ الثانية لليونان البالغة قيمتها الإجمالية 130 مليار أورو (172 مليار دولار) مقدمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

1. البطالة في اليونان تسجل ارتفاعا جديدا، 2012/04/12، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/12/visualizza_new.html 184452688.html . اطلع في: 2012/05/01.

2. تخفيض جديد لديون اليونان، 2012/04/18، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/18/visualizza_new.html 186479652.html . اطلع في: 2012/05/02.

وسبق "موديز" في خفض تصنيف الديون السيادية لليونان كل من وكالة "ستاندرد اند" التي أقدمت على خطوة مماثلة في 27 مارس، ووكالة "فيتش" التي خفضت تصنيف اليونان في 24 مارس إلى أدنى مستوى بمقدار درجتين ليصل إلى تصنيف (C) منخفضاً من (CCC).

المطلب الثاني: أزمة الديون الإيطالية

توجهت أنظار العالم بعد أزمة اليونان إلى إيطاليا، وجميعها متخوفة من المصير المحتوم للديون الإيطالية، ومدى تأثيرها على الأسواق الأوروبية و أسواق المال العالمية.

الفرع الأول : بداية الأزمة 2011:

وهناك عدة أسباب تثير وتزيد من حدة المخاوف من تأثير أزمة ارتفاع الدين العام الإيطالي و هي:¹

- تعتبر إيطاليا ثامن أكبر اقتصاد في العالم، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ما يقرب من 2.1 تريليون دولار في عام 2010.

- تعد إيطاليا من أكبر الأسواق في العالم إصداراً للسندات الحكومية، وأي إخلال منها بسداد ديونها، سيؤدي إلى ارتفاع سعر فائدة الدين لأكثر من 12%.

- الارتفاع الهائل لحجم الدين بشكل قد يصعب اجتيازه، والذي وصل إلى 2.2 تريليون دولار في عام 2011م، وبما شكل ما نسبته 120% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م.(الملحق (05))

- تخفيض "ستاندرد اند بور" تصنيف إيطاليا مستوى واحد من "A+/A-1" إلى "A/A-1" معلقة ذلك بعدم قدرة إيطاليا على خفض الإنفاق العام وضبط أوضاعها المالية، خاصة في ظل توقعات النمو غير المشجعة أن امتداد الأزمة بتلك السرعة إلى إيطاليا أثار المخاوف من تتابع تداعياتها لباقي الدول الأوروبية.

وكان واضحاً أن إيطاليا تسير على خطى اليونان ، حيث أدت مخاوف المستثمرين من قدرة إيطاليا على إدارة التزاماتها إلى رفع عوائد سنداتها إلى ارتفاعات قياسية. وقد سبق ان وزير المالية الإيطالي "جيوليو تيرمونتني" دخل في محادثات عن الأزمة مع "جون كلاود جنكر" الذي يتراأس مجموعة وزراء المالية الدول السبعة عشر الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

في بداية تداولات 03 اكتوبر 2011 وصلت العوائد التي يجب على إيطاليا أن تدفعها على

1. التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية، العدد 19، مركز البحوث و الدراسات، الرياض، جانفي 2012، ص 22.

سندات العشرية 6.21% مع ارتفاع نسبته 0.19% وهو أعلى ارتفاع منذ 1997. و ارتفاع معدلات الفائدة على السندات يعني أن تكلفة تسديد الديون للبلاد تصبح أعلى.

ولان الديون الإيطالية هي الأعلى بين دول الإتحاد الأوروبي فقد وافقت على تطبيق إجراءات تقشفية كان الهدف منها إعادة ثقة المستثمرين و تخفيض الديون بمبلغ 70 مليار أورو بحلول 15/07/2011. و كانت هذه حركة إضافية إلى حركة خفض الديون بمبلغ 24 مليار أورو مقررة بالفعل ما بين 2011 – 2012¹

فالإجراءات التقشفية المطبقة بالفعل تعني انه مقابل كل 5 موظفين يتقاعدون في القطاع العام، سوف يتم تعيين موظف واحد فقط.

إذا أصبحت إيطاليا هي الدولة الرابعة من دول الإتحاد الأوروبي التي تتلقى مساعدات من الإتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي، يمكن للشعب الإيطالي أن يتوقعوا بان تكون هذه المساعدات على حساب تطبيق المزيد من الإجراءات التقشفية و الإصلاحات . من غير المحتمل أبداً أن تظل أزمة الديون السيادية محصورة في دول الإتحاد الأوروبي عندما يكون لدى ثالث و أول أكبر إقتصاديات في العالم ديون ضخمة عليهم سدادها.

جدول رقم (09): الناتج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمارات وميزان الحسابات الجارية لإيطاليا (2007-2011)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (مليار أورو)	2,119	2,307	2,117	2,055	2,246
الدين العام (مليار أورو)	1,602	1,667	1,764	1,843	1,924
الدين العام (نسبته من الناتج المحلي الإجمالي)	103.6	106.3	116.1	119.0	121.1
ميزان الحسابات الجارية (نسبته من الناتج المحلي الإجمالي)	51.7	-67.7	-44.1	-67.6	-78.2
إجمالي الاستثمارات (نسبته من الناتج المحلي الإجمالي)	21.9	21.2	18.9	20.2	19.9

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

الفرع الثاني: التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة

أولاً: إجراءات التقشف

source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, 1 September 2011.

بدأت إيطاليا سباقها لخفض الإعانات ومعاشات التقاعد مع إقرار خطة نقشف صارمة بقيمة 48 مليار أورو لمكافحة أزمة ديون منطقة اليورو التي تتهددها.

وكان مجلس الشيوخ الإيطالي قد أقر خطة النقشف هذه في محاولة لوقف انتقال أزمة الديون التي تنقسم حيالها دول منطقة اليورو. وقد شهدت الأسواق المالية تقلبات واضحة بعدها مع مخاوف من عدم تمكن عدد أكبر من البلدان الأوروبية المثقلة بالديون من الوفاء بمتطلباتها مع وصول عدوى الأزمة إلى إيطاليا ثالث أكبر اقتصاديات اليورو. فوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الاقتصادية "أولي رين" قوله "ما زالت نقطة ضعف الاقتصاد الإيطالي هي الدين العام الهائل، خاصة في ظل أجواء عدم الاستقرار" التي تشهدها القارة حالياً.

وأضاف رين "تجري مفاوضات مكثفة للاتفاق على الإجراءات الواجب اتخاذها بشأن أزمة اليونان والحيولة دون اتساع نطاق الأزمة"، مشيراً إلى قمة طارئة في بروكسل خلال 2011.

وكان البرلمان الإيطالي قد اتخذ خطوات عاجلة لإقرار إجراءات نقشف في وقت قياسي بعد طرح الحكومة مسودة قرار فحسب. وقالت صحيفة "أيل سولي 24 أوري" اليومية الاقتصادية "حينما تجد إيطاليا وسياسيوها أنفسهم وقد باتت ظهورهم إلى الحائط، فإنهم يعرفون كيف يتصرفون وما يتعين فعله، فهذه الموازنة تبعث بإشارة مهمة للأسواق". وأضافت "الآن نحن في حاجة إلى مرحلة ثانية من الإجراءات، إجراءات تدفع بالنمو، الذي بدونها لا يمكن تعزيز الوضع المالي ما يحمي إيطاليا لأمد أطول من أجواء عدم الاستقرار".

وتهدف موازنة النقشف الجديدة لخفض العجز من 4.6% من إجمالي الناتج الداخلي العام الماضي 2010 إلى 0.2% بحلول 2014.

وتشمل موازنة النقشف¹:

- تسهيلات ضريبية ممنوحة للأسر

- خفض الشريحة الأكبر من المعاشات و الدعم المقدم للأقاليم.

- القيام بالمزيد من عمليات الخصخصة.

1 CATHERINE CHATIGNOUX , crise-de-la-zone-euro-le-jeu-des-sept-erreurs , <http://www.lesechos.fr/opinions/analyses/0201867612041-crise-de-la-zone-euro-le-jeu-des-sept-erreurs-281562.php>

وكان المحللون قد حذروا من الخطر الذي يمثله الاقتصاد الإيطالي الذي يكاد يكون راكدا، فضلا عن التوترات داخل الائتلاف الحاكم برئاسة رئيس الوزراء "سلفيو بيرلوسكوني"، لكنهم استبعدوا أن تطلب إيطاليا خطة مساعدات خارجية، إلى أن شهدت بورصة "ميلانو" انخفاضا قليلا بلغ 0.08 % خلال التعاملات اليومية على غرار الانخفاضات التي شهدتها بورصات أوروبية أخرى. وكان واضحا أن يصوت البرلمان على إجراءات تقشفية أخرى.

تمثلت خطة إيطاليا التقشفية الثانية في:1

- رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة.

- فرض ضريبة على الأغنياء.

- تخفيض الإنفاق الحكومي و إنفاق المجالس المحلية.

- مكافحة التهرب الضريبي.

و هي أهم الإجراءات المذكورة في الخطة التقشفية للحكومة الإيطالية التي أقرها أعضاء البرلمان الإيطالي والمقدرة قيمتها الإجمالية ب450 مليارا و200 مليون أورو.

فتفاصيل الخطة تتضمن الحصول على إيرادات ضريبية جديدة ما بين 2012 - 2014 بقيمة 39مليار أورو، بالإضافة إلى إيرادات ضريبية أخرى بقيمة 25ملياراً، والحصول على 4 مليارات أورو من خلال رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة.

في ثنايا الخطة أيضا فرض ضريبة على الأغنياء أي من يتعدى دخلهم السنوي 300000 أورو وذلك بنسبة 3% التي تعتبر أقل من تلك المقترحة في النسخة الأولى من الخطة حيث قدرت آنذاك 5 % على من يترواح دخلهم السنوي ما بين 90000 و 150000 أورو.

وقد أبدت النقابات معارضتها لتلك الإجراءات، ونفذت كبرياتها "سي جي إي إل" تظاهرة رمزية خارج البرلمان قبل تصويته على خطة التقشف.

كما انتقدت "إيما مارس يغاليا" رئيسة اتحاد "كونفيندوستريا" للعمال الخطة قائلة أنها "تعتمد في الأساس على زيادة الضرائب" بينما لا تقلل الإسراف البيروقراطي بخلاف الوعود الحكومية بذلك.

1 . إيطاليا تقر خطة تقشف ثانية، 2011/09/14 على الموقع: <http://arabic.euronews.com/2011/09/14/the-plan-behind-italy-s-austerity-measures>، اطلع في : 2012/01/02.

وفي تلك الأثناء يبذل زعماء بلدان منطقة اليورو وعددها 17 بلدا جهودا محمومة لتسوية الخلافات حول خطة إنقاذ جديدة لليونان والإعداد لقمة تتناول أزمة الديون.

ثانيا: المساعدات المقدمة لإيطاليا¹

تدخل البنك المركزي الأوروبي:

قام بشراء السندات الإيطالية و هو الأمر الوحيد الذي منع من ارتفاع تكاليف اقتراض إيطاليا ارتفاعا صاروخيا، نتيجة الشكوك المحيطة بقدرة روما على سداد ديونها التي تقدر ب 1.900 تريليون أورو.

تدخل صندوق الإنقاذ أو الاستقرار:

نظرا لان نصف موارد صندوق الاستقرار المالي الأوروبي مخصص أصلا لدعم اليونان وإيرلندا والبرتغال ولمصارفها، فان المتبقي لإيطاليا وإسبانيا لا يتجاوز 200 مليار أورو (272 مليار دولار). ولقد أجريت بعض المحاولات لرفع هذا المبلغ الصغير إلى 2 تريليون أورو لكن دون جدوى، وبما أن صندوق النقد الدولي أيضا لا يملك الأموال الكافية لدعم إيطاليا وإسبانيا فان ضغوط ديون إيطاليا بلغت نقطة اللاعودة.²

ثالثا: انعكاسات إجراءات التقشف³

مع استمرار ارتفاع عوائد السندات الإيطالية العشر سنوية إلى ما فوق مستوى 7%، و تفاقم الأزمة في أدى إلى:

1. نفسه.

2. لماذا أيام إيطاليا مع اليورو معدودات، 2011/12/11، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/visualizza_new.html 16145
9808.html اطلع في: 2012/04/02.

3. تفاصيل تقشف إيطاليا، 2011/12/14 على الموقع: [http://arabic.euronews.com/the-plan-behind-italy-s-](http://arabic.euronews.com/the-plan-behind-italy-s-austerity-measures/)
austerity-measures/ اطلع في: 2012/04/03.

-استقالة رئيس الوزراء الإيطالي "سيلفيو بيرليسكوني"، و تعيين حكومة تكنوقراطية غير منتخبة بقيادة "ماريو دراغي".

-قامت إيطاليا بدفع المزيد من الإجراءات التقشفية ، و نجحت الحكومة التكنوقراطية في تصويت الثقة.

-مما أدى أيضا إلى تخفيف حدة أزمة عوائد السندات على الرغم من أن العوائد بقيت عند مستويات عالية بشكل غير مريح. في حين حذرت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني بأنه قد يكون من المحتم خفض التصنيف الائتماني الحالي لإيطاليا +A. (الملحق (06)).

و هذا يشير إلى إعتقاد الوكالة بارتفاع المخاطرة المرتبطة مع أزمة الديون السيادية الإيطالية. في المقابل قد يؤدي هذا الأمر إلى رفع تكاليف الإقتراض لتمويل الإحتياجات الإيطالية للإيفاء بالتزاماتها الحالية.

- و رأى السيد "ديفيد ريلي" رئيس التصنيفات السيادية العالمية لدى فيتش " بان مصير اليورو سوف يقرر على أبواب روما. على الرغم من ان إيطاليا مهمة أكثر بكثير لمشروع اليورو من اليونان و ديونها غير هامة نسبياً. رأى السيد "ريلي" بان خفض التصنيف الائتماني الإيطالي كان حتمياً نظراً لعدم وجود خطة واضحة للتعامل مع أزمة اليورو (على مستوى متكامل) و بسبب الدين الإيطالي العام الذي وصل عند 1.9 ترليون أورو".¹

- وصل مؤشر مدخرات الأسر في إيطاليا إلى 12 % خلال عام 2011 مسجلاً أدنى مستوى له منذ عام 1995 لينخفض بنسبة 0.7 % مقارنة بعام 2010. وذكر معهد الإحصاءات القومي الإيطالي ان القوة الشرائية للأسر انخفضت بنسبة 0.5 % خلال عام 2011 رغم ارتفاع الدخل المتاح بنسبة 2.1 %.

- صرحت نائبة مدير عام البنك المركزي الإيطالي "انا ماريا تارانولا" بان دخول الأسر الإيطالية تراجعت بنسبة 4 % منذ بداية الأزمة الاقتصادية في عامي 2008 و 2009. وقالت " تارانولا" في مؤتمر صحفي أن إجمالي الناتج المحلي في البلاد قد انخفض بنسبة 06 % مقارنة بإحصاءات 2008-2009.

وأضافت المسؤولة الإيطالية انه من الضروري استئناف عملية النمو المالي في البلاد من خلال "إزالة العوائق والقيود غير الضرورية في مجال المنافسة والنشاط الاقتصادي بالإضافة إلى خلق إطار مؤسسي أكثر ملائمة للشركات والعاملين".²

1. تخفيض تصنيف إيطاليا، 2012/04/04، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/04/visualizza_new.html 161459808.html. اطلع في: 2012/04/28

2. انخفاض مؤشرات الدخل في إيطاليا، 2012/04/23، على الموقع: <http://www.islammemo.cc/culture-and-economy/2012/04/23/144570.html> اطلع في: 2012/04/30.

- تززع ثقة الأسواق: حيث حتى وقت قريب، ظل البعض يجادل بان إيطاليا وإسبانيا -بعكس اليونان- ليستا مفلستين، بل تعانيان من قلة السيولة بسبب إجراءات التقشف والإصلاحات. لكن بمجرد أن تفقد الدولة التي تعاني قلة في السيولة ثقة الأسواق، فإنها تحتاج لوقت -عادة بعد عام أو أكثر- لاستعادة هذه الثقة بعد اتخاذ الإجراءات الصحيحة

-قررت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد اند بورز" خفض التصنيف الائتماني لإيطاليا إلى BBB+ لتصبح في مستوى أيرلندا داخل منطقة اليورو، وفي مستوى البيرو وروسيا خارجها، كما أعلنت وكالة الأنباء الإيطالية نقلا عن مصادر حكومية.

وقالت الوكالة أنها المرة الأولى التي تنتقل فيها إيطاليا إلى المستوى B لأنه لم يسبق أن سحبت أي وكالة تصنيف الدرجة A من إيطاليا. وكانت "ستاندرد اند بورز" خفضت في سبتمبر تصنيف إيطاليا من A+ إلى A، وبررت ذلك بعدم استقرار حكومة "برلوسكوني" والتردد بشأن تدابير التقشف¹.

الفرع الثالث: تطور الأزمة في 2012.

أولا: نتائج الإجراءات المتبعة

مع استمرار الأزمة في منطقة اليورو للعام الثالث على التوالي، و فشل الإجراءات التي اتبعتها إيطاليا في التخفيف من حدها. حيث أعلن بنك إيطاليا ان الديون العامة على إيطاليا انخفضت بصورة طفيفة في فيفري 2012 لكنها مازالت عند معدلاتها المرتفعة القياسية. وانخفضت الديون بمقدار 6.8 مليار أورو لتصل إلى 1928.2 مليار أورو بعد أن كانت قد بلغت 1935 مليار أورو في جانفي. وكان الرقم القياسي المرتفع السابق 1911.8 مليار أورو قد تم تسجيله في جويلية 2011. وظلت الديون تحوم حول نحو 1.9 تريليون أورو خلال السنوات القليلة الماضية وظلت ثابتة مقارنة مع إجمالي الناتج المحلي عند ما يزيد قليلا على 120% وهي النسبة الأعلى بمنطقة اليورو.

كما أعلن معهد الإحصاء الإيطالي "استات" أن التضخم في أسعار الوقود ظل ثابتا في الأشهر الأولى وبلغ المعدل السنوي في زيادة سعر البنزين 18% وهو نفس المعدل المسجل في العام السابق، بالنسبة للديزل بلغ 25.2% مقابل 25.5 في 2011. ويذكر أن أسعار الوقود ظلت تزيد بشكل منتظم على مدى الستة أشهر الأخيرة من عام 2011.

1. أدنى مستوى لمدخرات الأسر في إيطاليا منذ 05، 2012/04/1995، على الموقع:

و قد كشفت توقعات صندوق النقد الدولي في أبريل التي أعلنها أن الاقتصاد الإيطالي - الذي يمر بمرحلة كساد- بنسبة 1.9% خلال عام 2012 سيصل إلى 0.3% خلال عام 2013. وتعد هذه المؤشرات أكثر إيجابية من تلك التي أعلنها الصندوق في جانفي عندما سجلت التوقعات تراجع بنسبة 2.1% في عام 2012 بينما تصل إلى 0.6% خلال عام 2013. كما سجل معدل البطالة في إيطاليا مؤشرا إيجابيا خلال بداية عام 2012 والذي بلغ 9.5% مقارنة بمتوسط منطقة اليورو التي بلغ معدلها 10.9% طبقا لتقرير صندوق النقد الدولي. من جهة أخرى يتوقع مزيدا من التراجع في عام 2013 عندما يتم تسريح 9.7% من القوى العاملة في إيطاليا بينما يسجل متوسط منطقة اليورو 10.8%¹.

ثانيا: الخيارات المتاحة أمام إيطاليا

1- المقرض الملاذ الأخير:

إذا لم تعثر إيطاليا على مقرض الملاذ الأخير (Lender of Last Resort) ليشتري ديونها ريثما تستعيد الثقة المفقودة فيها، فإن مشكلة قلة السيولة قد تتحول تلقائيا إلى إفلاس. وفي ظل هذا السيناريو سيفاقم المستثمرون حجم ديون الدولة المعنية، بحيث توصل الأسواق أبوابها في وجهها، أو يصبح من المتعذر ضبط ديناميكية الديون².

ولهذا فإن إيطاليا والدول التي تشكو "سيولة لا إفلاسا" بحاجة إلى "جرعة علاج كبيرة" لمنع انهيارها تحت وطأة الديون، لكن المشكلة هي عدم وجود ملاذ أخير للاستدانة منه يكون موثوقا به في منطقة اليورو. وثمة حاجة ملحة لإيجاد هذا الملاذ الأخير، وسندات اليورو أمر مستبعد بسبب معارضة ألمانيا لها، ولأن إقرار هذا الخيار يتطلب تعديل المعاهدات الأوروبية، وهو ما يحتاج إلى سنوات لانجازه.

1. تراجع الاقتصاد الإيطالي بنسبة 1.9%، 2012/04/17، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/17/visualizza_new.html_186422992.html ، اطلع في: 2012/04/30.

2. انخفاض الديون الإيطالية، 16/ 2012/04/ 17:37، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/16/visualizza_new.html_185587785.html . اطلع في: 2012/04/24.

2- إعادة جدولة إجبارية: لكن منظمة لديون إيطاليا ولكن المشكلة الأساسية متمثلة في أن ضغوط الديون بلغت نقطة اللاعودة، وان روما بحاجة إلى نمو بأكثر من 5% في ناتجها المحلي الإجمالي كي تتفادى تفجر أزمة ديونها. كما أن إنتاج إيطاليا يمر حالياً بمرحلة انحدار مروع، وتشديد إجراءات التقشف والإصلاحات الضرورية لتحقيق استقرار على المدى المتوسط سيفاقم الركود الحالي، ورفع الضرائب وخفض الإنفاق والتخلص من نسبة من العمالة خلال عمليات الجدولة ستكون له تداعيات سلبية على الدخل وسوق الوظائف ومنظومة العرض والطلب.

مما سيسبب خسائر مالية كبيرة للمقرضين في إيطاليا وخارجها لأنها لن تعيد إليها النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية. تحقيق هذه الغاية بحاجة لخفض حقيقي في قيمة الأورو أو خفض مستويات الأسعار، وهو ما لن يحدث.

ويبقى أمام إيطاليا مبادلة ديونها مع دائئها كأسلوب آخر للتخفيف من حدة الأزمة.

المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية في البرتغال و اسبانيا

بعد انتقال الحمى اليونانية إلى ايرلندا و إيطاليا ، كان من البديهي أن تصيب البرتغال و اسبانيا أولاً بسبب التقارب الجغرافي ثم التشابه الاقتصادي فهما أيضاً من اضعف حلقات معاهدة ماستريخت.

المطلب الأول : الأزمة في البرتغال

في ظل سعي أوروبا لاستيعاب أزمتها حتى تتفجر أزمة البرتغال عندما وصلت أسعار الفائدة على السندات إلى أكثر من 12 % الأمر الذي اندر بوقوع الأزمة.

الفرع الأول بداية أزمة البرتغال 2009

بدأت عند حدوث عجز في ميزانيتها وصل إلى 9.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2009، أدى إلى تعرض أسواق البرتغال لهبوط حاد أثار القلق من تعرضها لنفس الأزمة التي تواجهها كل من اليونان وايرلندا، بعدما أعلن المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية " جواكين ألمونيا" عن وضع البرتغال التي أثبتت فقداناً دائماً للتنافسية منذ انضمامها إلى الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي. الماهرة.¹

1. أزمة ديون البرتغال في «المنطقة الحمراء» بعد سقوط الحكومة، 2011/09/12، على الموقع: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=614274&issueno=11806> اطلع في: 2012/01/12.

و ذلك بعد عقود من اعتماد اقتصادها على العمالة منخفضة التكلفة، تعرضت البرتغال إلى أزمة شديدة إثر امتداد الاتحاد الأوروبي شرقا وتخفيف القيود التجارية المفروضة على العلاقات التجارية مع آسيا. أما اليوم فإنها تعاني في المنافسة مع نظرائها الأغنى في الاتحاد الأوروبي من الدول التي كانت تواجه معدلات نمو ثابتة خلال العقد الماضي. فيقول "كاميلو لورينسو" المعلق الاقتصادي في لشبونة: «إن الدول مثل الشركات تماما، فيجب أن تكون سباقا»، ويضيف: «لم تدرك البرتغال أنها سوف تصبح منعزلة في ظل توسع الاتحاد الأوروبي، فلا أحد ينتبه ما لم تحدث صدمة». ويضيف "لورانسو" انه لا يعتقد أن الحكومة لديها المهارة السياسية أو الخطط المتמاسة لمعادلة العجز.¹ (الملحق (07)).

ومن جهة أخرى أرجع تفاقم أزمة العجز في البرتغال إلى الانخفاض الشديد في عائدات الضرائب، وأضاف أن العجز في الموازنة أصبح أمرا طبيعيا في الوقت الراهن قائلا: «تواجه كل الدول المتقدمة حاليا مشكلات تتعلق بالعجز في الموازنة». ومن جهة أخرى أصيب بعض كبار رجال الأعمال في البرتغال بصدمة بالغة في ظل حالة الهلع التي أصابت الأسواق بعد الإعلان عن عجز الموازنة، خصوصا انه لم يتم الإفصاح عن أي بيانات تفصيلية. فقد قال "بأولو مويتا ماكيديو" نائب رئيس بنك «ميلنيام بي سي بي» الذي حاز على استحسان الجميع عندما كان أكبر المسؤولين عن الضرائب في الفترة من 2004 إلى 2007 بعدما أجرى إصلاحات على النظام الضريبي: «من الواضح أن الأسواق بالغت في رد فعلها. ولكن لا أحد يمكنه الاعتراض على أننا نحتاج إلى تقليل الإنفاق».

حيث بلغ الدين العام في البرتغال 76.6 % في عام 2009 نظرا لارتفاع معدلات البطالة والإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية مثل: السدود، أنظمة الطاقة الهيدروكهربائية، وخطوط السكك الحديد السريعة مع مدريد.²

الفرع الثاني: تطور الأزمة في 2010-2011

أولا: الأزمة في 2010.

بحلول 2010 أصبح "خوسيه سقراطس" رئيسا للوزراء من الحزب الاشتراكي. مدته في المنصب سوف تذكر كواحدة من أصعب الفترات في التاريخ الاقتصادي للبرتغال بعد الحرب العالمية الثانية بسبب:

1 . مهدي موسى، تسونامي ديون اليورو يغرق اليونان و البرتغال، 2011/10/25، على الموقع: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=629969&issueno=11909> ، اطلع في: 2012/03/30.

- الأرقام القياسية للبطالة.

- فقدان الأسر للقدرة الشرائية والتدهور الاقتصادي.

- وقد ارتفعت ضرائب الدخل بشكل كبير لخفض العجز الهائل.

و رغم هذه الإجراءات وصل عجز الموازنة إلى 9.8% عام 2010 ، بالمقابل ارتفع دين البرتغال إلى 85 % من إجمالي الناتج المحلي ، كما أن معدلات الفائدة على سندات الديون فاقت 12% خلال عام 2010.

وعليه في 29 نوفمبر 2010 أقر البرلمان البرتغالي خطة الموازنة ل 2011 التي أملت الحكومة أن تمكنها من تجنب طلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، الخطة تتضمن¹ :

- تقليص أجور موظفي القطاع العام بـ 05%.

- رفع ضريبة القيمة المضافة من 21% إلى 23%.

- القطاع الصحي سيكون من بين أكبر المتضررين من هذه الخطة التقشفية الصارمة التي جاء في ثناياها أن الحكومة ستقلص إنفاقها العام على النظام بأكمله.

- كما ستخفض قيمة المساعدات التي تمنحها لآباء المواليد الجدد.

-التخفيض سيمس أيضا الإنفاق على مؤسسات الحكومة المركزية والحكومات الجهوية.

وقد كان متوقعا أن هذه الميزانية ستخرج البرتغال من دائرة الدول المتأزمة في منطقة اليورو حسب الحكومة، كما أنها ستمكن الأخيرة من رفع إيراداتها إلى نسبة 41.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011 من نسبة 40.25% لـ 2009. كما توقع نموا منعدما للاقتصاد البرتغالي 2011 لتأثير الخطة التقشفية على جيوب المواطنين.²

لكن في الواقع تحقق نمو يقدر بـ 0.9% عام 2010 و انكماش مقدر بـ 01% ، مع حجم دين يقدر بـ 91.1% بسبب ارتفاع عوائد السندات البرتغالية التي وصلت إلى أكثر من 09% . ووصل الدين العام إلى 93% عام 2010.

_ثانيا: الأزمة في 2011.

1 . الأزمة المالية تطل برأسها من جديد في أوروبا، 2010/09/30، على الموقع:

<http://www.lebanese-forces.com/web/MoreNews.aspx?newsid=104879> إطلع في 20/01/2011.

فشلت البرتغال في كبح زيادة الأجور وتحديث البيروقراطية المتمسكة برصد مخلفات أول إمبراطورية في العالم، بالإضافة لعدم مقدرتها في إقناع شركات الأسر العاملة في مجال صناعة الغزل والنسيج والسيراميك والأحذية، الدخول في منافسة مع الشركات الصينية. ونتيجة لذلك ومع صعوبة الموقف على البرتغال وبما تختزله من ذكريات قاسية ترتبط بمعايير التقشف التي طالبها بها صندوق النقد الدولي في أوائل ثمانينيات القرن الماضي الخضوع مرة أخرى لبرامج إصلاح أكثر صرامة تملئها عليها دول أخرى .

تفاقم أزمة البرتغال الاقتصادية دفع الحكومة إلى الاستقالة في 2011/03/23، بعد ضغوط أوروبية متزايدة على لشبونة من أجل إتباع تدابير تقشفية بهدف خفض العجز بالموازنة من أكثر من 7% إلى 4.6% في عام 2011. وازدادت الضغوط وأخر مارس مع تخفيض مؤسسة "ستاندرد آند بورز" العالمية للتصنيف الائتماني من A+ إلى A-، و تصنيف خمسة بنوك برتغالية، وقفزت الفائدة على سندات البلاد إلى مستويات قياسية جديدة. وزاد الوضع السياسي غير المستقر للبرتغال من صعوبة تجنب طلب مساعدات دولية¹. في الوقت الذي بدأت أوروبا بإلقاء طوق النجاة للبرتغال من خلال شرائها لسندات الخزينة البرتغالية آخرها حيث تمكنت الحكومة البرتغالية من بيع سندات ذات أجل قصير بقيمة مليار وستمئة وخمسين مليون يورو لكن --ارتفاع تكاليف اقتراضها اجبرها على طلب رسمي للمساعدة في 2011/04/17 إذ أنه يتوجب عليها سداد 12 مليار أورو من الديون في ذاك الشهر وشهر ماي.

-وقد أقر الاتحاد الأوروبي خطة إنقاذ ب 78 مليار أورو في 2011/05/17 بسعر فائدة يصل إلى 5% في السنوات الثلاث الأولى و5.2% بعد ذلك. واستلمت البرتغال الدفعة الأولى من حزمة الإنقاذ وهي 18 مليار أورو (25.3 مليار دولار) نهاية شهر ماي. وتعتبر هذه هي ثالث عملية إنقاذ يحصل عليها عضو بمنطقة اليورو على مدى الأزمة بعدما قدم الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي معا حزمة بقيمة 110 مليارات أورو (155 مليار دولار) لليونان ، وبرنامجا بقيمة 85 مليار أورو (119.5 مليار دولار) لأيرلندا. كما باشرت البرتغال برنامج خصخصة طموحا لتعزيز الوضع المالي العام.

جدول رقم(10): المساعدات المالية لدول أزمة الديون الأوروبية

البلد	تاريخ الموافقة	مساعدة الاتحاد الأوروبي	المساعدة المالية لصندوق النقد الدولي	إجمالي المساعدات المالية
اليونان	ماي 2010	80 بليون يورو	30 بليون يورو	110 بليون يورو

1 . انقاذ البرتغال بداية نهاية أزمة ديون «منطقة اليورو»، 2011/05/01، على الموقع: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=41175&y=2011&article=full#ixzz1slgmEou8>، اطلع في: 2012/02/12.

(158 بليون دولار)	(43 بليون دولار)	(115 بليون دولار)		
67.5 بليون يورو (97 بليون دولار)	22.5 بليون يورو (32 بليون دولار)	45 بليون يورو (65 بليون دولار)	ديسمبر 2010	ايرلندا
78 بليون يورو (112 بليون دولار)	26 بليون يورو (37 بليون دولار)	52 بليون يورو (75 بليون دولار)	ماي 2011	البرتغال

Source: IMF press releases.

الفرع الثالث: تداعيات الأزمة في 2012

مع بداية عام 2012 تمكنت البرتغال من تخطي عملية التفتيش التي نفذها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لسعفة إنقاذ بـ 78 مليار أورو في 2012/03/28.

وقد أكدت البرتغال أنها لن تحتاج عملية إنقاذ ثانية مثل اليونان، وأكد المقرضون من جهتهم، أن الركود الاقتصادي في البرتغال سيتعمق هذه السنة، وحثوا الحكومة على بذل المزيد من الجهود الإصلاحية.

وأوصت لجنة التفتيش بأن تكون الدفعة المقبلة من خطة الإنقاذ بـ 14.9 مليار أورو بعد تمكن البرتغال من بلوغ الأهداف المالية والبدء بالإصلاحات التي تساعد الاقتصاد على زيادة قدرته التنافسية. في وقت بلغت البطالة مستويات قياسية عند عتبة 14.5 % ومن المتوقع أن تزداد سوءاً هذا العام¹.

كما جمعت البرتغال 1.5 مليار أورو في مزادين للسندات بكلفة معقولة في إشارة إضافية على أن البلد الذي حصل على حزمة إنقاذ مالي يستعيد ثقة المستثمرين. كان البرتغال احتاج إنقاذ مالي بقيمة 78 مليار أورو منذ نحو العام عندما أدت ديونها الثقيلة ونموها الضعيف إلى مطالبة المستثمرين بعوائد لا يمكن الوفاء بها. وأعلنت وكالة الدين الحكومية أنها باعت مليار أورو من أذون الخزانة لأجل 18 شهراً،

1. اليونان تشهد تقشفا متزايدا والبرتغال تصل بر الأمان، 29 / 02 / 2012، على الموقع: http://ar.rian.ru/world_economy/20120229/373957306.html اطلع في: 2012/04/22

وهو الأجل الأطول منذ خطة الإنقاذ بمعدل 4.537%. يذكر أن هذا هو نفس المعدل تقريبا التي تدفعه البرتغال على قروض الإنقاذ المالي، وقالت الوكالة إن الطلب على الأذون زاد عن ضعف الكمية المطروحة. كما جمعت البلاد نصف مليار أورو من بيع أذون لمدة 06 أشهر بمعدل 2.9% مقابل 4.3% لأشهر الماضية¹.

المطلب الثاني: الأزمة في إسبانيا

ما إن خمدت نار اليونان، أو على الأقل هكذا تبدو الأمور ظاهرياً حتى الآن، حتى أخذت تطفو على السطح الأخبار السيئة من أن الأوضاع المالية والاقتصادية الإسبانية ربما يصعب وضعها تحت السيطرة، وإن إسبانيا لا محالة سوف تلجأ إلى طلب المساعدة لإنقاذها من الصعوبات المالية التي تواجهها حالياً. التقديرات من جانب بعض المراقبين تضع نسبة الدين الإسباني إلى الناتج المحلي عند مستويات أعلى بكثير مما هو معلن رسمياً، حيث تصل نسبة الدين إلى الناتج في إسبانيا وفقاً لبعض التقارير إلى 90% ما يقارب 640 مليار أورو.

وعليه فإنقاذ الاقتصاد الإسباني سيكون مهمة صعبة للغاية بالنسبة لأوروبا والعالم، نحن نتحدث عن اقتصاد ميجا هذه المرة، سيحتاج إلى جهد مالي غير تقليدي للتعامل مع أزماته

الفرع الأول: بؤادر أزمة إسبانيا 2008-2010

بعد أكثر من عشر سنوات من النمو الاقتصادي المستدام شهدت إسبانيا ركوداً كبيراً منذ عام 2008. وقد ساعدت مختلف حزم التحفيز الاقتصادي على الصمود في وجه الصدمات ولكنها كانت غير كافية لانتعاش حقيقي. فهناك مؤشرات تؤكد أن إسبانيا هي الاقتصاد الرابع الذي يقف في صف الأزمة التي تحيط بمنطقة اليورو حالياً بعد اليونان وإيطاليا والبرتغال.

مشكلة إسبانيا الملحة تكمن في نظامها المالي حيث تواجه البنوك الإسبانية مخاطر حادة، راجعة إلى تدهور أداء القطاع العقاري، ورغبة في الحد من احتمالات الإفلاس التي يمكن أن تواجهها البنوك، نتيجة لذلك طلب البنك المركزي الإسباني من البنوك زيادة مخصصات احتياطياتها الرأسمالية بـ 50 مليار أورو لعام 2011، إلا أنه بأخذ معدلات تراجع أسعار

1 . البرتغال تجمع مليارى دولار فى مزاد للسندات، 2012/04/05، على الموقع: <http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=645277&SecID=297&IssueID=168> في: 2012/04/28.

المساكن ، فقد أصبح المؤكد أن البنك المركزي سيطلب من البنوك الاحتفاظ بمزيد من الاحتياطات في المستقبل¹.

تتمثل المشكلة في أن تحسن أوضاع البنوك الإسبانية يقتضي حدوث تحسن في النمو الاقتصادي الإسباني، وان ينتعش قطاع المساكن في إسبانيا، وهذا أمر غير ممكن لتراجع النمو وسوء الأوضاع الاقتصادية، حيث أن تراجع معدل النمو الاقتصادي بنحو 02 %، حيث واجه سوق العقار الإسباني ضغوطاً انحسارية كبيرة، إذ قدر تراجع هذا السوق بنسبة 35 % ، وهو ما تسبب في المزيد من المشكلات للقطاع المالي الذي عانت نسبة كبيرة من البنوك فيه ضعف القاعدة الرأسمالية أصلاً، وهو ما سيستدعي ضرورة رفع القاعدة الرأسمالية للكثير من البنوك الإسبانية للحيلولة دون انتشار موجات الإفلاس بين البنوك.

لقد أدت الخسائر المتوالية للبنوك الإسبانية بعد 2008 إلى انتهاء موارد صندوق ضمان الودائع الإسباني وهو ما اقتضى من الحكومة الإسبانية توجيه المزيد من الموارد المالية لتعويض النقص في موارد الصندوق، في الوقت الذي لم تستطع فيه ذلك خصوصاً أنها أقدمت على تطبيق برنامج للتشفيف الاقتصادي.

أشارت التقارير الواردة من إسبانيا إلى أن السندات المغطاة بالقروض العقارية أداؤها سيئ، وذلك بسبب تراجع أداء البنوك المصدرة لهذه السندات من جانب وتراجع أسعار المساكن من جانب آخر، ومع تعاظم المشكلات الاقتصادية في جانبي النمو والبطالة ارتفعت معدلات التوقف عن سداد القروض العقارية واضطرت البنوك إلى مواجهة حالات التوقف عن السداد من خلال تعديل القروض وقيام البنوك بإعادة الشراء لهذه المساكن.

ومما عقد الوضع أن أسعار المساكن المسجلة لهذه السندات مرتفعة جداً مقارنة بالوضع الحقيقي في السوق، وعندما تمت عمليات إعادة الشراء بواسطة البنوك تمت أيضاً بأسعار مبالغ فيها نظراً للوضع الاحتكاري في سوق الرهن العقاري، الذي يسمح لتلك المؤسسات بتبادل هذه المساكن فيما بينها بأسعار مرتفعة. وهو ما يمكن أن نطلق عليه إعادة تدوير مثل هذه الأصول في ميزانيات البنوك لتفادي تسجيل خسائر أكثر من اللازم إذا ما سجلت هذه الأصول بأسعارها الحقيقية.

كما واجهت البنوك أيضاً حالة نقص حاد في السيولة، حيث تزايد معدل اقتراضها من البنك المركزي الأوروبي على نحو واضح. فعندما أعلن البنك المركزي الأوروبي عن عمليات إعادة التمويل طويل الأجل LTRO للقطاع المالي الأوروبي، كانت البنوك الإسبانية في طليعة

1 . محمد ابراهيم السقا، إسبانيا تقفز إلى الواجهة بعد اليونان، 2012/04/20، على الموقع: http://www.aleqt.com/2012/04/20/article_648884.html اطلع في : 2012./05/05

البنوك المقترضة حيث اقترضت نحو 316 مليار أورو في مارس 2010، مقارنة بنحو 170 مليار أورو في فيفري أي نحو 28 % من إجمالي الاقتراض للبنوك الأوروبية مجتمعة، وهو ما يعكس حقيقة أن نوافذ السيولة أمام البنوك الإسبانية خارج المنافذ الرسمية شبه مغلقة تقريباً.

من ناحية أخرى:

- أصبحت العديد من البنوك الإسبانية لا تملك رأس المال الكافي لامتناسص المزيد من خسائر التوقف عن السداد في القطاع العقاري.

- إن حجم الأصول الخطرة في قائمة ميزانيات البنوك بلغ مستويات حرجة حالياً.

هذا القلق المتصاعد حول إسبانيا ترتبت عليه سيادة نوع من الذعر في الأسواق، فقد تراجع الأسهم الإسبانية بصورة حادة مدفوعة بأسعار أسهم البنوك، كما انتقلت الموجة إلى باقي الأسواق الأوروبية.

من ناحية أخرى، هناك مقاومة من المقرضين لشراء السندات الإسبانية إلا عند مستويات مرتفعة للعائد تصل حالياً إلى نحو 07 %، ومن الناحية الفنية عادة ما ينظر إلى معدل فائدة على السندات بنسبة 07% على أنه معدل غير مستدام لتمويل آمن للعجز. ولذلك تزايدت تكلفة التأمين على الدين الإسباني ضد تصاعد مخاطر التوقف عن السداد. فقد اتسع هامش التأمين على السندات استحقاق خمس سنوات إلى أكثر من 500 نقطة أساس، أي أن تكلفة التأمين لكل عشرة ملايين دولار من الدين الإسباني أصبحت تفوق النصف مليون دولار.

في وسط كل هذا الاضطراب المالي تزايدت الودائع لدى البنوك الأوروبية في البنك المركزي الأوروبي بدلاً من توجيهها نحو الاستثمار في سندات الديون للدول المدينة.

كان القلق حول الحالة الإسبانية يتصاعد يوماً بعد يوم، في ظل الاعتقاد بان المنهج الأوروبي في التعامل مع أزمات الدول المدينة ذات الحجم الصغير نسبياً سار على نحو يسير في الماضي، إلا أن الحالة الإسبانية مختلفة، فهي أكبر من أن يتم إنقاذها من خلال الجهود المالية الأوروبية فقط، وأنها إذا ما تعثرت سوف تقف أمام انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي¹

1 . اسبانيا تستعيد ثقة المستثمرين، 2012/04/20، على الموقع:

http://www.aleqt.com/2012/04/20/article_648884.html

اطلع في: 2012/05/12.

قد أدى إلى تفاقم أزمة تدهور المالية العامة في إسبانيا إلى اختلال التوازن المالي إلى حد كبير بسبب النفقات، والتي لديها انفجرت بموجب تدابير ضد الأزمة (صناديق استثمارية غير عادية)، ومزايا إضافية للبطالة على سبيل المثال:

الفرع الثاني: تطور الأزمة في 2011

قامت تدابير تدعيم النظام المالي بخفض العجز في الموازنة إلى 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 وتشمل هذه التدابير

- جانب الإيرادات: رفع الضريبة على القيمة المضافة، الضرائب غير المباشرة والضرائب المفروضة على الدخل الشخصي والعقارات. وذلك للحصول على دخل إضافي للدولة أي ما يعادل 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011.

- جانب الإنفاق: خفض الاستثمار العام الأجور وفرص العمل، فوصلت البطالة إلى 3.20% في عام 2011.

ولكن إسبانيا كانت تواجه حجما من السندات يصل إلى أكثر من 150 مليار أورو حان وقت سدادها، وذلك إضافة إلى تمويل العجز في الميزانية. وفي حال احتياج إسبانيا إلى إنقاذ فإن المبالغ التي ستحتاجها ستأكل معظم أموال صندوق الطوارئ التي رصدها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبالغة 750 مليار أورو

ومن الناحية النظرية كان يفترض أن الاتحاد الأوروبي قد جَدَّ نحو تريليون أورو لمواجهة المشكلات المالية للدول التي تعاني مديونية ثقيلة، غير أنه من الناحية الفعلية ما تم تجنيده من هذا المبلغ يمثل مقدارًا أقل بكثير من المستهدف.

في وقت بلغت معدلات البطالة 23.6 %، وهي من أعلى معدلات البطالة في أوروبا، بينما يصل معدل البطالة إلى نحو 50 % بين العمال صغار السن. طبقت خطة تقشف تعد الأقسى في أوروبا، حيث سعت إلى خفض نسبة عجز الميزانية إلى ناتجها المحلي الإجمالي على نحو حاد، وهو ما ترتب عليه تراجع في معدلات النمو في الناتج، حيث حققت إسبانيا نموًا سالبًا في ربعي سنة 2011.

الفرع الثالث: تداعيات الأزمة في 2012

أعلنت الحكومة الاسبانية تدابير التقشف الكبير في أوائل افريل 2012 تتضمن التدابير جمع 39.5 مليار أورو بنسبة العجز المستهدف 5.3% (مقابل 8.5 في عام 2011)، في حين الهدف الأولي هو 4.4%،

حيث:

- يتم تخفيض ميزانيات الإدارات بنسبة 17% في المتوسط لتحقيق اقتصاد أكثر من 273000000000 أورو. -123000000000 أورو عن طريق الزيادة في الضريبة.

مع توقع انكماش اقتصادي في عام 2012 يصل إلى 1.7%.

- وأعلن "راخوي" أن بلاده بصدد فرض حظر على إجراء أي معاملات مالية نقدية تتجاوز قيمتها 2500 أورو (3275 دولاراً) في محاولة للتصدي للتهرب الضريبي.

يتعلق الحظر بالعمليات المالية التي تضم رجل أعمال واحداً على الأقل، وسيتعرض المخالفون للقاعدة لغرامة تصل إلى 25% من قيمة المبلغ.

يأتي هذا الإجراء في إطار خطة لمكافحة الاحتيايل، وذلك من أجل خفض عجز الموازنة من 8.5% عام 2011 إلى 5.3% هذا العام. في الوقت الذي تتصاعد فيه الضغوط من قبل أسواق المال والشركاء الأوروبيين للبلاد.

وصرح المتحدث باسم المفوضية الأوروبية بأن اسبانيا لا تحتاج إلى مساعدات أوروبية لمساعدة قطاعها المصرفي¹.

-أما التصنيف الائتماني لمدرين فقد خفض بنحو مستويين (من 1A إلى 3 A)²،

-10 افريل قررت الحكومة الاسبانية تخفيض الإنفاق العام بإجمالي عشرة مليارات أورو في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم لمواجهة أزمة الدين.

كما وافقت الحكومة الاسبانية على مشروع قانون الموازنة والتي بلغت 27.3 مليار أورو بنهاية شهر مارس 2012 لتكشف عن اكبر خفض في إنفاقها ، في محاولة للوصول إلى هدف الاتحاد الأوروبي الإجباري لخفض العجز العام إلى 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012.

1 . اسبانيا لا تحتاج إلى حزمة إنقاذ، 2012/04/12 على الموقع:

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=785113&date=12042012> اطلع في: 2012/05/05.

2 . تخفيض التصنيف الائتماني لمدرين، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/stati/portogallo/2012/02/14/visualizza_new.htm ml_98602968.html اطلع في: 2012/05/05.

وشهدت ميزانية إسبانيا 2012 خفصاً نسبته 17% في كل الوزارات، على الرغم من حصولها على خفض ضئيل يبلغ 2% فقط بمخصصات الأسرة المالكة. وتم خفض المبلغ المخصص في عام 2012 لخوان كارلوس والعائلة المالكة من 8.43 إلى 8.26 مليون أورو. وهكذا تصبح العائلة المالكة الإسبانية واحدة من الإدارات الأقل تأثراً بميزانية هذا العام، جنباً إلى جنب مع ديوان المحاسبة، الذي شهدت ميزانيته خفصاً ضئيلاً بلغ 0.2%.. وأعلنت إسبانيا عن هذه المجموعة الكبيرة من الإجراءات التقشفية الهدف من ورائها هو خفض العجز العام للأسفل نحو الهدف الحالي للإتحاد الأوروبي عند 4.4% من الناتج القومي الإجمالي. في حين أن إسبانيا منذ البداية وافقت على محاولة تحقيق هذا الهدف، وجدت الحكومة بان العجز الذي ورثته عن الإدارة السابقة كان أسوأ مما يظنون، حيث وصل إلى مستوى 6% وليس عند 8.5% كما كانوا يعتقدون.

مع العلم انه إذا تمكنت إسبانيا من خفض عجزها بمصادقية، فإنها سوف تساعد في دعم ثقة المستثمرين بان الدولة تستطيع إحترام التزاماتها، والمساعدة في الحفاظ على تكاليف الاقتراض محتملة.

تضمنت مجموعة الإجراءات الجديدة:

- زيادة في الضرائب على الأعمال التجارية الكبيرة والتي يأمل بان تنتج 3.12 مليار يورو كزيادة على العوائد. - يجب على الأقسام الحكومية ان تتعايش مع خفض بمعدل 17% من ميزانياتها.

- سوف يتم تجميد رواتب القطاع العامو التقاعد الحكومي سوف يرتفع.

- لن يطرأ أي تغيير على المنافع المقدمة للعاطلين عن العمل الأمر الذي يعتبر جيداً بالنسبة للـ 25% من القوى العاملة التي لا تعمل حالياً.

-سوف يتم رفع ضريبة الدخل بنسبة 09.1%، وسوف يكون هناك ارتفاع في تكاليف المنافع، مع ارتفاع الغاز والكهرباء بنسبة 5% و 7% على التوالي.

يجدر الذكر أن نائبة رئيس الوزراء "سورايا ساينز دي سانتاماريا"، قامت بإختصار الوضع حيث قالت: "التزاماتنا تجاه الشعب الإسباني وبقية شعوب منطقة اليورو هو ان نضع الحسابات العامة في وضعها الصحيح، ليس عند أي تكلفة، ولكن من خلال إجراءات تقوم بدعم هؤلاء المواطنين الذين هم بحاجة شديدة إليها وعدم شل حركة التعافي المحتملة أو عملية إنشاء الوظائف الجديدة". هناك خطر رفيع بين القيام بالخفض الضروري في المصروفات وبين خنق النمو الإقتصادي الذي يفترض أن يعود عليهم بعوائد كبيرة- نأمل أن تكون إسبانيا قد قامت بالحكم على هذا الأمر بالطريقة الصحيحة.

- 14 افريل: استبعد رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي مطالبة بلاده بخطة انقاذ مالي مؤكدا أن هدف تقليص العجز العام "لا يمكن التراجع عنه" ويشكل "أولوية قصوى"

للحكومة. وقال راخوي في جلسة مع المجموعة البرلمانية للحزب الشعبي، لشرح الإصلاحات التي بدأتها الحكومة منذ توليها السلطة والأخرى المستقبلية: "اتخذنا الطريق الذي يتوافق معنا." وأضاف "أن هناك دولا لم تتمكن من مواجهة سداد مديونياتها، ولذلك كان من الضروري التدخل فيها"، ولكنه أكد أن "هذه ليست حالة إسبانيا."

وأكد أن عدم التحكم في العجز العام قد يشكل مزيد من الصعوبات ومزيد من التكلفة بما يؤدي إلى فقدان الثقة في إسبانيا. بعد أن ألقى اللوم على الحكومة الاشتراكية السابقة، في وصول العجز في عام 2011 إلى 06% من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من 5.8% المعلن، أشار راخوي إلى أن إسبانيا تعهدت للاتحاد الأوروبي بتقليصه هذا العام إلى 3.5% و3% في 2013¹.

رغم هذه الإجراءات إلا أنه:

-ارتفعت نسبة التخلف عن سداد القروض التي تمنحها البنوك ومؤسسات التمويل والاقتراض والجمعيات التعاونية الإسبانية للأفراد ومشروعات الأعمال لتصل إلى 8.15% وهو المستوى الأعلى خلال 18 عاما بالنسبة للأرقام التي أصدرها البنك المركزي الإسباني².

- وقد كشفت الأرقام التي أعلنها مكتب الإحصاء الإسباني أن مؤشر الاستهلاك في إسبانيا ارتفع بنسبة 0.7% في شهر مارس على الرغم من أن معدل التضخم انخفض بواقع 0.1% وترجع الزيادة إلى ارتفاع تكاليف الوقود والملابس والأحذية. ومع ذلك تعد هذه النسبة هي الأقل منذ أوت 2010³.

1 . اسبانيا تتعهد بتقليص عجز الموازنة إلى 3.5%، 2012/04/12 على الموقع:

www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/12/visualizza_new.html
183806214.html، اطلع في: 2012/05/06.

2 . ارتفاع نسبة التخلف عن سداد الديون في إيطاليا، 2012/04/18 على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/18/visualizza_new.html
186486259.html، اطلع في: 2012/04/29.

3 . ارتفاع نسبة الاستهلاك في إسبانيا رغم عملية التقشف، 2012/04/13، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/13/visualizza_new.html
184544080.html، اطلع في: 2012/04/28.

و في أول إصدار للسندات الاسبانية بعد تمرير مشروع الميزانية الجديدة، تم الوصول إلى نسبة 75% من بيع السندات مع ارتفاع معدلات الفائدة. ونجحت الخزنة الاسبانية في طرح إجمالي قيمته 2.59 مليار من الأسهم التي تصل مددها غالى الثلاث سنوات والأربع سنوات والثماني سنوات في مقابل ما قيمته 3.5 مليار من الأسهم. وتم بيع إجمالي قيمته 1.127 مليار من الأسهم المستحقة في 2015 مقابل نسبة أرباح 4.4 % ومعدل فائدة متوسط بنسبة 2.89 % أعلى من نسبة 2.44 % المسجلة في الإصدار السابق في شهر مارس. وقامت الخزنة الاسبانية أيضا ببيع 973 مليون من الأسهم بكوبونات بنسبة فائدة 4.25 % وتستحق في عام 2016 وبمعدل فائدة 4.319 % ب لتزيد بمعدل نقطة واحدة أعلى من قيمتها في شهر

وتم أيضا بيع 489 مليون من الأسهم بكوبونات بنسبة 4.85 % والمستحقة في عام 2020 بمتوسط معدل فائدة بنسبة 5.33 % في مقابل نسبة 5.15 % في الإصدار السابق¹.
- وصل معدل البطالة في أسبانيا إلى رقم قياسي حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل خلال شهر مارس بواقع 38789 شخص إلى 4.75 مليون شخص طبقا للأرقام التي أصدرتها وزارة التشغيل الاسبانية. وتعاني أسبانيا من أكبر معدل للبطالة بين دول الاتحاد الأوروبي حيث وصلت نسبتها 23.6 % ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة خلال العام الجاري.

في أواخر افريل أعلنت وزارة الرعاية الصحية الاسبانية أنها سوف تقدم إلى المجلس الإقليمي المختص بالصحة (والذي يتم فيه تمثيل حكومات مختلف الأقاليم في اسبانيا) خطة تدعو لان يتم بشكل مشترك سداد نفقات الدواء وقالت إن هذه الخطة تهدف إلى توفير 3.7 مليار أورو كجزء من إجراء لخفض 10 مليارات أورو من ميزانية الصحة من أجل تقليص العجز العام. وذكرت وسائل الإعلام نقلا عن مصادر في الحكومة التي يقودها حزب الشعب أن المتقاعدين الذين يحصلون على الدواء مجانا سوف يتحتم عليهم دفع 10 % من قيمة أدويتهم ، في حدود من 10 إلى 20 أورو كل شهر، فيما ترتفع النسبة التي يدفعها العاملون من قيمة أدويتهم من 40 إلى 50 أو 60 % تبعا لمستوى دخولهم.²

1 .الخزنة الاسبانية تقوم ببيع أسهمها، 2012/04/04، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/04/visualizza_new_161432122.html، اطلع في: 2012/04/28.

2 .المتقاعدون يدفعون 10% من أدويتهم، 2012/04/18، على الموقع:

http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/18/visualizza_new_186484371.html، اطلع في 2012/04/29.

خلاصة :

بعد أن تحولت مشاكل اليونان ،أصغر اقتصاد أوربا حجما، إلى أرق أوروبي يهدد استقرار منطقة اليورو، اضطرت الدول الأوروبية لاعتماد سياسات تقشف للحد من عجز موازنتها، ورغم أن سياسات التقشف الأوروبية تحمل آمالا لتجاوز الأزمة،إلى أن بعض الخبراء لا يرون نجاعة كبيرة فيها أمام انخفاض نمو اقتصاديات الدول الأوروبية.

ويخشى خبراء أن تزداد الأوضاع الإقتصادية الأوروبية صعوبة وخصوصا إذا طلبت دول مثل إسبانيا أو البرتغال مساعدات بمقتضى خطة الإنقاذ المالي المتفق عليها في الإتحاد الأوروبي. ويضاف إلى الأعباء المالية التي يتحملها الإقتصاد الأوروبي، تشهد الدول الأوروبية حالة تدمر من فئات اجتماعية متضررة من تدابير خفض النفقات وتقليص مرتبات العاملين في القطاعات الحكومية وفرض أو الرفع من الضرائب على مجموعة من القطاعات،

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة و قصد الإجابة عن التساؤل المطروح عن أهم انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول الأوروبية ، وفي الوقت ذاته تقييم مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهة الأزمات و فعالية سياساته المشتركة للخروج من هذه الأزمة .

و على أساسها توصلنا للنتائج التالية:

- كان هدف إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي إنهاء حالة الحرب التي مزقت أوروبا آلاف السنين، بافتراض أن الدول هي التي تدخل في حروب، ولأن الديمقراطية الاقتصادية ستحول دون دخول الملوك والأرستقراط في حروب لتحقيق المجد. وكان الهدف الاقتصادي هو التخلص من بقايا سيطرة النظام الإقطاعي على الأرض والثروات العامة. وتعزز مكانة ودور الاقتصاد الأوروبي عالميا وهو ما أفضت إليه معاهدة ماستريخت 1992 عند إنشاء العملة الموحدة الأورو التي أطلقت في الأسواق عام 2002 أثبتت إلى وقت قريب أن التكامل الأوروبي هو النموذج الأمثل للتكامل مما زاد ثقة المتعاملين معه في قدرة الأورو على الخروج من الأزمات خاصة مع انفجار أزمة 2008 التي أدت تدهور الدولار كعملة أولى في العالم ، وارتفاع حجم المعاملات المالية بالأورو .

- إلا أن انعكاسات أزمة 2008 تعدت حدود الاقتصاد الأمريكي لتتطال دول الاتحاد الأوروبي خاصة دول منطقة اليورو، التي عانت من عجز كبير في الحساب الجاري و المالي مع نمو ضعيف ونسبة ديون مرتفعة، واجهته بضح أموال ضخمة في اقتصادياتها من أجل امتصاص الركود الذي سببته أزمة الرهن العقاري في الاقتصاد العالمي ككل .

- حيث اضطرت الدول الضعيفة اقتصاديا في الإتحاد الأوروبي إلى تمويل عجزها عن طريق الاستدانة من أجل تمويل قروض مصارفها الوطنية، إضافة إلى انخفاض أسعار السندات على الصعيد العالمي فقد فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8 و 17 في 2010 كخسائر وضع ضغطا كبيرا على ميزانيات هذه الدول انتهى بتفجير أزمة الديون السيادية في اليونان و التي انتقلت بسرعة إلى كل من: إيطاليا ، البرتغال و إسبانيا .

- حيث كشفت أزمة الديون السيادية الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو فقد انقسم الإتحاد الأوروبي إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع: مجموعة الدول الشمالية و تتضمن النمسا بلجيكا ،ألمانيا ،فنلندا ،فرنسا ،لكسمبورغ، هولندا.

ومجموعة الدول الجنوبية بما فيها:اليونان،ايرلندا،ايطاليا،اسبانيا والبرتغال والتي يشار إليها اختصار بدول الـ "PIIGS" وهي الدول المدينة في هذه الأزمة بعكس المجموعة الأولى التي تمثل الدول الدائنة .

وترجع هذه الاختلافات الموجودة بين دول الاتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب منها:

1- تنوع السياسات الاقتصادية المتبعة.

2- إن نظام اليورو غير مصمم بطريقة توفر إمكانيات المساندة ولإنقاذ للدول الأعضاء في حال حدوث أزمة وهذه الاستقرار والنمو معاهدة ماستريخت في شروط الانضمام إليها فان الدول التي انضمت إلى منطقة اليورو قد تنازلت عن أهم ثلاثة وسائل تمكنها من مواجهة الأزمات:

• لا تستطيع تخفيض عملتها لتنشيط التصدير.

• لا تستطيع انتهاج سياسة توسعية لزيادة التسهيلات النقدية.

3- ليس لديها سياسة نقدية مستقلة خصوصا الدول الهامشية التي لا تستطيع التأثير على السياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي.

-بعد تبني دول الـ "PIIGS" لليورو رسميا اتجه رجال الأعمال للاستثمار في هذه البلدان، وهو ما أحدث نوعا من الضبابية والتشويه للقرارات الاستثمارية في منطقة اليورو، ونتج عنه إفراط الاستثمارات في بعض القطاعات. بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بزيادة الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وذلك بالتزامن مع إطلاق هذه الدول لمشاريع استثمارية ضخمة للحفاظ على معدلات نمو عالية ومستقرة دفعتها إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي خصوصا من دول أوروبا الشمالية مما ساهم في تعمق العجز المالي لهذه الدول. وتراجع قدرتها التنافسية مقارنة بنظيرتها الشمالية. وذلك بانتقاله إلى الميزان التجاري (العجز التوأم).

وعليه فان القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والدول الجنوبية في الاتحاد، وتفاقم ديون الدول الجنوبية.

- ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تفاقم أزمة الديون السيادية في دول PIIGS نجد:

* تعثر قطاع الخدمات والقطاعات الرئيسية في دول الـ "PIIGS" خاصة بعد أزمة 2008 ، إضافة إلى ظواهر الفوضى والفساد الاقتصادي.

*التوسع المفرط في الإنفاق لهذه الدول خاصة على المجالات العسكرية والجوانب غير الضرورية لحياة الشعوب من أجل اللحاق بمستوى الرفاء الاجتماعي الذي وصلت إليه الدول الشمالية حتى لو كان ذلك فوق إمكانياتها الاقتصادية.

- أن أهم سبب في انفجار الأزمة هو عدم التزام اليونان، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال بمعايير وشروط الانضمام إلى منطقة اليورو حيث وصل حجم الدين العام لهذه الدول إلى أكثر من 80% (عكس ما جاءت به معاهدة ماستريخت) وكما فاقت نسبة العجز في ميزانياتها 3% .

-إن الذي ساعد على انتشار الأزمة من اليونان إلى إيطاليا، إسبانيا والبرتغال الانفتاح والتحرير المالي الذي وصل إليه الاتحاد الأوروبي فقد بلغ أقصى درجات الانفتاح التجاري في السلع والخدمات كما بلغ درجة التحرير التام في انتقال عنصر العمل مما جعل إمكانية انتقال الأزمة عبر الصفقات التجارية أمراً مسلماً به

مما أدى إلى شل حركة الأسواق بسرعة و فقدان ثقة المستثمرين ، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيمة الأورو وزعزعة استقرار المنطقة بأكملها .

-إن تدخل الاتحاد النقدي الأوروبي لحل هذه الأزمة جاء بإجبار الدول المدينة القيام بتطبيق بعض الإجراءات التقشفية القاسية وتقليص حجم الإنفاق فيها مقابل حزم إنقاذ من الدول الأخرى في شكل قروض طويلة الأجل.

نجحت في تطبيقها كلا من إيطاليا، إسبانيا، والبرتغال واستطاعت تقليص نفقاتها وتسديد بعض الديون إلا أن اليونان كانت الأكثر تضرراً في هذه الأزمة حيث أعلنت عجزها عن تخفيض دينها العام حتى مع هذه الإجراءات التقشفية مع تدخل صندوق النقد الدولي و لم يبق أمامها إلا إعادة جدولة ديونها مع بداية عام

. 2012

-إن ما يلاحظ على الحلول المقدمة لليونان إيطاليا ، إسبانيا ، البرتغال أنها تركز على معالجة مظاهر الأزمة دون القضاء على أسبابها الحقيقية بل وزادت من حدتها، فالإجراءات التقشفية المتبعة أدت إلى تضرر الفئات المتوسطة والفقيرة في هذه الدول وهو ما اقترن بظهور موجة من الركود الاقتصادي وزيادة البطالة وانخفاض الرفاه الاجتماعي.

كما أن القروض المقدمة من البنك المركزي الأوروبي والاتحاد النقدي كانت حلاً مؤقتاً فقط فقد أثقلت كاهل هذه الدول بعبء خدمات الدين على المدى الطويل مما سيزيد من مشكلة الديون السيادية في الاتحاد ويطيل أمدها.

- بالإضافة إلى أن سقوط الحكومات الرأسمالية في هذه الدول بعد أزمة الديون السيادية و صعود حكومات اشتراكية ذات التوجه الإنفاقي قد يسبب إبطال هدف هذه المساعدات المقدمة ويضلل مسارها المتمثل في دفع عجلة اقتصاديات هذه الدول و خفض مستوى ديونها.

وعليه نقترح الحلول التالية:

1- بالنسبة لليونان: باعتبارها أضعف حلقات الاتحاد النقدي والسبب في تفجر الأزمة كان الأولى بالاتحاد القيام بالإجراءات التالية:

- تشجيع السياح الأوروبيين على الارتحال لليونان لقضاء عطلة نهاية الأسبوع مستخدمين تذاكر طيران وقطارات مخفضة، وهؤلاء الإسهام الذي كان يمكن لرجال الأعمال والدول التي تستثمر في وسائل المواصلات أن يرحبوا بتقديم الكثير من السيولة وهي سيولة ستوجه مباشرة الجيوب المواطنين، وستساهم في رفع مستوى دخل المواطن اليوناني، وتوفر للكثيرين فيه عملا مؤقتا. وبالتالي ستساهم في تنشيط المبيعات، وما قد يتبعه من تنشيط مباشر للاقتصاد اليوناني. وستنجح هذه الدعوة لأنها ستزيد من تأصيل مشاعر الوحدة الاقتصادية. وتصبح تقليد جديد للمواطن الأوروبي في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تواجه دول الاتحاد.

- كان بإمكان الاتحاد الأوروبي وبالاتفاق مع الحكومة اليونانية حث رؤوس الأموال المستثمرة في أصول صناعية سهلة التحرك للعمل في اليونان، مثل أن يتم نقل بعض المصانع سهلة النقل والتي تقوم بالتعبئة والتجميع لليونان، وذلك بدافع الاستفادة من أجور العمال المنخفضة بالمقارنة مع باقي دول أوروبا وهذا لمدة محدودة حتى يتعافى الاقتصاد اليوناني.

- تصدير بعض العمالة من اليونان للعمل في دول أوروبية أخرى، وهو تحريك قد يتم بناء على رغبة من العمال اليونانيين أو بدافع ذاتي منهم أو بالاتفاق بين دول الاتحاد و ذلك لمدة محدودة .

2- بالنسبة للاتحاد:

- يتعين على الاتحاد النقدي العمل على إنقاذ النظام المصرفي الأوروبي كافة، وكذا داخل الدول الأعضاء وهو الأمر الذي سيساعد إعادة جدولة الديون السيادية وذلك بوضع النظام المصرفي الأوروبي تحت إشراف أوروبي بدلا من تركه بين أيدي السلطات الوطنية.

- ضرورة وجود شفافية مطلقة بين الدول الأعضاء وعدم اللجوء للتستر أو التهاون بشأن الحسابات والمؤشرات الاقتصادية غير الحقيقية وهي الخطوة الأولى لضمان استمرارية الأورو.

- العمل على القيام بإصلاحات بنوية شاملة من أجل تعزيز قدرة العمالة على الانتقال داخليا وتخفيف حدة الضغوط الناجمة عن التعديلات الاقتصادية بين الدول والمناطق المختلفة.

- خلق تكافؤ للفرص، بإلغاء علاوة الخطر على تكاليف الاقتراض للبلدان التي تلتزم بالقواعد، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تحويل القسم الأعظم من الديون السيادية إلى سندات اليورو، وهذا من شأنه أن يلزم البلدان الأخرى بإصدار سندات الخاصة بموجب شروط العمل الجماعي، فتدفع علاوة الخطر على المبالغ التي تتجاوز حدود الدين العام فقط (60 % من الناتج المحلي الإجمالي). والتي حدتها معاهدة ماستر يخت.

-تقليص الفجوات بين الأداءات الاقتصادية الدول الاتحاد ضروري،ذلك لأن التكتل الاقتصادي الذي يضم اقتصاديات قوية وأخرى ضعيفة سيكون تكتل هش وعرضت لانتشار العدوى بين أعضائه.

-يجب على الاتحاد الأوروبي القيام بإصلاحات في الهيكل التأسيسي لمنظومة اليورو، ووضع أطر مالية جديدة تضمن توحيد السياسات وتنسيقها بين دول الاتحاد لتفادي الأزمات.

-تشديد العقوبات على الدول التي تتجاوز شروط ومعايير التقارب بين الدول الأعضاء من أجل تعميق التكامل والخروج بدول أعضاء أكثر تناسقا وانسجاما مع فكرة الاتحاد الأوروبي وما يسعى إليه من طموحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

1-باللغة العربية:

- 1/ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1 ، 2009.
- 2/ أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1980.
- 3/ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي: دار الجامعة الجديدة ، بيروت ، 2008.
- 4/ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002 .
- 5/ محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للعالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.
- 6/ محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 2001.
- 7/ محسن الخضيرى، اليورو الإطار الشامل و الكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006 .
- 8/ مصطفى فتحي عطية، الأزمة المالية، أسبابها وتداعياتها، و طرق حلها والحل المقترح للعرب، مطابع الشرطة للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2009.
- 9/ مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقود ، المال و ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 10/ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و الجارة الدولية، التكاملات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005،
- 11/ سامر مظهر قنطجى، ضوابط الاقتصاد الإسلامى فى معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2008.
- 12/ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2009، ص56.
- 13/ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2001.

14/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "العولمة المالية و إمكانيات التحكم في عدوى الأزمات المالية" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.

15/ عرفات تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، مكان، ط1، 1999.

16/ فيصل الكندري، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري، منشأة المعارف الإسكندرية، 2009.

17/ فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006.

18/ صلاح الدين حسن السيبي، الأزمات المالية الاقتصادية ، دون دار النشر، مصر، 2009.

2- باللغة الفرنسية:

1/B. Balassa the theory of economic Integration. Allen and Unwin. London. Fourth Impression 1973.

2/ Robert Boyer et autre, « les crises financières », la documentation française, Paris 2004 .

Dadush, U., Paradigm Lost " The Euro in Crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010.

ثانياً: المجلات

1/ إلياس سابا، الأزمة المالية العالمية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 360، 2009، 14.

2/ مازن حمود، 15 شهراً على أزمة القروض السكنية الأمريكية عالية المخاطر " مشاكل، تداعيات ، فرض الحلول، ومدى نجاحها" مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت، لبنان، العدد 335 ، أكتوبر 2008 .

3/ عبد الحليم غربي، رؤى إستشرافية في ضوء الأزمة المالية، مجلة العلم بالإيمان، دار الإيمان، المملكة العربية السعودية، العدد 27، 2008.

4/ مفهوم التصنيف الائتماني، أنواعه ودرجاته، مجلة الاقتصادي، الأردن، العدد 134 ، عمان، 2012/03/15.

ثالثاً: الملتقيات

1/ بوضييع رحيمة و رحمانى موسى، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانهيار الأوروبي قراءة في خطط وحلول الأزمة، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، المركز الجامعي وادي سوف، الجزائر، يومي: 26 و 27 فيفري 2012 ، ص 6.

2/ بلعزوز بن علي ، عبود هودة، الأزمة المالية العالمية مظاهرها وسبل معالجتها ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، جامعة منتوري ، قسنطينة، ماي 2009 ص ص 22، 20.

3/ برهوم أسماء و برهوم هاجر، أزمة اليونان ، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، المركز الجامعي وادي سوف، الجزائر، يومي: 26 و 27 فيفري 2012 ، ص 6.

4/ وليد أحمد صافي، الأزمة المالية العالمية 2008، طبيعتها أسبابها و تأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي و العربي، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة، و البدائل المصرفية.

5/ محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها جذورها و تداعياتها الاقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي و الإسلامي، جامعة طرابلس (ليبيا)، مارس 2009، ص 18.

6/ لمياء بوعروج، الأزمة المالية الحالية "دراسة تحليلية لآلية و أسباب الحدوث و التداعيات على الاقتصاد العالمي و الاقتصادي العربي" ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي المصرفي الدولي، و بديل البنوك الإسلامية، جامعة منتوري قسنطينة، ماي 2009، ص 18.

7/ مرداوي كمال، الأزمة المالية العالمية "خلفياتها التسويقية ، تداعياتها الاقتصادية، و حلولها الإسلامية"، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، جامعة منتوري قسنطينة، ماي 2009، ص 14.

رابعاً: التقارير

1/ التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوروبية، العدد 19، مركز البحوث و الدراسات، الرياض، جانفي 2012، ص 22.

1/ The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

2/ IMF press releases.

خامساً: مواقع الانترنت:

1. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=614274&issueno=11806>
2. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=629969&issueno=11909>
3. <http://www.fiedia.com/.../>

4. http://www.aleqt.com/2010/05/02/article_387172.html
5. http://www.aleqt.com/2012/04/20/article_648884.html
6. http://www.aleqt.com/2012/04/20/article_648884.html
7. <http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=785113&date=12042012>
8. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3B8F7D9E-F6E8-45C2-AA98-EEBADFF2C3CF.htm>
9. <http://www.alittihad.ae/details.php?id=41175&y=2011&article=full#ixzz1slgmEOU8> ،
10. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/stati/portogallo/2012/02/14/visualizza_new.html_98602968.html
11. www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/12/visualizza_new.html_183806214.html
http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/18/visualizza_new.html_1186486259.html ،
12. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/13/visualizza_new.html_1184544080.html
13. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/04/visualizza_new.html_1161432122.html
14. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/18/visualizza_new.html_1186484371.html
15. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/06/visualizza_new.html_1162382492.html
16. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/visualizza_new.html_162323026.html
17. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/12/visualizza_new.html_1184452688.html
18. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/18/visualizza_new.html_1186479652.html
19. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/visualizza_new.html_61459808.html
20. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/04/visualizza_new.html_1161459808.html
21. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/05/visualizza_new.html_1161573485.html
22. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/17/visualizza_new.html_1186422992.html ،
23. http://www.ansamed.info/ansamed/ar/notizie/rubriche/economia/2012/04/16/visualizza_new.html_1185587785.html
24. [:http://arabic.euronews.com/2011/09/14/the-plan-behind-italy-s-austerity-measures](http://arabic.euronews.com/2011/09/14/the-plan-behind-italy-s-austerity-measures)
25. [:http://arabic.euronews.com/the-plan-behind-italy-s-austerity-measures/](http://arabic.euronews.com/the-plan-behind-italy-s-austerity-measures/)
26. http://ar.rian.ru/world_economy/20120229/373957306.html
27. <http://www.daralhayat.com/portalarticlendam/142339>
28. <http://www.dw.world.de>
29. http://english.pravda.ru/opinion/columnists/26-03-2011/117347-portugal_crisis-0
30. <http://www.france24.com/ar/node/774047>

31. [www.france24.com/ar/20120402-eurozone-jobless-millions-top-record -15-years-economic-crisis](http://www.france24.com/ar/20120402-eurozone-jobless-millions-top-record-15-years-economic-crisis)
32. <http://www.fxstreet.ae/news/forex-news/article.aspx?storyid=73980a86-8497-414f-b8fd-b17b344ac784>
33. <http://www.islammemo.cc/culture-and-economy/2012/04/23/144570.html>
34. <http://www.lebanese-forces.com/web/MoreNews.aspx?newsid=104879>
35. <http://www.lesechos.fr/opinions/analyses/0201867612041-crise-de-la-zone-euro-le-jeu-des-sept-erreurs-281562.php>
36. <http://maktoob.news.yahoo.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8063753339.html>
37. <http://stocksexperts.net/showthread.php?t=24676>
38. <http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=645277&SecID=297&IssueID=168>
39. www.wikipedia.org

الملاحق

الملحق رقم (01): التصنيفات الائتمانية لوكالة ستاندرد اند بورز.

الدولة	التصنيف	التقييم	التاريخ
<u>النمسا</u>	AAA	Stable	2011-08-05
<u>البحرين</u>	BBB	Negative	2011-08-05
<u>البرازيل</u>	BBB-	Positive	2011-08-05
<u>كندا</u>	AAA	Stable	2011-08-05
<u>الصين</u>	AA-	Stable	2011-08-05
<u>الدنمارك</u>	AAA	Stable	2011-08-05
<u>مصر</u>	BB	Negative	2011-08-05
<u>إستونيا</u>	AA-	Stable	2011-08-09
<u>فنلندا</u>	AAA	Stable	2011-08-05
<u>فرنسا</u>	AAA	Stable	2011-08-05
<u>ألمانيا</u>	AAA	Stable	2011-08-05
<u>اليونان</u>	CC	Negative	2011-08-05
<u>أيرلندا</u>	BBB+	Stable	2011-08-05
<u>إيطاليا</u>	A+	Negative	2011-08-05
<u>اليابان</u>	AA-	Negative	2011-08-05
<u>الأردن</u>	BB	Negative	2011-08-05
<u>كوريا الجنوبية</u>	A	Stable	2011-08-05
<u>الكويت</u>	AA	Stable	2011-08-05
<u>لوكسمبورغ</u>	AAA	Stable	2011-08-05
<u>النرويج</u>	AAA	Stable	2011-08-05
<u>البرتغال</u>	BBB-	Negative	2011-08-05
<u>روسيا</u>	BBB	Stable	2011-08-05
<u>المملكة العربية السعودية</u>	AA-	Stable	2011-08-05
<u>إسبانيا</u>	AA	Negative	2011-08-05
<u>السويد</u>	AAA	Stable	2011-08-05
<u>سويسرا</u>	AAA	Stable	2011-08-05
<u>الولايات المتحدة</u>	AA+	Negative	2011-08-05

الملحق رقم (02): التصنيفات الائتمانية لوكالة موديز .

الدولة	التصنيف	التقييم	التاريخ
<u>البحرين</u>	Baa1	Negative	2011-08-05
<u>بلجيكا</u>	Aa1	Stable	2011-08-05
<u>بوليفيا</u>	B1	Positive	2011-08-05
<u>البرازيل</u>	Baa2	Positive	2011-08-05
<u>كندا</u>	Aaa	Stable	2011-08-05
<u>الصين</u>	Aa3	Positive	2011-08-05
<u>مصر</u>	Ba3	Negative	2011-08-05
<u>فنلندا</u>	Aaa	Stable	2011-08-05
<u>فرنسا</u>	Aaa	Stable	2011-08-05
<u>ألمانيا</u>	Aaa	Stable	2011-08-05
<u>اليونان</u>	Ca	Developing	2011-08-05
<u>أيرلندا</u>	Ba1	Negative	2011-08-05
<u>إيطاليا</u>	Aa2	Watch Negative	2011-08-05
<u>اليابان</u>	Aa2	Watch Negative	2011-08-05
<u>الأردن</u>	Ba2	Negative	2011-08-05
<u>كوريا الجنوبية</u>	A1	Stable	2011-08-05
<u>لوكسمبورغ</u>	Aaa	Stable	2011-08-05
<u>المكسيك</u>	Baa1	Stable	2011-08-05
<u>المغرب</u>	Ba1	Stable	2011-08-05
<u>هولندا</u>	Aaa	Stable	2011-08-05
<u>النرويج</u>	Aaa	Stable	2011-08-05
<u>البرتغال</u>	Ba2	Negative	2011-08-05
<u>قطر</u>	Aa2	Stable	2011-08-05
<u>روسيا</u>	Baa1	Stable	2011-08-05
<u>المملكة العربية السعودية</u>	Aa3	Stable	2011-08-05
<u>إسبانيا</u>	Aa2	Watch Negative	2011-08-05
<u>السويد</u>	Aaa	Stable	2011-08-05
<u>سويسرا</u>	Aaa	Stable	2011-08-05
<u>تركيا</u>	Ba2	Positive	2011-08-05
<u>الإمارات العربية المتحدة</u>	Aa2	Stable	2011-08-05
<u>المملكة المتحدة</u>	Aaa	Stable	2011-08-05
<u>الولايات المتحدة</u>	Aaa	Negative	2011-08-05

الملحق رقم (03) التصنيفات الائتمانية لوكالة فيتش.

التاريخ	التقييم	التصنيف	الدولة
February 2003	Stable	AA+	<u>أستراليا</u>
September 2000	Stable	AAA	<u>النمسا</u>
May 2011	Negative	AA+	<u>بلجيكا</u>
April 2011	Stable	BBB	<u>البرازيل</u>
March 2007	Stable	B	<u>كامبيرون</u>
August 2004	Stable	AAA	<u>كندا</u>
April 2011	Stable	A+	<u>الصين</u>
November 2003	Stable	AAA	<u>الدنمارك</u>
June 2011	Watch Negative	BB	<u>مصر</u>
September 2000	Stable	AAA	<u>فنلندا</u>
September 2000	Stable	AAA	<u>فرنسا</u>
September 2000	Stable	AAA	<u>ألمانيا</u>
July 2011	N/A	CCC	<u>اليونان</u>
April 2011	Negative	BBB+	<u>جمهورية إيرلندا</u>
October 2006	Stable	AA-	<u>إيطاليا</u>
September 2009	Stable	A+	<u>كوريا الجنوبية</u>
September 2000	Stable	AAA	<u>لوكسمبورغ</u>
November 2009	Stable	BBB	<u>المكسيك</u>
September 2000	Stable	AAA	<u>هولندا</u>
September 2000	Stable	AAA	<u>النرويج</u>
April 2011	Watch Negative	BBB-	<u>البرتغال</u>
September 2010	Positive	BBB	<u>روسيا</u>
July 2008	Stable	AA-	<u>المملكة العربية السعودية</u>
March 2011	Negative	AA+	<u>إسبانيا</u>
November 2010	Positive	BB+	<u>تركيا</u>
September 2000	Stable	AAA	<u>المملكة المتحدة</u>
August 2011	Stable	AAA	<u>الولايات المتحدة</u>

الملحق رقم (04): ديون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

ديون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

النسبة من الناتج المحلي %	نصيب الفرد	التاريخ	النسبة من الإجمالي %	الدين بالمليار دولار	الدولة
200	90.128	30 يونيو 2010	2.2	755	1 - النمسا
266	113.603	30 يونيو 2010	3.7	1241	2 - بلجيكا
129	37.812	31 ديسمبر 2008	0.09	32.610	3 - قبرص
155	68.960	30 يونيو 2010	1.1	370.8	4 - فنلندا
182	74.619	30 يونيو 2010	14	4698	5 - فرنسا
142	57.755	30 يونيو 2010	14.2	4713	6 - ألمانيا
174	47.636	30 يونيو 2010	1.6	532.9	7 - اليونان
1.165	519.070	10 نوفمبر 2011	7.1	2378	8 - أيرلندا
108	36.841	30 يونيو 2010	6.7	2223	9 - إيطاليا
3.443	3.696	30 يونيو 2010	5.7	1892	10 - لوكسمبورغ
72	14.233	31 ديسمبر 2010	0.01	5.978	11 - مالطا
74	47.172	31 ديسمبر 2009	1.1	371.028	12 - هولندا
217	46.795	30 يونيو 2010	1.5	497.8	13 - البرتغال
68	10.926	30 يونيو 2010	0.1	59.33	14 - سلوفاكيا
108	25.555	30 يونيو 2010	0.1	51.570	15 - سلوفينيا
154	47.069	30 يونيو 2010	6.5	2166	16 - إسبانيا
112	17.284	31 ديسمبر 2010	0.06	22.210	17 - إستونيا
99	6.261	30 نوفمبر 2010	0.1	47.150	18 - بلغاريا
45	8.260	31 ديسمبر 2010	0.2	86.790	19 - التشيك
180	101.084	30 يونيو 2010	1.6	559.5	20 - الدنمارك
115	14.821	31 ديسمبر 2010	0.4	148.4	21 - المجر
155	16.584	31 ديسمبر 2010	0.1	37.280	22 - لاتفيا
76	8.381	31 ديسمبر 2010	0.08	27.600	23 - ليتوانيا
54	6.639	31 ديسمبر 2010	0.7	252.900	24 - بولندا
187	91.487	30 يونيو 2010	2.5	853.300	25 - السويد
400	144.338	30 يونيو 2010	27.1	8981	26 - المملكة المتحدة
67	5.082	31 ديسمبر 2010	0.3	108.900	27 - رومانيا
				33113.046	المجموع

الملحق رقم (05): ديون الدول الأعضاء في منطقة الأورو .

ديون الدول الأعضاء في منطقة اليورو					
النسبة من الناتج المحلي %	نصيب الفرد	التاريخ	النسبة من الإجمالي %	الدين بالمليار دولار	الدولة
200	90.128	30 يونيو 2010	3.4	755	1 - النمسا
266	113.603	30 يونيو 2010	5.6	1241	2 - بلجيكا
129	37.812	31 ديسمبر 2008	0.14	32.610	3 - قبرص
155	68.960	30 يونيو 2010	1.6	370.8	4 - فنلندا
182	74.619	30 يونيو 2010	21.3	4698	5 - فرنسا
142	57.755	30 يونيو 2010	21.4	4713	6 - ألمانيا
174	47.636	30 يونيو 2010	2.4	532.9	7 - اليونان
1.165	519.070	10 نوفمبر 2011	10.8	2378	8 - أيرلندا
108	36.841	30 يونيو 2010	10	2223	9 - إيطاليا
3.443	3.696	30 يونيو 2010	8.6	1892	10 - لوكسمبورغ
72	14.233	31 ديسمبر 2010	0.02	5.978	11 - مالطا
74	47.172	31 ديسمبر 2009	1.7	371.028	12 - هولندا
217	46.795	30 يونيو 2010	2.2	497.8	13 - البرتغال
68	10.926	30 يونيو 2010	0.2	59.33	14 - سلوفاكيا
108	25.555	30 يونيو 2010	0.2	51.570	15 - سلوفينيا
154	47.069	30 يونيو 2010	9.8	2166	16 - إسبانيا
112	17.284	31 ديسمبر 2010	0.1	22.210	17 - استونيا
				22010.226	المجموع
				22.01 تريليون دولار	

الملحق رقم (06): تصنيفات الجدارة الائتمانية لدول منطقة اليورو.

تصنيف الجدارة الائتمانية في منطقة اليورو				
تصنيف الجدارة الائتمانية للسندات السيادية طويلة الأجل				
تصنيف الجدارة الاستثمارية	فيتش	ستاندرد آند بورز	موديز	الدولة/ وكالة التصنيف
	AAA	+AA	Aaa	الولايات المتحدة
	AA	-AA	Aa3	اليابان
Aaa/AAA الحد الأدنى للخطر	AAA	AAA	Aaa	النمسا
Aa/AA متدن للغاية	+AA	AA	Aa1	بلجيكا
	BBB	BBB	Baa3	قبرص
	+A	-AA	A1	استونيا
A/A خطر متدن	AAA	AAA	Aaa	فنلندا
	AAA	AAA	Aaa	فرنسا
Baa/BBB خطر معتدل	AAA	AAA	Aaa	ألمانيا
	CCC	CC	Ca	اليونان
	+BBB	+BBB	Ba1	أيرلندا
Ba/BB خطر كبير	+A	A	A2	إيطاليا
	AAA	AAA	Aaa	لوكسمبورج
	+A	A	A2	مالطة
B/B خطر مرتفع	AAA	AAA	Aaa	هولندا
	+BB	-BBB	Ba2	البرتغال
Caa/CCC مرتفع للغاية	+A	+A	A1	سلوفاكيا
	-AA	-AA	Aa3	سلوفينيا
	-AA	-AA	A1	أسبانيا

منطقة اليورو

المصادر: موديز، ستاندرد آند بورز، فيتش

REUTERS

الملحق رقم (07): اتفاقية لشبونة.

تعديل اتفاقية لشبونة

اتفاقية لشبونة

وقعتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 13 ديسمبر 2007 وأصبحت سارية كقانون في أول ديسمبر 2009

كانت مسعى لزيادة الشفافية والديمقراطية والكفاءة داخل الاتحاد الأوروبي

يرى معارضوها أنها جزء من برنامج يتبناه الاتحاديون يهدد السيادة الوطنية للدول الأعضاء

تدخل تعديلات على الاتفاقيتين اللتين تشكلان الأساس الدستوري للاتحاد الأوروبي

العملية التي يتطلب من الدول الأعضاء أداؤها لإدخال تعديلات على معاهدة لشبونة

الاستفتاء

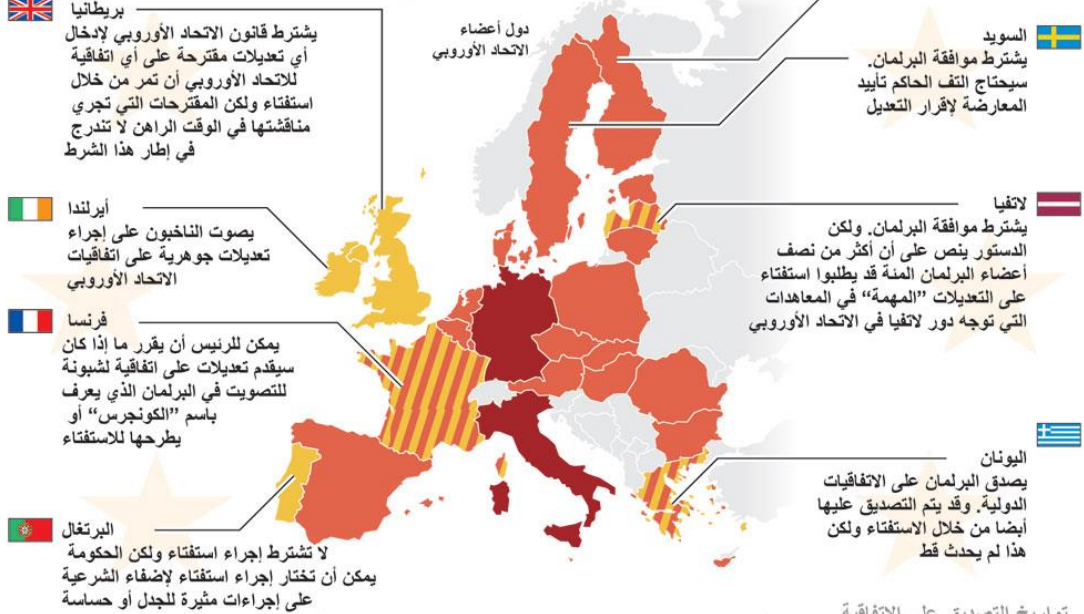
تصويت البرلمان

تصويت البرلمان بمجلسيه

الاستفتاء أو تصويت البرلمان

فنلندا

البرلمان يلعب الدور الأقوى في صنع القرارات المتعلقة بالشؤون الأوروبية مقارنة بأي دولة أخرى عضو في الاتحاد الأوروبي، ولكن الموقف بشأن قضايا الاتحاد الأوروبي تقرره بشكل عام لجنة عليا



تواريخ التصديق على الاتفاقية

2009		2008	
6 أيرلندا	23 استونيا	6 المجر	13 النمسا
25 ألمانيا	30 فنلندا	6 مالطة	29 الدنمرك
12 بولندا	8 أسبانيا	14 فرنسا	16 لاتفيا
13 جمهورية التشيك	15 بلجيكا	11 رومانيا	17 البرتغال
	10 السويد	24 سلوفاكيا	24 سلوفاكيا
		21 لوكسمبورج	28 بلغاريا
		16 بريطانيا	
		8 إيطاليا	
		12 اليونان	
		26 قبرص	
		26 ليتوانيا	
		11 هولندا	

المصادر: رويترز، تقارير إخبارية

أعد الرسم: Brice Hall/RNGS

REUTERS

الفهرس

الفهرس

الدعاء.....	I.....
الشكر و التقدير.....	II.....
إهداء.....	IV-III.....
الملخص.....	V.....
قائمة الجداول.....	VI.....
قائمة الملاحق.....	VII.....
مقدمة عامة.....	أ-ج.....
الفصل الأول: مدخل عام حول الأزمات المالية العالمية.	
تمهيد.....	02.....
المبحث الأول : أساسيات حول الأزمات المالية العالمية.....	03.....
المطلب الأول :ماهية الأزمات المالية.....	03.....
الفرع الأول :مفهوم الأزمة المالية.....	03.....
الفرع الثاني : أنواع الأزمات المالية.....	04.....
الفرع الثالث : أسباب الأزمات المالية.....	05.....
المطلب الثاني : عدوى الأزمات المالية.....	06.....
الفرع الأول : عدوى الأزمات المالية.....	06.....
الفرع الثاني : تفسير انتقال الأزمات المالية.....	08.....
المطلب الثالث : الأزمات المالية السابقة لأزمة 2008.....	09.....
الفرع الأول :أزمتي 1929-1987.....	09.....
الفرع الثاني :أزمة المكسيك لعام 1994.....	11.....
الفرع الثالث :أزمة جنوب شرق آسيا 1997.....	12.....
المبحث الثاني : ماهية الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري 2008.....	14.....

المطلب الأول : حقيقة الأزمة المالية للرهن العقاري
2008.....14

14..... الفرع الأول : جذور الأزمة المالية العالمية

15..... الفرع الثاني : جوهر الأزمة المالية

المطلب الثاني : أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 و مراحل حدوثها
17.....

الفرع الأول : أسباب الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري
17.....

الفرع الثاني : مراحل حدوث الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري
21.....

المطلب الثالث : الجهود الدولية المبذولة لمواجهة الأزمة
23.....

23..... الفرع الأول : خطة الإنقاذ الأمريكية

24..... الفرع الثاني : خطة الدول السبع الصناعية

24..... الفرع الثالث : خطة منطقة اليورو و روسيا

26..... الفرع الرابع : خطة دول الخليج

المبحث الثالث : آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي
27.....

المطلب الأول : آثار الأزمة على القطاع المالي العالمي
27.....

الفرع الأول : آثار الأزمة على أسواق المال العالمية
27.....

الفرع الثاني : آثار الأزمة على السيولة المالية العالمية
31.....

المطلب الثاني : آثار الأزمة العالمية على موازنات الدول و سوق العمل
32.....

الفرع الأول : آثار الأزمة المالية على موازنات الدول
32.....

34..... الفرع الثاني : آثار الأزمة على سوق العمل

. المطلب الثالث :آثار الأزمة على سوق السلع و العقارات
35

36..... الفرع الأول :سوق البترول

37 الفرع الثاني : سوق العقارات

38 خلاصة

الفصل الثاني:التكامل الاقتصادي الأوروبي.

40 تمهيد

41.... المبحث الأول :التكامل الإقليمي الاقتصادي

42 المطلب الأول :ماهية التكامل الإقليمي

42 الفرع الأول :مفهوم التكامل الاقتصادي و أنواعه

43..... الفرع الثاني : سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي

47..... المطلب الثاني : نطاق نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي

47..... الفرع الأول :التحليل النيوكلاسيكي

الفرع الثاني :تحديث التحليل النيوكلاسيكي للتكامل الاقتصادي الإقليمي

48.....

المطلب الثالث :البناء النيوكلاسيكي لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي

49.....

الفرع الأول : القانون الفينري للاتحادات الجمركية

50.....

الفرع الثاني : القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي

50.....

50..... الفرع الثالث :القوة التحويلية للاتحاد الجمركي

المطلب الرابع : المناهج الحديثة لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي

51.....

الفرع الأول :منهج_كوبر_ ميسل_ جونسون_ لتطوير نظرية الاتحاد الجمركي

51.....

الفرع الثاني : العوامل المفسرة لتكوين الاتحاد الجمركي حسب منهج
كوبر ميسل_ جونسون_.....52

المبحث الثاني : التكامل الاقتصادي الأوروبي53

المطلب الأول : خلفية التكامل الاقتصادي الأوروبي..... 53

الفرع الأول :تجمعات أوروبا الشرقية 53

الفرع الثاني :تجمعات أوروبا الغربية

.....54

المطلب الثاني :الترتيبات التكاملية و ظهور المجموعة الاقتصادية الأوروبية

.....55

الفرع الأول :معاهدة باريس و إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب

.....55

الفرع الثاني :معاهدة روما و الطريق لإقامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية

.....56

المطلب الثالث : مناهج التكامل الاقتصادي الأوروبي57

الفرع الأول : التكامل الاقتصادي الأوروبي الرأسي

.....57

الفرع الثاني : التكامل الاقتصادي الأوروبي الأفقي

.....62

المطلب الرابع : تطور الاتحاد الأوروبي و السياسات المرافقة للتكامل

.....64

الفرع الأول : تطور عملية اتخاذ القرار65

الفرع الثاني : الإطار المؤسسي للتكامل الأوروبي

.....65

الفرع الثالث : السياسات المرافقة للتكامل الاقتصادي الأوروبي

.....67

المبحث الثالث : الاتحاد النقدي الأوروبي74

74.....	المطلب الأول :نشأة الاتحاد النقدي الأوروبي
74.....	الفرع الأول : النظام النقدي الأوروبي
	الفرع الثاني :التطور إلى الإتحاد النقدي الأوروبي
75.....	
76.....	المطلب الثاني : الوحدة النقدية الأوروبية
76.....	الفرع الأول :حقيقة الأورو
77.....	الفرع الثاني : منطقة اليورو
82.....	المطلب الثالث : من الإتحاد النقدي إلى الإتحاد المالي
85.....	خلاصة
87.....	تمهيد
	الفصل الثالث: تأثير أزمة الديون السيادية على: اليونان ،إيطاليا، اسبانيا والبرتغال.....88
88.....	المبحث الأول : إطار مفاهيمي حول أزمة الديون السيادية
88.....	المطلب الأول : ماهية أزمة الديون السيادية
88.....	الفرع الأول :الديون السيادية (الديون الحكومية)
88.....	الفرع الثاني : مفهوم أزمة الديون السيادية
91.....	المطلب الثاني : تصنيفات الديون السيادية
91.....	الفرع الأول : تطور مفهوم التصنيف الائتماني
101.....	الفرع الثاني : وكالات التصنيف الائتماني
	المبحث الثاني : أزمة الديون السيادية في اليونان و إيطاليا 105.....
106.....	المطلب الأول : الأزمة اليونانية
106.....	الفرع الأول : بداية الأزمة في 2009-2010
112.....	الفرع الثاني : تطور الأزمة اليونانية 2011
115.....	الفرع الثالث: إعادة جدولة ديون اليونان 2012

المطلب الثاني: الأزمة الإيطالية.....	119
الفرع الأول : بداية الأزمة 2011	119
الفرع الثاني: التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة	121
الفرع الثالث : تطور الأزمة في 2012.....	126
المبحث الثالث : أزمة الديون السيادية في البرتغال و اسبانيا	
128.....	
المطلب الأول : الأزمة في البرتغال	128
الفرع الأول : بداية أزمة البرتغال 2009	128
الفرع الثاني : تطور الأزمة في 2010-2011.....	130
الفرع الثالث:تداعيات الأزمة في 2012.....	133
المطلب الثاني : الأزمة في إسبانيا	134
الفرع الأول :بوادر أزمة إسبانيا 2008-2010	134
الفرع الثاني : تطور الأزمة في 2011	137
الفرع الثالث : تداعيات الأزمة 2012	138
خلاصة.....	143
الخاتمة العامة.....	145
قائمة المراجع	
.....	148
الملاحق.....
154	
الفهرس	162